مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

تقييم هشاشة دولة السودان منذ عام ٢٠١١ -٢٠٢٣

وتداعياتها: دراسة في الجغرافيا السياسية

د. أنور سيد كامل عامر

أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

كلية الآداب– جامعة بني سويف

DOI: 10.21608/qarts.2024.335023.2101

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٣) العدد (٦٥) أكتوبر ٢٠٢٤

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

تقييم هشاشة دولة السودان منذ عام ٢٠١١ -٢٠٢٣ وتداعياتها: دراسة في الجغرافيا السياسية

الملخص:

تمثل هشاشة الدولة أحد أهم التحديات الرئيسة التي تواجهها، حيث تقوض وظائفها، وتسهم في تهديدات أمنية طويلة الأمد، وتفرض تداعيات جمة على الدولة وجوارها الجغرافي، من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتعد مؤشرات هشاشة الدول أدوات مهمة للغاية للحيلولة دون وقوعها صوب الفشل ومن ثم الانهيار، وحصرت الدراسة أربعة عشر مؤشرًا كميًا لقياس هشاشة الدول، تم تطبيقها جميعًا على الدولة السودانية.

واعتمدت الدراسة على المنظور الجغرافي السياسي للوقوف على هشاشة الدولة في السودان، حيث خصصت مبحثًا كاملاً لدراسة العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في هشاشة الدولة السودانية، متمثلة في دراسة كل من الموقع وعلاقاته المكانية، والبنية الجيولوجية، والتضاريس، والمناخ وتغيراته، والمساحة، والشكل، إضافة إلى دراسة العوامل البشرية، والتي تتمثل في السكان من حيث الحجم، والوفيات، والعلاقة بين السكان والمساحة، والانحدار السكاني، والكثافة السكانية، والتركيب الإثني بمعطياته الثلاثة العرقية واللغوية والدينية، فضلاً عن العوامل الاقتصادية من حيث الناتج المحلي، والزراعة والموارد الغذائية، والصناعة، والتجارة والاستثمارات الخارجية، ومصادر الطاقة، والنقل والمواصلات، ودرست أيضًا العوامل السياسية المؤدية إلى هشاشة السودان والمتمثلة في انعدام الديمقراطية وغياب المشاركة السياسية، والحريات، والفساد وانعدام الاستقرار السياسي، وتداعيات انفصال جنوب السودان على هشاشة الدولة في السودان.

وخلصت الدراسة إلى أن السودان تعاني الهشاشة وتنزلق للفشل، إذ تزخر بجميع عوامل الفشل، حيث تفتقر الدولة إلى كل من احتكار العنف المشروع، والسلطة الوظيفية اللازمة لتوفير الأمن الأساسي داخل حدودها، وعدم قدرتها على ضمان أمن حدودها ورقعتها الجغرافية ذات السيادة، إذ تتسم بالصراعات العرقية، والنزاعات

المسلحة، والأزمات الإنسانية، والانهيار الاقتصادي، وإن سلطة الحكومة وشرعيتها وقدرتها لم تعد تمتد إلى جميع أنحاء الدولة، بل أصبحت تقتصر بدلاً من ذلك على مناطق أو مجموعات محددة.

وتفتقر الحكومة السودانية إلى القدرة المؤسسية على توفير الاحتياجات الاجتماعية الأساسية لسكانها، فضلاً عن الشرعية اللازمة لتمثيل مواطنيها بفعالية في الداخل والخارج، وأضحت الدولة معرضة للفشل بسبب محدودية قدرتها على الحكم، والركود الاقتصادي، علاوة على ذلك تعاني الدولة من نقص الموارد، وانخفاض تنمية القدرات المحلية.

ولحالة هشاشة السودان تداعيات جمة على الدولة متمثلة في ارتفاع وتيرة النزاعات المسلحة، والنزوح البشرى، وانعدام الأمن العام، والانهيار الاقتصادي، فضلاً عن تداعياتها على دول جوارها الجغرافي متمثلة في اللجوء، وانتشار الجرائم المنظمة العابرة للحدود من الاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات والتجارة غير الشرعية، وتأجيج عدم استقرار المنطقة المضطربة بالفعل.

الكلمات المفتاحية: هشاشة الدول، السودان، الجغرافيا السياسية، تداعيات هشاشة الدول.

الإطار النظري:

المقدمة:

تحتل دولة السودان مكانة جيوبوليتيكية مهمة في محيطها الإقليمي العربي والأفريقي، حيث تعد امتدادًا لمنطقة القرن الأفريقي، ومدخلاً للقارة الأفريقية، وبوابة الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل، وأقصر نقطة عبور بين دول الخليج الغنية بالنفط والدول الأفريقية عبر البحر الأحمر، وجواره لدول مهمة عديدة، وقربه من مناطق استراتيجية عالمية متمثلة في الخليج العربي، والشرق الأوسط، والبحر المتوسط، والبحر الأحمر حيث وجود كل من قناة السويس ومضيق باب المندب، مما يضع السودان في موقع استراتيجي مرتبط بالتفاعلات الإقليمية والدولية.

وتتسم الدولة الهشة بعدة سمات، وتتجلى هذه الهشاشة في أشكال مختلفة ومع ذلك، فإن بعض السمات الأكثر شيوعًا لهشاشة الدولة قد تشمل:

- فقدان السيطرة المادية على أراضيها أو احتكار الاستخدام المشروع للقوة.
- تآكل السلطة الشرعية لاتخاذ القرارات الجماعية.
- عدم القدرة على تقديم الخدمات العامة.
- عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى باعتبارها عضوا كاملا في المجتمع الدولي.

وتغطي الدراسة المؤشرات الأربعة عشر التي يمكن الاستناد عليها في تصنيف الدول الهشة، ومنها الفساد المستشري والسلوك الإجرامي، وعدم القدرة على تحصيل الضرائب، والنزوح القسري واسع النطاق للسكان، والتدهور الاقتصادي الحاد، وعدم المساواة بين المجموعات، والاضطهاد أو التمييز المؤسسي، والضغوط الديموغرافية الشديدة، وهجرة الأدمغة، والتدهور البيئي.

وتهدف الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت السودان تعاني من هشاشة الدولة أم فشلها أو انهيارها؟ ولتحقيق هذه الغاية، استخدمت المؤشرات الكمية لقياس الهشاشة، وعليه؛ فقد بينت الدراسة أن هشاشة الدولة تتعلق بقدرة الدولة على ممارسة احتكار الاستخدام المشروع للعنف، والقانون، والإدارة، فضلاً عن قدرتها على أداء وظائفها الأساسية بشكل جيد.

أهداف الدراسة:

- دراسة أهم العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في هشاشة الدولة في السودان.
- تطبيق مؤشرات هشاشة الدولة على السودان للوقوف على مستوى هشاشتها.
- الوقوف على تداعيات هشاشة الدولة في السودان على كافة الأصعدة.

الحدود الزمانية والمكانية:

تمثلت حدود الدراســـة في بعدين أولهما البعد الزماني ويتمثل في الفترة الممتدة منذ انفصال دولة جنوب السودان عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢٣، وثانيهما البعد المكاني والمتمثل في الدولة السودانية.

مصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عددًا من المصادر الإحصائية والصادرة عن كل من البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة، صـــندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية، بيانات موقع النزاعات المسلحة وأحداثها ACLED، المفوضية السامية لشئون اللاجئين وغيرها.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل القوة، من خلال دراسة العناصر الجغرافية المتكاملة مع بعضها البعض والمؤثرة في قوة الدولة أو ضعفها، والمتمثلة في خمسة مكونات: الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، ويُنظر لهذه المكونات الخمسة داخل الإطار المكاني، والمدخل المورفولوجي، والذى استخدم في تناول العوامل المفضية للهشاشة في السودان من حيث المساحة والشكل ودراسة العاصمة والسكان والموارد الاقتصادية والحدود، وكذلك المدخل الوظيفي، والذي يحدد قوى الطرد المركزية التي تؤدى إلى عدم ترابط أجزاء الدولة مثل الحواجز الطبيعية أو البشرية كتخلخل السكان أو ندرتهم، والتكوين الإثني، إضافة إلي اتباع بعض الأساليب الجغرافية، كالأسلوب الكمي الذي يستخدم في تطبيق بعض التحليلات الرياضية والكمية لإظهار الأبعاد الجغرافية لهشاشة الدولة في السودان، والأسلوب الكارتوجرافي الذي يستخدم لتحقيق أهداف البحث؛ وذلك من خلال تصميم مجموعة من الخرائط التي تساعد على عرض وإظهار نتائج البحث، وذلك عن طريق تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة المتمثلة في إنشاء قاعدة بيانات خرائطية كاملة للسودان باستخدام نظم المعلومات الجغرافيةGIS.

هيكلية الدراسة:

للوقوف على هشاشة الدولة في السودان، تم تقسيم الدراسة إلى أربع مباحث رئيسة، ينسدل من كل منهم عدة عناصر، تمثل أولها في دراسة الدول الهشة من حيث الماهية والتطور، وخصص المبحث الثاني لدراسة العوامل الجغرافية المؤدية إلى هشاشة الدولة في السودان من المنظور الجغرافي السياسي، في حين تمثل ثالث المباحث في دراسة مؤشرات القياس الكمي لهشاشة الدولة في السودان، ومثلت دراسة تداعيات الدولة الهشة في السودان على كافة الأصعدة المحور الثالث للدراسة.

أولاً: الدول الهشة: الماهية والتطور:

تعد الهشاشة مفهوم معقد ومتعدد الأوجه، ولا يوجد تعريف متفق عليه بشكل عام لهشاشة الدولة أو فشلها وانهيارها، وهذه مفاهيم ذات دوافع سياسية، تستخدمها القوى الغربية ووكالات التنمية لإضفاء الشرعية على تدخلاتها الخارجية، فهي لا تصنف الدول على أنها هشة أو فاشلة أو منهارة إلا عندما تتعرض مصالحها للتهديد (Nay:2013,P.2).

ولغويًا يُعرِّف قاموس أوكسفورد الإنجليزي كلمة "هش" بأنها "سهل الكسر أو التلف" أو "حساس وضعيف" (Mata, Ziaja:2009,P.5).

وتعرف الدولة الحديثة بأنها منظمة اجتماعية ذات أسس تاريخية تدعي بنجاح احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية القسرية داخل حدودها، وتسيطر على أراضيها وسكانها، وتكون مسئولة عن تقديم الخدمات، وتجمع الضرائب، وتحمي أرواح وممتلكات وحريات مواطنيها من التهديدات الداخلية والخارجية، فضلاً عن الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي (Beyene:2020,P.13 and Sørensen:2001,P.74)، ويتناقض ذلك الوضع ويصبح أكثر تعقيدًا في حالة ما يسمي "بالدول الهشة"، وتعود نشأة ذلك المصطلح في أعقاب الحرب الباردة في عام ١٩٨٩ وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نحو النموذج الليبرالي الغربي (Mackinder:2018,p.11)؛ لوصف الدولة المختلة وظيفيًا (Ficek:2022,P.4).

ويمكن تتبع تطور مصطلح الدول الهشة منذ مطلع الستينات من القرن العشرين، حيث قدم Myrdal مصطلح "الدولة الناعمة" للإشارة إلى دول ما بعد الاستعمار المتخلفة والفاسدة في آسيا (Myrdal:1969,P.7)، وفي عام ١٩٨٧ صاغ Jackson مصطلح "أشباه الدول" (Jackson:1987,P.519)، وانتشرت مصطلحات لوصف نفس الظاهرة الأساسية مثل "الدول المنهارة"، و"الدول الوهمية"، و"الدول الغائبة"، و"أشباه الدول"، و"الدول الضعيفة"، و"الأنظمة المتمردة"، و"الدول المارقة"، والتي يمكن تعريفها جميعًا على أنها مراحل مختلفة على طول طيف الهشاشة(Mata, Ziaja:2009,P.6). وتتلخص الفروق المفاهيمية للمصطلحات السابقة في عدم كفاية قدرة الدولة أو عدم رغبتها في القيام بوظائفها تجاه شعبها (Grimm,eds:2014,P.199)، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حلت عبارة "الدولة الهشة" محل "الدولة الفاشلة"، إذ تم رفض مفهوم الدولة الفاشلة من قبل بعض الحكومات في دول العالم الثالث، كونه كان يُنظر إليه على أنه وسيلة لإضفاء الشرعية على التدخل الخارجي للدول الكبرى وإنشاء الوصايات الجديدة، وانخفض استخدام ذلك المفهوم بعد عام ٢٠٠٤ وأصبح

مقصورًا على الدول التي انهارت نهائيًا مثل الصومال، وأصبح مفهوم الدول الهشة تدريجيًا يهمين على أدبيات السياسات منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فصاعدًا، وكذلك في المفاوضات الدبلوماسية بشأن الأمن العالمي وحفظ السلام والحد من الفقر والمساعدات الإنسانية وحتى اتفاقيات التجارة الدولية، وتم تبني فكرة "الدولة الهشة" على وجه الخصوص من قبل الجهات الفاعلة والسياسات الحكومية الغربية (Nay:2013, P.1) حيث وُصفت الدول الهشة بأنها كيانات سياسية مختلة وظيفيًا ولكنها ليست فاشلة تمامًا (Clausen:2022,PP.3-8).

ويمكن التفريق بشكل واضح بين كل من الدولة الهشة، والدولة الفاشلة، والدولة المنهارة، وفقًا للشكل (١).

Source: (Bayeh:2022,P.4)

شكل (١) ماهية الدولة الهشة والفاشلة والمنهارة

وعليه؛ يمكن القول بأن هشاشة الدولة وفشلها وانهيارها هي مفاهيم تتعلق بقدرة الدولة على ممارسة احتكار الاستخدام المشروع للعنف وأداء وظائفها الأساسية بشكل جيد، وتحدث الهشـــاشـــة إذا فشـــلت الدولة في احتكار العنف، وحماية مواطنيها، وتوفير الخدمات العامة الكافية، والحفاظ على الشـــرعية، ومن ناحية أخرى؛ يحدث فشـــل الدولة عندما تصـــبح هذه

المشـاكل أكثر خطورة وتتحدى وجود الدولة، وأخيرًا يحدث الانهيار عندما تتفكك الدولة تمامًا، مما يترك فراغًا في السلطة (Bayeh:2022,P.1).

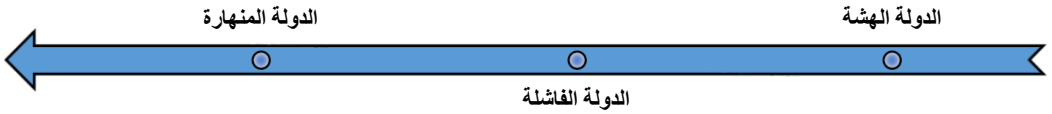

وبالتالي؛ تقترح الجهات المانحة تعريفات مختلفة لتناسب مصالحها الخاصة، ومع ذلك يجب ملاحظة أن بعض الدول الضعيفة تستخدم الهشاشة والفشل لإقناع الغرب والجهات المانحة بمواصلة دعمهم، وقد أدى هذا الفهم القائم على المصلحة إلى ظهور العديد من التعريفات والمؤشرات لهشاشة الدولة، مما يجعل دراستها بموضوعية أمرًا صعبًا (Bayeh:2022,P.2).

وانتشر مصطلح "الدول الهشة" على المستوى الدولي، خاصة بين الجهات المانحة والوكالات الدولية المشاركة في برامج المساعدات، خاصة في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية وحل النزاعات وبناء السلام، وذلك منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتحديد الدول الأكثر فقرًا وهشاشة التي لا تستطيع تلبية الحد الأدنى من المعايير التي حددتها الجهات المانحة للمساعدات التنموية.

ويمكن اقتراح نهجًا شاملاً يتضمن جميع التعريفات المقترحة، حيث يتم تعريف الهشاشة على أنها تصف دولة معرضة لخطر الفشل ومن ثم الانهيار في ثلاثة أبعاد يوضحها الشكل (٢) (Stewart & Brown:2009,PP.6-10):

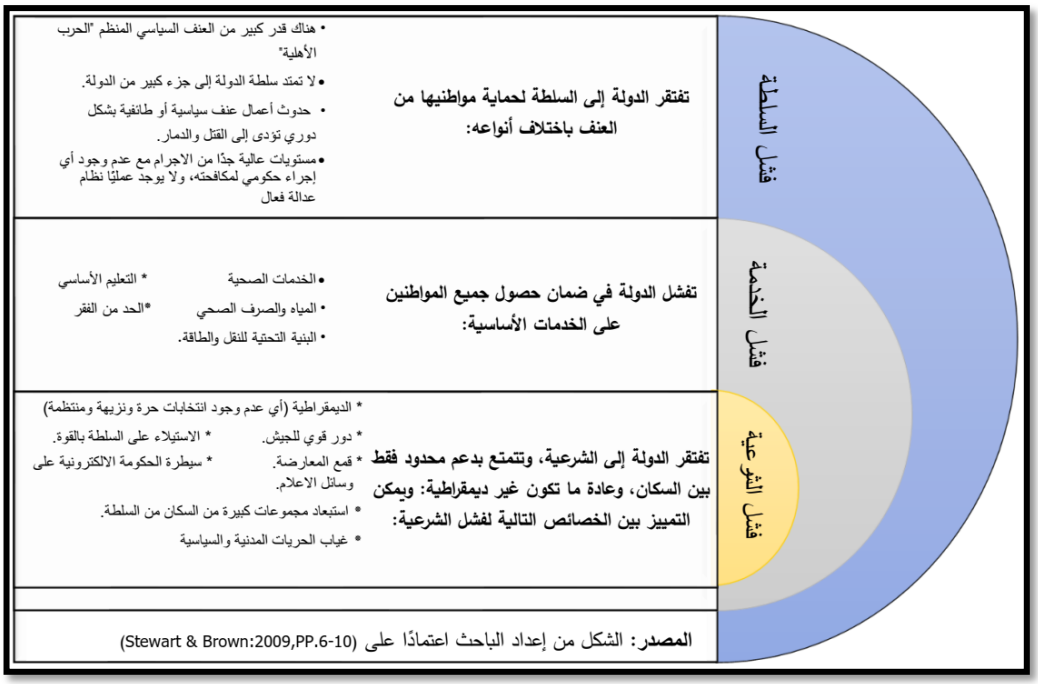

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادًا على (Stewart & Brown:2009,PP.6-10)

شكل (٢) الأبعاد الثلاثة لهشاشة الدول

ثانيًا: مؤشرات القياس الكمي لهشاشة الدولة في السودان:

اكتسبت فئات الدولة الهشة والفاشلة أهمية كبيرة في العقدين الأخيرين، وظهر عدد كبير من المؤشرات والتصنيفات لقياس وتصنيف هشاشة الدولة، وحرصت الدراسة أن يتوافر في المؤشرات المختارة لقياس الهشاشة في السودان المعايير التالية (Mata, Ziaja:2009,P.111):

- **الملاءمة والصلة:** يركز المؤشر بشكل واضح على قياس الهشاشة على مستوى الدولة.
- **القياس الكمي:** يوفر المؤشر درجات رقمية للدولة، مما يتيح إجراء المقارنات.
- **الإتاحة:** توافر المؤشر مجانًا على شبكة المعلومات الدولية.
- **الشفافية:** يوفر المؤشر معلومات حول منهجيته.
- **التغطية الجغرافية:** يغطي المؤشر بيانات أغلب دول العالم، وذلك لما لا يقل عن ٧٥ دولة، أو لمعظم الدول من منطقة معينة.

- **تحديث المعلومات:** يتم تحديث المصدر بشكل دوري، مع نشر أحدث النتائج خلال العامين الماضيين.

وتوجد أربعة أنواع من الجهات الفاعلة التي تنتج مؤشرات الهشاشة، أولها الجامعات؛ والتي تنتج أربعة مؤشرات متمثلة في جامعة كارلتون، وجامعة هارفارد، وجامعة ميريلاند، وجامعة جورج ماسون. وثانيًا مؤسسات الفكر والرأي؛ وتنتج ثلاثة مؤشرات متمثلة في صندوق السلام، ومعهد الاقتصاد والسلام، ومؤسسة بروكينجز، وثالثًا شركات الإعلام؛ والتي تنتج مؤشران متمثلة في مؤشر بيرتلسمان ومجموعة الإيكونوميست، وأخيرًا مؤشران يتم إنتاجهما من قبل البنك الدولي، وجغرافيًا يتم إنتاج جميع المؤشرات من قبل مؤسسات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتقع معظم مقراتها في الولايات المتحدة، وبعض المؤشرات لها جذورها في استراليا وكندا وألمانيا والمملكة المتحدة (Mata, Ziaja:2009,P.24)، وتختلف المنهجيات كما هو الحال بالنسبة للقوائم والتصنيفات التي تم الحصول عليها للدول الهشة، مما يؤدى إلى وجهات نظر وادعاءات مختلفة ومتضاربة في بعض الأحيان حول هشاشة الدولة (Ferreira:2015,P.2).

وتقيس معظم المؤشرات الهشاشة من خلال أربعة أبعاد وهي الأمن والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقط مؤشر هشاشة CIFP يشمل قطاع البيئة كبعد متميز، في حين تشمل المشكلات البيئية فقط على مستوى الفئات الفرعية في مؤشرات " الدول الهشة FSI، الحوكمة الأفريقية، مؤشر سياسات الدولة والتقييم المؤسسي"، في حين يركز مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنفWGI ومؤشر السلام العالمي GPI على قطاع الأمن فقط، ويستبعد مؤشر عدم الاستقرار السياسي الأمن ويركز على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Mata, Ziaja:2009,P.25)، وتشير هذه الأبعاد إلى المفهوم الأساس لدولة الرفاهية، والتي أصبحت على مر العصور تقدم الخدمات في كل القطاعات، وكانت حماية البيئة أحدث الإضافات استجابة للمطالب المجتمعية الجديدة، وقد يرى البعض أن هذا النهج يمثل مشكلة كونه لا يسمح بوجهات نظر بديلة بشأن ما ينبغي للدول أن توفره على سبيل المثال الاحتياجات الدينية والروحية.

وحصرت الدراسة أربعة عشر مؤشرًا لقياس الهشاشة، وقد تم الاعتماد على جميعها في قياس هشاشة الدولة في السودان، إذ لا يوجد مؤشر مثالي، لكن تؤدى معظم المؤشرات أداءً جيدًا في بعض الجوانب، على سبيل المثال يعمل مؤشر ضعف الدولة ISW في العالم

النامي بشكل جيد إلا أن استخدامه محدود كونه يغطي الدول النامية فقط، وبالتالي لا يسمح بالمقارنة مع الدول الأكثر ثراءً، ويوفر كل من مؤشر الهشاشة CIFP، ومؤشر الاستقرار السياسي WGI التغطية الأكثر شمولاً، ولكنهما لا يوفران الوصول الكامل إلى بياناتهما، ويوفر كل من مؤشر ضعف الدولة BTI ومؤشر الحوكمة الأفريقية فقط الوصول الفوري إلى مجموعات البيانات الخاصة بهما، ومع ذلك يعاني الأول من قاعدة بيانات صغيرة للغاية، وتقييم من قبل عدد محدود للغاية من الخبراء، مما يثير الشك حول موثوقيته فيما يتعلق بالدقة (Mata, Ziaja:2009,P.36)، من أجل ذلك تم الاستناد إلى حصر جميع مؤشرات الهشاشة العالمية، للوقوف على جوهر وحقيقة الهشاشة في الدولة السودانية، ويوضح الجدول (١) الأبعاد التي تغطيها مؤشرات قياس هشاشة الدول والمستخدمة في الدراسة.

جدول (١) الأبعاد التي تغطيها مؤشرات قياس هشاشة الدولة

الأبعاد / المؤشرات	الأمنية	السياسية	الاقتصادية	الاجتماعية	البيئية	مفهوم القياس
BTI	✓	✓	✓	✓		ضعف الدولة
CIFP	✓	✓	✓	✓	✓	هشاشة الدولة
CPIA			✓	✓	✓	هشاشة الدولة
FSI	✓	✓	✓	✓		فشل الدولة
GPI	✓	✓				السلام السلبي
ISW	✓	✓	✓	✓		ضعف الدولة
IIAG	✓	✓	✓	✓		الحكم
LPI	✓	✓	✓	✓	✓	السلام الإيجابي
WGI	✓	✓	✓			الاستقرار السياسي وغياب العنف
SFI	✓	✓	✓	✓		هشاشة الدولة
OECD	✓	✓	✓	✓	✓	هشاشة الدولة
HFI	✓	✓	✓	✓		هشاشة الدولة
STLX	✓	✓	✓			ضعف الدولة
SPI	✓		✓	✓	✓	هشاشة الدولة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على (Mata, Ziaja:2009,P.25,36)

ويعد مؤشر CPIA أكثر المقاييس استخدامًا، ويعزى ذلك لتركيزه على السياسات والمؤسسات وتوفيره مؤشرًا لأداء الدولة مما يجعله أداة مناسبة لقياس الهشاشة، وتستند مقاييس

هشاشة الدولة التي يستخدمها كل من البنك الدولي، ولجنة المساعدات الإنمائية DAC التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى تطبيق هذا المؤشر، وقد حاول آخرون قياس هشاشة الدولة من خلال اقتراح مؤشرات جديدة مصممة خصيصًا لهذا الغرض، وتشمل هذه المؤشرات مؤشر الدول الهشةFSI، ومؤشر هشاشة مؤشرات السياسية الخارجية للدول CIFP والذى تبنته الوكالة الكندية للتنمية الدولية، فضلاً عن مؤشرات أخرى تم اعتمادها كمؤشرات لهشاشة الدولة، ومن أمثلتها مؤشر السلام العالمي ومؤشر عدم استقرار السلام والصراع وغيره مما اعتمدته الدراسة.

وتشمل مؤشرات الاقتصاد الكلي المستخدمة لتحليل الدولة الهشة متغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم ومعدل البطالة والديون الخارجية واحتياطيات النقد الأجنبي، وتشمل العوامل الاجتماعية المستخدمة لرسم اتجاه الدولة نحو الهشاشة قيمة مؤشر التنمية البشرية: متوسط العمر المتوقع وسنوات الدراسة والدخل القومي الإجمالي، وأخيرًا، فإن المتغيرات السياسية ذات الصلة التي تحدد حالة الهشاشة التي تعاني منها الدولة هي شرعية النظام الحاكم، وتدخل الجهات الفاعلة الخارجية، والحركة الجماعية للاجئين، ووضع النازحين داخليا (Desta:2023,P.16)، ويوضح الجدول (٢) المؤشرات الأربعة عشر المستخدمة في الدراسة لقياس هشاشة الدولة في السودان من حيث الجهة المنتجة والغرض ومتغيرات المؤشر والمنهجية المستخدمة في إعداد المؤشر وعدد الدول التي تم تطبيق المؤشر بها.

جدول (٢) مؤشرات قياس الهشاشة المستخدمة في الدراسة

المؤشر	المؤسسة	الغرض والمنهجية	التطبيق	المؤشرات	المتغيرات
BTI	مؤسسة برتلسمان	يتطلب التحول الناجح أن تمتلك الدولة هياكل إدارية فعّالة وأن تضمن احتكارها لاستخدام القوة. وبدون هذين الأمرين، لا تستطيع الدولة ضمان سيادة القانون أو أمن سكانها. حيث يقوم خبراء الدول بتقييم مدى استيفاء ١٧ معياراً إجمالاً لكل من الدول الـ ١٣٧. ثم يتم مراجعة هذه التقييمات والدرجات. وفي الخطوة الأخيرة، يتم ضمان الاتساق من خلال إخضاع كل من الدرجات الفردية الـ ٤٩ الممنوحة لكل بلد لعمليات معايرة إقليمية. ويتراوح درجاته من (١) للأسوأ إلى (١٠) للأفضل	١٣٧	٣	١٧
CIFP	جامعة كارلتون	تقييم أداء الدولة لوظائفها في أبعاد ثلاثة "السلطة، والشرعية، والقدرة"، ويتم تجميع المؤشرات الهيكلية في ست مجموعات تتوافق مع كل بُعد، ويتم إنشاء مركب لأداء الدولة على طول تلك الأبعاد، ثم يتم حساب متوسط النتائج لكل دولة في كل مجموعة. ويتراوح درجاته بين ١- ٩ هشاشة منخفضة إلى هشاشة عالية	١٩٧	٣	٨٣

المؤشر	المؤسسة	الفرض والمنهجية	التطبيق	المؤشرات	المتغيرات
تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA	البنك الدولي	تقييم جودة السياسة الحالية والإطار المؤسسي للدول، من حيث مدي مساعدته في تعزيز الحد من الفقر والنمو المستدام والاستخدام الفعال لمساعدات التنمية، وتتضمن عملية التصنيف الأولى مرحلة المقارنة المرجعية، والتي يتم خلالها تصنيف عينة صغيرة ولكنها تمثل الدول المختارة من جميع المناطق، ويتم في المرحلة الثانية تصنيف الدول المتبقية باستخدام الدرجات التي حصلت عليها الدول المرجعية كعلامات إرشادية، وتزن كل مجموعة من المجموعات الأربع ٢٥٪ من الدرجة الاجمالية، وتبلغ درجاته بين ١- ٦ من الأدنى إلى الأعلى	٢١٧	٤	١٦
FSI	صندوق السلام، مجلة السياسة الخارجية	تحديد الضغوط الطبيعية التي تواجهها الدول، ومتي تدفع هذه الضغوط الدولة نحو حافة الفشل، وتقييم المخاطر السياسية والانذار المبكر بالصراعات، وتُستخدم أداة تقييم الصراعات CAST لتخصيص درجة لكل مؤشر يمثل أهمية الضغوط المختلفة التي تتعرض لها كل دولة، والتقييم الشامل هو نتيجة لتثليث هذه النتائج والتحليل الكمي والفحص النوعي للأحداث الرئيسية في الدول، وتصنف درجاته من ١- ١٢٠ هشاشة منخفضة إلى هشاشة عالية	١٧٩	١٢	١٢
مؤشر السلام العالمي GPI	معهد الاقتصاد والسلام IEP	يقيس المؤشر السلام العالمي السلبي من أجل استكشاف السلام الإيجابي، ويعني الدول غير المتورطة في صراعات عنيفة مع دول الجوار أو التي تعاني من حروب داخلية. ويدرج المقياس من ١ إلى ٥ من الأفضل إلى الأسوأ للمؤشرات النوعية، وإعادة قياس البيانات الكمية إلى ١ " ١٠ "تحول إلى مقياس من ١-٥ قبل التجميع"، والنتيجة الإجمالية هي المتوسط المرجح.	١٦٣	٣	٢٣
مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي ISW	مؤسسة بروكينجز	تحديد الأنماط المحتملة لضعف الدولة، من خلال أداء الدولة عبر مجالات مسئوليتها الأربعة: الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والرفاهية، وداخل كل مجال يتم توحيد درجات المؤشرات وتجميعها، مما يؤدى إلى إنشاء مؤشرات فردية ودرجات كل مجموعة تتراوح من ٠,٠ "الأسوأ" إلى ١٠,٠ "الأفضل"، ويتم حساب متوسط درجات المجموعات الأربع للحصول على درجة إجمالية لضعف الدولة تتراوح من أعلى بقليل من ١٠ إلى ما يقل قليلاً عن ١٠	١٤١	٤	٢٠
مؤشر الحكم الرشيد في أفريقيا IIAG	جامعة هارفارد	قياس أداء الحكومات الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وذلك في متغيرات أربعة الأمن وسيادة القانون، المشاركة والحقوق والإدماج، أسس الفرص الاقتصادية، التنمية البشرية، ويتم توحيد المؤشرات مع الإشارة إلى القيم المتطرفة، والنتيجة الاجمالية هي المتوسط الحسابي للفئات الخمس المستخدمة، وتتكون كل فئة من ٢- ٤ فئات فرعية يتم حسابها بمتوسط حسابي من ١-١١ مؤشراً لكل منها. وتتراوح درجاته بين ٠: ١٠٠ من الأسوأ إلى الأفضل	٥٤	٤	٨١

المؤشر	المؤسسة	الفرض والمنهجية	التطبيق	المؤشرات	المتغيرات
LPI	Legatum معهد ليجتوم	يهدف المؤشر إلى تعزيز ازدهار الدول، تحديد احتياجات النمو والتنمية في الدول، ويتم تعيين وزن لكل مؤشر، مما يشير إلى مستوى الأهمية داخل العنصر الذي يتمتع به في التأثير على الرخاء. وتُستخدم أربعة أوزان عادةً: ٠,٥ أو ١ أو ١,٥ أو ٢. يتم ترجيح كل مؤشر على أنه ١ افتراضيًا، ولكن بناءً على أهميته للرخاء. وتتراوح درجاته بين ٠: ١٠٠ من الأسوأ إلى الأفضل	١٦٧	٣	١٢
مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف WGI	البنك الدولي	قياس الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب والتصورات المستقبلية لزعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة. ويتم دمج مصادر البيانات الفردية في ستة مؤشرات، واستخدام أداة إحصائية تعرف باسم نموذج المكونات غير الملحوظة UCM ، **وتتراوح درجاته بين** -٢,٥٠ : ٢,٥٠ من الأسوأ إلى الأفضل	٢١٧	٦	٣٥
SFI	جامعة جورج ماسون	يرتبط المؤشر بقدرة الدولة على إدارة الصراعات، وصنع السياسات العامة وتنفيذها، وتقديم الخدمات الأساسية، ويتم تصنيف كل مؤشر من مؤشرات المصفوفة على مقياس هشاشة مكون من أربع نقاط، باستثناء مؤشر الفعالية الاقتصادية الذي يتم تصنيفه على مقياس مكون من خمس نقاط. الفئات هي: ٠ - لا يوجد هشاشة؛ ١ - هشاشة منخفضة، ٢ - هشاشة متوسطة؛ ٣ - هشاشة عالية. ثم يتم دمج هذه النتائج في درجتين، واحدة للفعالية وأخرى للشرعية. ينتج مؤشر هشاشة الدولة من مجموع هاتين الدرجتين، لتصنف درجاته بين ٠- ٢٥ لا يوجد هشاشة إلى الهشاشة الشديدة	١٦٧	٢	٨
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	قياس نقاط الضعف في الدولة الاقتصادية، والبيئية، والبشرية، والسياسية، والأمنية، والمجتمعية، وتصنف ١= شديد ٥= طفيف	١٧٦	٦	٥٧
HFI	معهد كاتو	تقديم حالة الحرية الإنسانية في العالم على أساس مقياس واسع النطاق يشمل الحرية الشخصية والمدنية والاقتصادية، ويدرج المقياس من ٠- ١٠، من الأدنى إلى الأعلى	١٦٥	٢	١٢
STLX	جامعة فورتسبورغ	قياس حالة وجودة الدولة من خلال احتكارها لكل من القانون والعنف والإدارة، ويتم حساب إجمالي درجة المؤشر المركب عبر الاحتكارات الثلاثة عن طريق التجميع المضاعف بأوزان متساوية، وتتراوح درجاته بين ٠- ١ من الأدنى إلى الأعلى	١٧٤	٣	١١
SPI	معهد التنافسية والتقدم الاجتماعي	قياس درجة تقدم الدول في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والبيئية لمواطنيها، ويتم استخدام مقاييس دالة على النتائج عوضًا عن المدخلات، وتتراوح درجاته بين ٠- ١٠٠ من الأدنى للأفضل	١٧٠	٣	١٢
المصدر: الجدول من إعداد الباحث.					

ومن الأهمية بمكان الإشـارة إلى اسـتبعاد مجموعة من المؤشـرات والتي يوضـحها الجدول (٣).

جدول (٣) المؤشرات المستبعدة في قياس هشاشة الدول

المؤشرات المستبعدة	الجهة المنتجة	سبب الاستبعاد
تقرير الصراعات وحقوق الانسان وبناء السلام	جامعة برشلونة المستقلة	لا يوجد تركيز على الهشاشة
تنبؤات المخاطر الاسيوية	مركز استشارات المخاطر السياسية والاقتصادية	عدم كفاية المعلومات المنهجية
خدمة مخاطر الأعمال	BERI	لا يوجد وصول مجاني
مقياس الصراع	معهد هايدلبرغ لأبحاث الصراع الدولي، جامعة هايدلبرغ	لا يوجد تركيز على الهشاشة
أنظمة الإنذار المبكر بالصراعات	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية	عدم التغطية الجغرافية لدول العالم
نموذج تقييم مخاطر الدولة	S&P Global Market Intelligence	لا يوجد وصول مجاني
مؤشر التجزئة العرقية واللغوية والدينية	Anthony Annet	غير محدث
برنامج الإنذار المبكر الدولي	مركز السلام السويسري	غير محدث
خدمة المخاطر العالمية	HIS Global Insight	لا يوجد وصول مجاني
دليل المخاطر الدولية للدول	خدمات المخاطر السياسية	لا يوجد وصول مجاني
مؤشر مراقبة الأزمات	مجموعة الأزمات الدولية	بيانات نوعية غير كمية
تحليل انتهاكات سلامة الحياة	Helen Fein	غير محدث
مؤشر العسكرة	مركز بون الدولي	لا يوجد وصول مجاني
مقياس الإرهاب السياسي	Gibney, M., Cornett, L., & Wood, R	لا يوجد تركيز على الهشاشة
مؤشر سيادة التصنيف الائتماني	Standard & Poor's	لا يوجد تركيز على الهشاشة
مؤشر انعدام الأمن البشري	مشروع التغير البيئي العالمي والأمن البشري	غير محدث

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على (Mata, Ziaja:2009,PP.110-111)

وفيما يلي تطبيق مؤشرات القياس الكمي للهشاشة على الدولة السودانية:

(١) مؤشرات التحول لمؤسسة بيرتلسمان The Bertelsmann Stiftung's Transformation Index (BTI):

توسعت عدد الدول التي يشملها المؤشر من ١١٩ دولة عام ٢٠٠٦ إلى ١٢٥ دولة عام ٢٠٠٨، ثم إلى ١٢٨ دولة عام ٢٠١٠، ثم إلى ١٢٩ دولة منذ عام ٢٠١٤، ثم إلى ١٣٧ دولة منذ عام ٢٠٢٠ (BTI:2022,P.1).

يوضح الجدول (٤) والشكل (٣) مؤشر مؤسسة بيرتلسمان لقياس الهشاشة في السودان في الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤.

جدول (٤) نتائج مؤشر BTI في السودان خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٢٤

مؤشر BTI				مؤشر الحوكمة				مؤشر الحالة											
مؤشر الحوكمة				مؤشر الحالة				أداء الحكومة				مستوى الصعوبة				الاقتصاد				الديمقراطية			
٢٠١٢	٢٠١٨	٢٠٢٤		٢٠١٢	٢٠١٨	٢٠٢٤		٢٠١٢	٢٠١٨	٢٠٢٤		٢٠١٢	٢٠١٨	٢٠٢٤		٢٠١٢	٢٠١٨	٢٠٢٤		٢٠١٢	٢٠١٨	٢٠٢٤	
التاريخ	التاريخ	التاريخ	الترتيب	التاريخ	التاريخ	التاريخ	الترتيب	التاريخ	التاريخ	التاريخ	الترتيب	التاريخ	التاريخ	التاريخ	الترتيب	التاريخ	التاريخ	التاريخ	الترتيب	التاريخ	التاريخ	التاريخ	الترتيب
٢,٦	٢,٠	١,٣	١٣٤	٣,٣	٢,٣	١,٩	١٣٢	٢,٧	٢,٠	١,٣	١٣٥	٨,٣	٨,٦	٩,٤		٣,٨	٢,٣	١,٨	١٣٢	٢,٩	٢,٢	٢,١	١٣٠

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث اعتمادًا على:

- BTI Bertelsmann Transformation Index. (2024).available at: https://bti-project.org/en/?&cb=00000

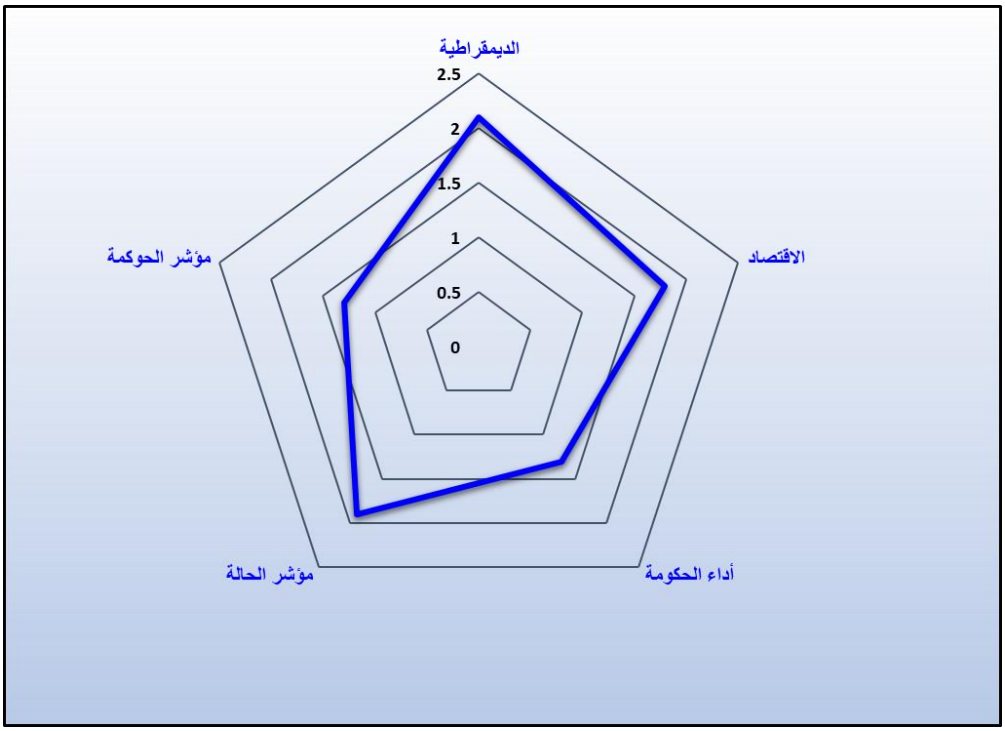

شكل (٣) مؤشر BTI في السودان عام ٢٠٢٤

ومن خلال تحليل الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

(أ) مؤشر الحالة: ويتمثل المؤشر في بعدين أولهما التحولات الديمقراطية، والتي يتم قياسها من خلال خمسة معايير، تستند إلى ١٤ مؤشرًا مثل الأداء الاقتصادي، والسياسات التنظيمية، وشبكات الأمان الاجتماعي، وتكافؤ الفرص والاستدامة، وثانيهما التحولات الاقتصادية، ويتم قياسها من خلال سبعة معايير.

وصنفت السودان وفقًا لمؤشر الحالة ضمن (فئة الفاشلة)، حيث سجلت الدولة ٣,٢ درجة عام ٢٠٠٦ احتلت بها المرتبة ١١٠ عالميًا من أصل ١١٩ دولة شملها التقرير، لتصل إلى ٣,٣ درجة عام ٢٠١٢ في المرتبة ١١٩ عالميًا من أصل ١٢٨ دولة شملها التقرير، لينخفض تصنيف الدولة عالميًا ليصل إلى المرتبة ١٢٣ عالميًا من إجمالي ١٢٩ دولة شملها المؤشر عام ٢٠١٨، لتواصل الدولة انهيارها وتبلغ المرتبة ١٣٢ عالميًا بدرجة بلغت ١,٩ عام ٢٠٢٤.

- **مؤشر الديمقراطية:** يتم قياس حالة الديمقراطية من خلال خمسة معايير، يتم توزيعها على ١٨ مؤشرًا، تتمثل في "وضع الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وسيادة القانون، واستقرار المؤسسات الديمقراطية، وأخيرًا معيار نظام الحزب".

وبلغ متوسط درجات السودان وفقًا لهذا المؤشر ٢,٣ درجة، لتصنف ضمن فئة (الأنظمة الاستبدادية المتشددة) والتي تتراوح درجتها ما بين ١- ٣,٩٩ وذلك في الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٦- ٢٠٢٤، احتلت بذلك المرتبة ١٣٠ من أصل ١٣٧ دولة شملها المؤشر عام ٢٠٢٤، وتجدر الإشارة إلى أن مفردات المعايير بمؤشراتها والتي بلغت ١٨ مؤشرًا أكدت على عدم وجود احتكار السودان لاستخدام القوة، وتتنافس المجموعة السكانية المختلفة على الهيمنة وتحرم الآخرين من المواطنة، وأكد مؤشر التدخل في العقائد الدينية ثيوقراطية الدولة، حيث تحدد العقائد الدينية النظام القانوني والمؤسسات السياسية في الدولة، وأكد مؤشر الانتخابات الحرة والنزيهة على أن الانتخابات الوطنية -إذا أجريت- فهي غير حرة وغير عادلة على الإطلاق، وأن صناع القرار السياسي لا يتم انتخابهم وأن الهيئات المنتخبة ليس لها تأثير، فضلاً عن حظر الدولة حقوق تكوين الجمعيات المدنية، وجاء مؤشر حرية التعبير ليؤكد أن حرية التعبير مرفوضة، ووسائل الإعلام المستقلة غير موجودة أو محظورة، وفي مؤشر الفصل بين السلطات، تبين عدم وجود فصل بين السلطات لا بحكم القانون ولا بحكم الأمر الواقع، وأن السلطة القضائية ليست مستقلة وغير متمايزة مؤسسيًا، وأكد مؤشر الحقوق المدنية على انتهاك الحقوق المدنية بشكل منهجي، ولا توجد آليات ومؤسسات لحماية السكان من انتهاك حقوقهم، وعليه؛ تم تصنيف السودان كدولة فاشلة إلى جانب ليبيا وسوريا واليمن.

وتواجه الحقوق المدنية في السودان تهديدات متعددة، حيث يتعرض المواطنين للانتهاكات المستمرة، وطوال تاريخ السودان قامت الحكومات بنشر الميليشيات لتكملة الجيش

النظامي وتنفيذ مهام مساعدة للجيش، ومنها على سبيل المثال السماح للميليشيات العربية بمحاربة المتمردين في دارفور أثناء حكم البشير، ومع ذلك؛ ففي السنوات الأخيرة أصبح وجود الميليشيات أمرًا طبيعيًا وسائدًا بشكل متزايد، مما يشكل خطرًا كبيرًا على السلامة العامة، إذ ترتكب هذه الميليشيات جرائم وتمارس أعمال عنف يومية في دارفور والخرطوم (Bertelsmann Stiftung:2024,P.13).

- **مؤشر الاقتصاد:** بلغت درجة السودان وفقًا لهذا المؤشر ٤ درجات عام ٢٠٠٦ لتصنف ضمن (الدول المعيبة جدًا) والتي تتراوح درجاتها ما بين ٣-٤، واستمر ذلك الوضع عامي ٢٠١٢، ٢٠١٨، لينحدر إلى ١,٨ درجة عام ٢٠٢٤ لتصنف ضمن (الدول البدائية Rudimentary) والتي تتراوح درجاتها ما بين ١-٢، لتحتل المرتبة ١٣٢ عالميًا من أصل ١٣٧ شملها المؤشر. وأكدت متغيرات المؤشر على أن الفقر وعدم المساواة واسعة النطاق ومتأصلة هيكليًا، وأن الحكومة السودانية غير قادرة على تحقيق الاستقرار النقدي، وتخضع التجارة الخارجية إلى حد كبير لإشراف الدولة وسيطرتها، فضلاً عن غياب شبكات الأمان الاجتماعي ولا تتم مكافحة الفقر إلا في حالات معينة، وصنف الأداء الاقتصادي للدولة السودانية بكونه (ضعيف جدًا)، إذ تشمل بيانات الاقتصاد الكلي معدلات نمو سلبية لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ومستويات بطالة مرتفعة وارتفاع التضخم وعجز كبير في الميزانية وديون مرتفعة للغاية.

(ب) مؤشر الحوكمة: يوضح المؤشر النقص العام في جودة الحكومة، صنف أداء الحكومة السودانية ضمن فئة (الدول الضعيفة) عام ٢٠٠٦ بقيمة ٣,٤ درجة، لتنخفض الدرجة في عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٢,٦، مما أدرج الدولة ضمن فئة الدول الفاشلة والتي تتراوح درجاتها ما بين ١- ٢,٩٩، واستمر الوضع كذلك في الأعوام التالية لتصل إلى ١,٣ درجة عام ٢٠٢٤ احتلت بها المرتبة ١٣٤ عالميًا من إجمالي ١٣٧ دولة شملها المؤشر، وهو ما يعادل سوريا من حيث النقاط، ولا يتخلف عنها سوى كوريا الشمالية وإريتريا، ويعتمد المؤشر في قياسه على بعدين وهما:

- **معيار مستوى الصعوبة:** سجلت السودان وفقًا لذلك البعد تسع درجات عام ٢٠٠٦ لتصنف الدولة ضمن فئة (الدول الضعيفة)، لينخفض إلى ٨,٣ درجة عام ٢٠١٢ لتصنف الدولة ضمن فئة (الدول الفاشلة)، ويظل الوضع قائمًا في أعوام ٢٠١٨، ٢٠٢٤ بدرجات بلغت ٨,٦، ٩,٤ على التوالي لتظل الدول في فئة الدول الفاشلة.

ويعزى ذلك إلى أن القيادة السياسية في السودان قد ورثت صعوبات بنيوية تعيق أداء النظام في الحكم، حيث يعد معدل الفقر من أعلى المعدلات في العالم، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الأجور والتي لا تتناسب مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ويتعرض العمال في القطاع غير الرسمي لخطر الجوع والتشرد والعيش في بيئات غير آمنة (Bertelsmann Stiftung's:2024,P.28)، فضلاً عن مشكلات النزوح والعنف وانعدام الأمن والكوارث الطبيعية وارتفاع معدلات الأمية.

- **مؤشر أداء الحكومة:** ويتكون هذا البعد من أربعة معايير حيث يحلل جودة الحكم السياسي، ويركز على الجهات الفاعلة التي تسعى إلى إصلاحات الاقتصاد والديمقراطية، وصنفت السودان عام ٢٠٠٦ ضمن فئة الدول المعيبة وفقًا للمؤشر بدرجة بلغت ٣,٥، انخفضت عام ٢٠١٢ لتسجل ٢,٧ درجة، لتواصل انخفاضها في أعوام ٢٠١٨، ٢٠٢٤ بدرجات بلغت ٢، ١,٣ على الترتيب، لتظل الدولة في فئة (الدول الفقيرة) وفقًا لهذا المؤشر.

ويعزى ذلك إلى إعطاء القيادة السودانية خلال الأزمات السياسية والاقتصادية –مثل الأزمة الحالية– الأولوية للحفاظ على السلطة على تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى أو الحفاظ عليها، ويتجلى ذلك من الطريقة التي تدير بها الحكومة الأزمة الاقتصادية المستمرة، حيث لا يتم اتخاذ التدابير بناءً على أي خبرة أو صنع سياسات قائمة على الأدلة، حيث تعطي القيادة السياسية الأولوية للسياسات التي تضمن وتمدد قبضتها على السلطة (Bertelsmann Stiftung's:2024,P.30). فلقد أثبتت الحكومة السودانية عدم قدرتها على استغلال جميع الموارد البشرية والتنظيمية المتاحة بكفاءة، كما أن الركود الإداري وعدم الكفاءة البيروقراطية من سلبيات الحكومة ككل، مما يؤدي إلى إهدار الموارد.

وعليه؛ فقد جاءت معايير مؤشر BTI لتؤكد على عدم قدرة الحكومة السودانية على تنفيذ أي من سياساتها، فضلاً عن إهدار الموارد البشرية والمالية والتنظيمية المتاحة، وتفشل الحكومة في احتواء الفساد ولا توجد آليات للنزاهة، وتعمل القيادة السياسية السودانية على تفاقم الانقسامات القائمة لأغراض شعبوية أو انفصالية، وتعرقل مشاركة المجتمع المدني.

(٢) المؤشرات القطرية للسياسة الخارجية الخاص بجامعة كارلتون(CIFP) Country Indicators for Foreign Policy:

يقدم تقرير مؤشرات السياسة الخارجية CILP تصنيفًا عالميًا للهشاشة لإجمالي ١٩٧ دولة (Carment,eds:2014,P.2)، وتنقسم مؤشرات المقياس إلى ست مجموعات: الحوكمة، والاقتصاد، والأمن والجريمة، والتنمية البشرية، والديموغرافيا، والبيئة، تم توزيعها إلى أبعاد ثلاثة تتمثل في "السلطة، الشرعية، القدرة" ALC، ويسجل كل بُعد درجات من ١: ٩، حيث تشير الدرجات الأعلى إلى هشاشة أكبر، إذ تشير الدرجات الأعلى من ٦,٥ إلى هشاشة شديدة (Rameshshanker:2020,P.16)، وذلك استنادًا إلى المؤشرات السابقة، ويتم حساب المتوسطات في إطار زمني يزيد على خمس سنوات وفقًا للنتائج العالمية لتجنب التقلبات في البيانات السنوية لأداء الدولة، وهو ما يوضحه الشكل (٤)

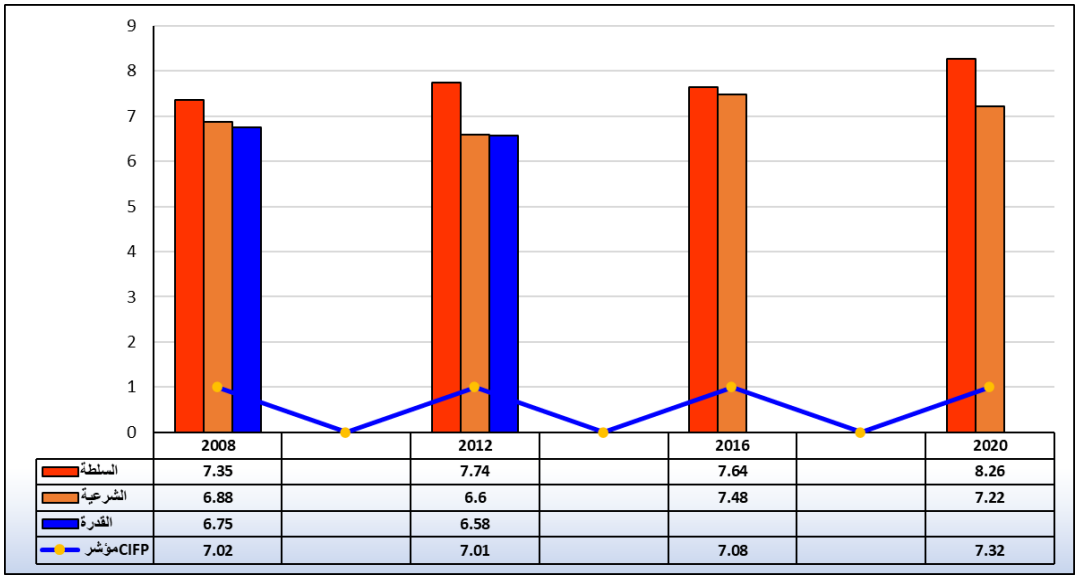

	2008		2012		2016		2020
السلطة	7.35		7.74		7.64		8.26
الشرعية	6.88		6.6		7.48		7.22
القدرة	6.75		6.58				
مؤشر CIFP	7.02		7.01		7.08		7.32

شكل (٤) مؤشر CIFP في السودان عام ٢٠٢٤

ومن خلال دراسة الشكل السابق يتبين ما يلي:

(أ) السلطة Authority : تشير السلطة إلى قدرة الحكومة على إرساء قانون ملزم وممارسة القوة على الأراضي وضمان الأمن والاستقرار لسكانها، وتشمل مقاييس السلطة كل من شدة الصراع وفعالية الحكومة والاستقرار السياسي.

وعانت السودان من مستويات مختلفة من شدة الصراع مع مرور الوقت، مما تسبب في ضعف أدائها فيما يتعلق بالسلطة، ففي عام ٢٠١٦ أصبحت خامس دولة على مستوى العالم تحديًا للسلطة، حيث انخفضت من مستوى بلغ ٧,٦٤ إلى ٨,٢٦ في عام ٢٠٢٠

وأضحت الدولة الأكثر تحديًا للسلطة على مستوى العالم، مما يعكس الاضطرابات السياسية التي بدأت منذ عام ٢٠١٨، فضلاً عن التهديدات الأمنية الشديدة.

(ب) الشرعية Legitimacy: تشير الشرعية إلى الدرجة التي اكتسبت بها الحكومة ولاء مواطنيها في الموافقة على الحكم والسياسة، وتشمل الشرعية مستوى الديمقراطية والتصويت والمساءلة والمساواة بين الجنسين وحرية الصحافة، وقد حصلت الجمهورية السودانية على أسوأ نتيجة بحصولها على ٧,٢٢ درجة عام ٢٠٢٠، في حين حصلت سابقًا على درجات ٦,٦٠، ٧,٤٨ أعوام ٢٠١٢، ٢٠١٦ على الترتيب، مما يشير إلى أن هناك استمرار نحو تدهور الشرعية في السودان، وأن الدولة خاضعة لهيمنة الأنظمة الاستبدادية، وهو انعكاس للحروب الأهلية المستمرة والنزاعات العرقية.

(ج) القدرة Capacity : تشير قدرة الدولة على تعبئة الموارد وتوظيفها لتحقيق غايات إنتاجية، فضلاً عن قدرتها على توظيفها بشكل منتج لتوفير الخدمات العامة الأساسية والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات (CILP:2005,P.36)، ويتم قياسها من خلال مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد والتعليم ومتوسط العمر المتوقع، واحتلت السودان مرتبة من بين أعلى الدول في العالم من حيث المخاطر المتعلقة بالقدرة، مما منحها أعلى (تصنيف هش) بشكل عام في مؤشر هشاشة CLIP.

(٣) مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية الخاص بالبنك الدولي(CPIA) Country Policy and Institutional Assessment:

تطورت مصطلحات مجموعة البنك الدولي على مر السنين: من الدول المنخفضة الدخل التي تعاني من ضغوط (LICUS) عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩، إلى قائمة الدول الهشة في عام ٢٠١٠ إلى قائمة الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات منذ عام ٢٠١٥، ويتكون تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية من ١٦ معيارًا تم تجميعها في أربع مجموعات وهي الإدارة الاقتصادية، والسياسات الهيكلية، وسياسات الإدماج الاجتماعي والعدالة، وإدارة القطاع العام ومؤسساته (IEG:2010)، ويوضح الجدول (٥) والشكل (٥) مؤشر تقييم السياسيات القطرية CPIA في السودان في الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣

جدول (٥) مؤشر CPIA في السودان في الفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٣ مقارنة ببعض الكيانات السياسية

المعايير		٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٣
السياسات الهيكلية	السودان	٢,٥٠	٢,٧٠	٢,٥٠	٢,٢٠
	الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات	٣,٠٠	٣,٠٠	٢,٨٠	٢,٨٠
	الدول العربية	٣,١٠	٢,٩٠	٢,٦٠	٢,٦٠
	الدول الأفريقية (جنوب الصحراء)	٣,٢٠	٣,٢٠	٣,١٠	٣,٢٠
	العالم	٣,٤٠	٣,٣٠	٣,٢٠	٣,٢٠
سياسات الادماج الاجتماعي والمساواة	السودان	٢,٤٠	٢,٥٠	٢,٥٠	٢,٢٠
	الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات	٢,٩٠	٢,٩٠	٢,٩٠	٢,٩٠
	الدول العربية	٢,٩٠	٢,٩٠	٢,٨٠	٢,٨٠
	الدول الأفريقية (جنوب الصحراء)	٣,٢٠	٣,٢٠	٣,٣٠	٣,٣٠
	العالم	٣,٣٠	٣,٣٠	٣,٢٠	٣,٣٠
الإدارة الاقتصادية	السودان	٢,٧٠	٢,٣٠	١,٨٠	١,٨٠
	الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات	٣,٢٠	٣,١٠	٢,٨٠	٢,٨٠
	الدول العربية	٢,٩٠	٢,٩٠	٢,٥٠	٢,٥٠
	الدول الأفريقية (جنوب الصحراء)	٣,٤٠	٣,٣٠	٣,١٠	٣,٢٠
	العالم	٣,٥٠	٣,٣٠	٣,٣٠	٣,٢٠
إدارة القطاع العام ومؤسساته	السودان	٢,٢٠	٢,٢٠	٢,١٠	١,٨٠
	الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات	٢,٨٠	٢,٨٠	٢,٦٠	٢,٥٠
	الدول العربية	٢,٧٠	٢,٦٠	٢,٤٠	٢,٣٠
	الدول الأفريقية (جنوب الصحراء)	٣,٠٠	٣,٠٠	٢,٩٠	٢,٩٠
	العالم	٣,١٠	٣,١٠	٣,٠٠	٢,٩٠
مؤشر CPIA	السودان		٢,٤	٢,٢	١,٨
	الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات		٣,٤	٣,٤	٣,٣
	الدول العربية		٣,٤	٣	٣,٠٨
	العالم		٣,٧	٣,٧	٣,٧

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث اعتماداً على:

- World Bank Group, CPIA database (http://www.worldbank.org/ida)

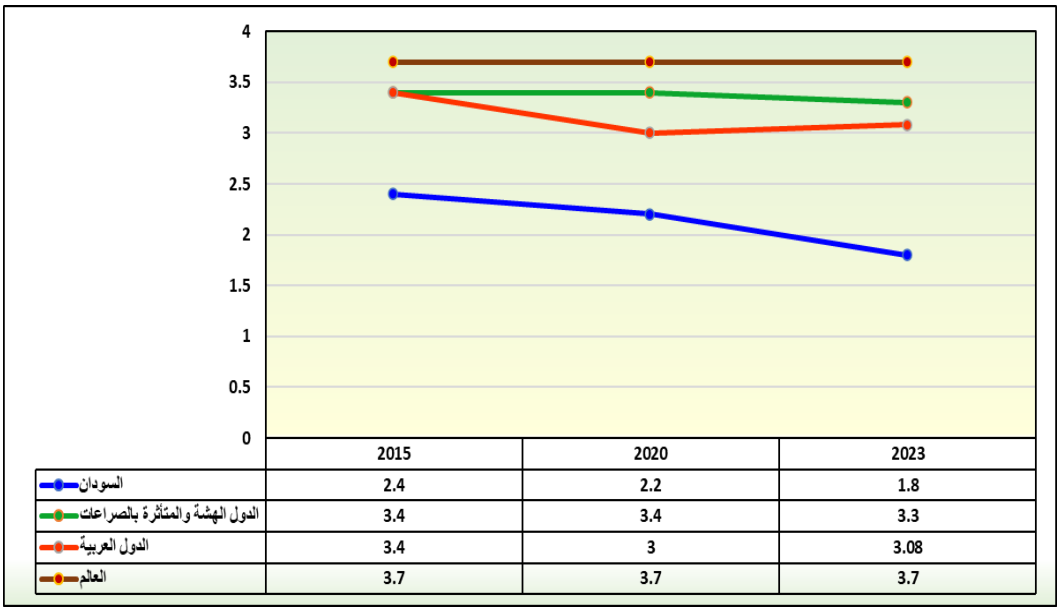

	2015	2020	2023
السودان	2.4	2.2	1.8
الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات	3.4	3.4	3.3
الدول العربية	3.4	3	3.08
العالم	3.7	3.7	3.7

شكل (٥) مؤشر CPIA **في السودان مقارنة ببعض الكيانات السياسية في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٣**

ومن خلال تحليل الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

- **السياسات الهيكلية:** وتغطي هذه المجموعة السياسات المؤثرة على التجارة والقطاع المالي وبيئة الأعمال، وسجلت السودان قيم منخفض لذلك المتغير، حيث سجلت ٢,٥ درجة عام ٢٠١٠، انخفضت إلى ٢,٢ درجة عام ٢٠٢٣، في حين ارتفعت في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات ٢,٨ درجة، وفي الدول العربية ٢,٦ درجة، وبلغت في الدول الأفريقية جنوب الصحراء والعالم ٣,٢ درجة.
- **الإدارة الاقتصادية:** وتغطي هذه المجموعة جودة السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف والمالية العامة والديون، وسجلت السودان منحني منخفض خلال فترة الدراسة، لتستقر عند مستوى ١,٨ درجة منذ عام ٢٠٢٠ وحتي عام ٢٠٢٣، وتعد قيم منخفضة مقارنة بكل من الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات والتي سجلت ٢,٨، وسجلت الدول العربية ٢,٥، والدول الأفريقية ٣,٢، وسجل المتوسط العالمي ٣,٢ درجة عام ٢٠٢٣.
- **سياسات الإدماج الاجتماعي والمساواة:** وتشمل هذه المجموعة مجموعة واسعة من السياسات مثل المساواة بين الجنسين، والعدالة في استخدام الموارد العامة، والتنمية البشرية، والحماية الاجتماعية، والاستدامة البيئية، وعاد الوضع ليؤكد ذاته في انخفاض

قيم ذلك المؤشر في السودان مقارنة بباقي الكيانات السياسية، حيث سجلت ١,٨ درجة عام ٢٠٢٣، مع انخفاض مستمر منذ عام ٢٠١٠.

- **إدارة القطاع العام ومؤسساته:** وتغطي المجموعة قضايا الحوكمة وقدرات القطاع العام، وهي: حقوق الملكية وجودة إدارة الميزانية والإدارة المالية، وجودة الإدارة العامة والشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام، وسجلت السودان ٢,٢٠ درجة عام ٢٠١٠، أخذت في الانخفاض خلال فترة الدراسة لتستقر عند ١,٨ درجة عام ٢٠٢٣، في حين سجلت في الدول الهشة ٢,٥ درجة، وفي الدول العربية ٢,٣ درجة، والدول الأفريقية ٢,٩ درجة، ودول العالم ٢,٩ درجة.

وعليه، تصنف السودان وفقًا لمؤشر CPIA (بالأداء الضعيف)، إذ تتسم بمزيج غير متناسق من السياسات النقدية والمالية الفضفاضة، وأدت السياسة ونظام سعر الصرف إلى زيادة الضغوط التضخمية، وبلغ متوسط التضخم ٣٢٪ واتسعت الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية والسوق الموازية، ولا تغطي الاحتياطيات النقدية سوى أقل من شهرين من واردات السلع والخدمات، ويؤكد ذلك احتلالها المرتبة ٢١٤ عالميًا من أصل ٢١٧ دولة شملها المؤشر، إذ لا تسبق سوي اليمن وإريتريا وميانمار.

(٤) مؤشر الدول الهشة FSI لمؤسسة The Fund for Peace:

عُرف المؤشر سابقًا باسم مؤشر الدول الفاشلة Failed States Index حتى عام ٢٠١٣، وهو تصنيف سنوي لـــ ١٧٩ دولة بناءً على الضغوط المختلفة التي تواجهها والتي تؤثر على مستويات الهشاشة لديها، ويعد من المؤشرات بالغة الأهمية في تسليط الضوء ليس فقط على الضغوط العادية التي تواجهها جميع الدول، بل وأيضًا في تحديد متى تفوق هذه الضغوط قدرة الدولة على إدارتها، فضلاً عن تحديد نقاط الضعف التي تسهم في خطر هشاشة الدولة (FFP:2023,P.49). ويوضح الجدول (٦) والشكل (٦) متغيرات مؤشر FSI للدولة الهشة في السودان في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠- ٢٠٢٤.

جدول (٦) مؤشر FSI في السودان في الفترة ٢٠١٠– ٢٠٢٤

المؤشرات / السنوات	مؤشرات التماسك			المؤشرات الاقتصادية			المؤشرات السياسية			المؤشرات الاجتماعية والشاملة			الإجمالي	الرتبة
	الأجهزة الأمنية	النخب المنقسمة	الظلم الاجتماعي	التدهور الاقتصادي	التنمية الاقتصادية غير	هجرة البشر والأدمغة	شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الإنسان	الضغوط الديموغرافية	اللاجئون والنازحون داخليًا	التدخل الخارجي		
٢٠١٠	٩,٨	٩,٩	٩,٩	٦,٧	٩,٥	٨,٧	٩,٩	٩,٣	٩,٩	٨,٨	٩,٨	٩,٦	١١١,٨	٣
٢٠١٥	٩,٥	٩,٨	٩,٧	٨,٦	٧,٩	٨,٨	٩,٦	٨,٨	٩,٦	٨,٧	١٠,٠	٩,٨	١١٠,٨	٤
٢٠٢٠	٨,٤	٩,٤	٩,٤	٨,١	٨,٠	٨,٠	٩,٣	٨,٣	٨,٩	٩,١	٩,٣	٨,٦	١٠٤,٨	٨
٢٠٢٤	٩,٣	٩,٦	٩,٦	٩,٤	٨,٨	٨,٠	٩,٥	٩,٠	٩,٣	٨,٩	٩,٧	٨,٢	١٠٩,٣	٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على (FSI:2024)

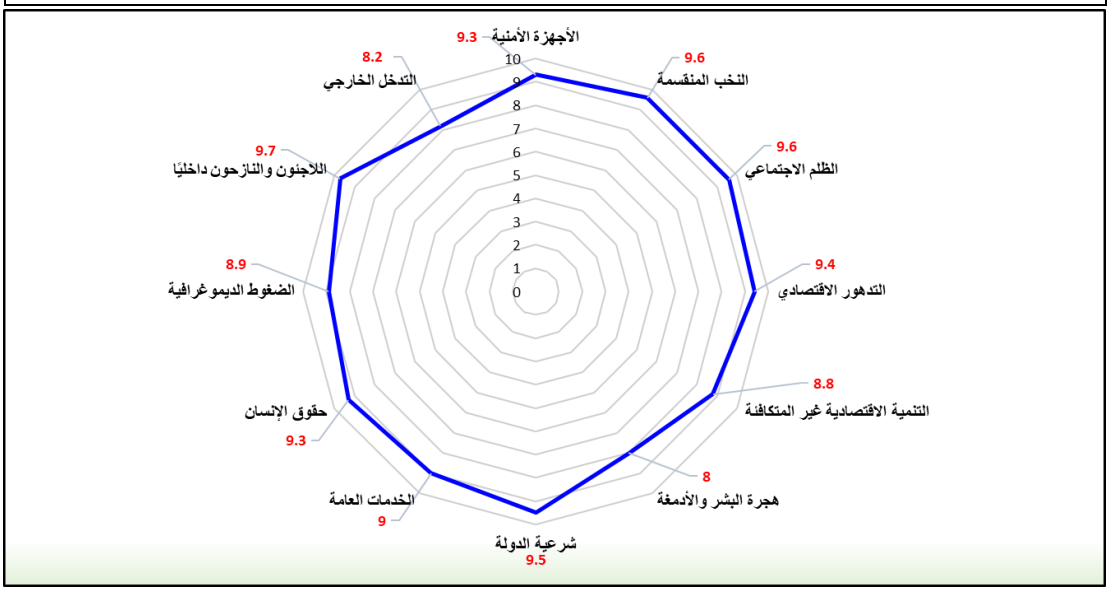

شكل (٦) مؤشر FSI في السودان عام ٢٠٢٤

(أ) مؤشرات التماسك: وتتمثل في مؤشرات ثلاثة تمثلها كل من:

- **الأجهزة الأمنية:** يتناول التهديدات الأمنية التي تتعرض لها الدولة، مثل التفجيرات والهجمات والوفيات المرتبطة بالمعارك وحركات التمرد والانقلابات، والإرهاب والجريمة المنظمة، والميليشيات الخاصة، وكذلك العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين

(FFP:2017,P.6)، وسجلت السودان درجة منخفضة للغاية تجاوزت ١٠/٩ طوال فترة الدراسة مما يشير إلى التراجع الشديد في الأجهزة الأمنية بالدولة.

- **النخب المنقسمة:** يأخذ مؤشر النخب المنقسمة في الاعتبار تفتت مؤسسات الدولة على أسس عرقية أو طبقية أو عشائرية أو عنصرية أو دينية، والنزعة القومية، والتطهير العرقي، ويقيس المؤشر الهوية الوطنية، وصراعات القوة والمنافسة السياسية وتحولاتها فضلاً عن قياس مصداقية العمليات الانتخابية (FFP:2017,P.6)، وتراوحت درجات السودانية خلال فترة الدراسة ما بين ٩,٤: ٩,٩ درجة من أصل ١٠ درجات تمنح للحالات الأسوأ.
- **الظلم الاجتماعي:** يركز المؤشر على الانقسامات بين المجموعات المختلفة في الدولة، وخاصة الخصائص الاجتماعية أو السياسية، ودورها في الوصول إلى الخدمات أو الموارد، والاندماج في العملية السياسية، ويأخذ المؤشر في الاعتبار أيضًا الحالات التي يتم فيها استهداف مجموعات محددة من قبل سلطات الدولة للاضطهاد أو القمع (FFP:2017,P.7)، وتراجعت درجات السودان لتبلغ متوسطًا قيمته ٩,٦ درجة طوال فترة الدراسة.

(ب) المؤشرات الاقتصادية: وتمثلت في المؤشرات التالية:

- **التدهور الاقتصادي:** ينظر المؤشر إلى أنماط التدهور الاقتصادي للمجتمع ككل، كما يقيس دخل الفرد والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والتضخم والإنتاجية والديون ومستويات الفقر، كما يأخذ في الاعتبار أسعار السلع الأساسية وعائدات التجارة والاستثمار الأجنبي وانهيار العملة الوطنية، ويركز المؤشر على الاقتصاد الرسمي فضلاً عن التجارة غير المشروعة بما في ذلك المخدرات والإتجار بالبشر وهروب رأس المال، ومستويات الفساد والمعاملات غير المشروعة مثل غسل الأموال أو الاختلاس (FFP:2017, P.8)، وشهد الاقتصاد السوداني تدهورًا منذ عام ٢٠١٠ وحتي عام ٢٠٢٤ ليسجل متوسطًا قدره ٨,٢ درجة.
- **التنمية الاقتصادية غير المتكافئة:** يتناول المؤشر التفاوت الاقتصادي القائم على الإثنية أو التعليم أو الوضع الاقتصادي أو المنطقة مثل الانقسام بين الحضرية والريفية، فضلاً عن قياس العدالة الاقتصادية (FFP:2017,P.8). وسجلت السودان متوسطًا منخفضًا قدره ٨,٥٥ درجة طوال فترة الدراسة.

- **هجرة البشر والأدمغة:** يتناول المؤشر التأثير الاقتصادي للنزوح البشري لأسباب اقتصادية أو سياسية والتداعيات التي يخلفها ذلك النزوح على تنمية الدولة، وخاصة قطاعات السكان المنتجة اقتصاديًا، ويشمل كذلك النزوح القسري للمهنيين أو المثقفين المهاجرين من دولهم بسبب الاضطهاد أو القمع الفعلي أو الخوف منه (FFP:2017,P.9)، وبلغت قيمة هذا المؤشر ٨ درجات، حيث تشهد السودان نزيفًا حادًا في هجرة الكفاءات للخارج، ومنها على سبيل المثال فقدان جامعة الخرطوم نصف هيئة تدريسها خلال الفترة الأخيرة، ويعزى ذلك إلى تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة.

(ج) المؤشرات السياسية: وتمثلت في:

- **شرعية الدولة:** ويتناول المؤشر علاقة الدولة بمواطنيها، ومستوى ثقة السكان في مؤسسات الدولة، وتقييم الآثار المترتبة على غياب هذه الثقة والتي تتجلي في المظاهرات أو العصيان المدني أو تصاعد التمردات المسلحة، ويأخذ المؤشر في الاعتبار نزاهة الانتخابات وطبيعة التحولات السياسية (FFP:2017,P.10)، واحتلت السودان المرتبة الخامسة عشرة عالميًا من حيث فقدان الدولة لشرعيتها، حيث سجلت خلال فترة الدراسة متوسطًا لذلك المتغير بلغ ٩,٥ درجة من إجمالي عشر درجات للحالات الأسوأ.
- **الخدمات العامة:** يشير المؤشر إلى وجود وظائف أساسية للدولة تخدم السكان، وعليه يشمل المؤشر مدى توافر الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والبنية الأساسية للنقل والكهرباء والطاقة والاتصالات، فضلاً عن قدرة الدولة على حماية مواطنيها من الإرهاب والعنف من خلال الأجهزة الأمنية (FFP:2017,P.10)، وبلغت درجة السودان ٩ درجات وفقًا لمؤشر FSI عام ٢٠٢٤، مما يؤشر على تدني الخدمات العامة داخل الدولة.
- **حقوق الإنسان وسيادة القانون:** يتناول المؤشر العلاقة بين الدولة وسكانها من حيث حماية حقوق الإنسان الأساسية واحترام الحريات، وإذا ما كان هناك انتهاك واسع النطاق للحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك التضييق على الصحافة وتسييس القضاء والاستخدام الداخلي للجيش لأغراض سياسية وقمع المعارضين السياسيين، وما إذا كان هناك حكم استبدادي أو دكتاتوري أو عسكري حالي أو ناشئ يتم فيه تعليق أو التلاعب بالمؤسسات والعمليات الدستورية والديمقراطية (FFP:2017,P.11)، وسجلت السودان انخفاضًا شديدًا في هذا المؤشر بدرجة بلغ متوسطها ٩,٤ خلال فترة الدراسة.

(د) المؤشرات الاجتماعية والشاملة: وتمثلت في التالي:

- **الضغوط الديموغرافية:** يتناول المؤشر الضغوط التي تتعرض لها الدولة نتيجة للسكان أنفسهم أو البيئة المحيطة بهم، على سبيل المثال؛ يقيس المؤشر الضغوط السكانية المتعلقة بإمدادات الغذاء والوصول إلى المياه النظيفة وغير ذلك من الموارد التي تدعم الحياة أو الصحة مثل انتشار الأمراض والأوبئة، ويتناول المؤشر الخصائص الديموغرافية مثل الضغوط الناجمة عن معدلات النمو السكاني أو التوزيعات السكانية غير المتوازنة مثل التضخم السكاني بين الشباب أو كبار السن، والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الضغوط السكانية، فضلاً عن الضغوط الناجمة عن الأحداث الجوية المتطرفة مثل الأعاصير والزلازل والفيضانات أو الجفاف والضغوط على السكان بسبب المخاطر البيئية (FFP:2017,P.12)، وسجلت السودان متوسطًا قدره ٨,٨ درجة، وقد تم تناول ذلك تفصيلاً في التغيرات المناخية والخصائص السكانية المؤثرة على هشاشة الدولة في السودان.
- **اللاجئون والنازحون داخليًا:** يقيس المؤشر الضغوط التي تتعرض لها الدول نتيجة النزوح القسري للسكان نتيجة لأسباب اجتماعية أو سياسية أو بيئية، ويقيس النزوح داخل الدولة، فضلاً عن تدفقات اللاجئين إلى دول أخرى، ويقيس المؤشر اللاجئين حسب بلد اللجوء وبلد المنشأ، مع الاعتراف بأن تدفقات السكان تفرض ضغوطًا إضافية على الخدمات العامة، ويمكن أن تخلق في بعض الأحيان تحديات إنسانية وأمنية أوسع نطاقًا للدولة المستقبلة، إذا لم تكن تلك الدولة لديها القدرة على الاستيعاب والموارد الكافية (FFP:2017,P.12). وبلغ متوسط هذا المؤشر في السودان خلال فترة الدراسة ٩,٧ درجة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع عدد اللاجئين والنازحين داخليًا، حيث تجاوز عددهم ١٠ مليون نازح داخلي عام ٢٠٢٤.
- **التدخل الخارجي:** يتناول المؤشر تأثير الجهات الفاعلة الخارجية في أداء الدولة وخاصة في المجالين الأمني والاقتصادي، ويركز المؤشر على الجوانب الأمنية لمشاركة الجهات الخارجية في الشئون الداخلية للدولة، فضلاً على المشاركة الاقتصادية من خلال القروض واسعة النطاق أو مشاريع التنمية أو المساعدات الأجنبية، مما يخلق حالة من التبعية الاقتصادية، ويركز أيضًا المؤشر على تواجد القوات الأجنبية والمساعدات العسكرية

(FFP:2017,P.13)، وسجلت السودان متوسطًا بلغ ٩,٠٥ درجة، ليؤشر ذلك إلى الدور المؤثر للتدخل الخارجي في الأوضاع الهشة التي يعاني منها السودان.

وعليه، فقد سجلت السودان وفقًا لمؤشر FSI ما قيمته ١١١,٨ درجة احتلت بها المرتبة الثالثة بين دول العالم من حيث الهشاشة، حيث تقع في (فئة التنبيه الحمراء) أو الدول المستنفرة Alert، وهي المرحلة الأخيرة على مؤشر FSI للدول التي تتراوح درجاتها بين ٩٠-١٢٠ درجة، وظل وضع الدولة على المؤشر في الفترة ٢٠١٥- ٢٠٢٠ في دائرة التنبيه الحمراء وإن تباينت درجاتها ورتبتها، وعادت الدولة في ٢٠٢٤ لتبلغ أقصى مدى لها على المؤشر حيث سجلت المرتبة الثانية عالميًا من حيث هشاشة الدول ولا يسبقها سوى اليمن، وقد بلغ مقدار التغير عن العام الماضي ٣,١، في حين بلغ مقدار التغير في آخر خمس سنوات ١,٣، وبلغ مقدار التغير في آخر عشر سنوات -٠,٨، مما يشير إلى مدى تدهور وضعها على مؤشر الدول الهشة على مدى السنوات الماضية على التوالي، ويقيس ذلك مدى تعرضها للانهيار أو الصراع، وتظهر تعرض الدولة ومؤسساتها للفشل.

(٥) مؤشر السلام العالمي(GPI) Global Peace Index institute for economics and peace:

يستخدم مؤشر السلام العالمي ٢٣ مؤشرًا نوعيًا وكميًا، ويقيس مستوى حالة السلام عبر ثلاثة أبعاد: مستوى السلامة والأمن المجتمعيين، ومدى الصراع المحلي والدولي المستمر، ودرجة العسكرة، ويشمل المؤشر ١٦٣ دولة. ويوضح الجدول (٧) والشكل (٧) ترتيب السودان عالميًا على مؤشر GPI في الفترة ٢٠١٥- ٢٠٢٤

جدول (٧) مؤشر GPI في السودان في الفترة ٢٠١٥- ٢٠٢٤

المؤشرات / السنوات	مؤشرات السلامة والأمن		مؤشر الصراع المستمر		مؤشر العسكرة		الإجمالي	الرتبة
	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة		
٢٠١٥	٣,٨٧	١٥٧	٣,٣٣	١٦١	١,٨٨	١٥١	٣,٢٩٥	١٥٦
٢٠١٨	٣,٥٩١	١٤٥	٣,٢٧٦	١٥٥	٢,٢٧٥	١٤٢	٣,١٥٥	١٥٣
٢٠٢١	٣,٢٤٤	١٤٧	٣,٠٤٠	١٥٣	٢,٣١٢	١٤٥	٢,٩٣٦	١٥٣
٢٠٢٤	٣,٤١٧	١٥٠	٤,٣٤٥	١٦٣	٢,٢٦٥	١٤٥	٣,٣٢٧	١٦٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على: (IEP:2015,P.114-116)، (IEP:2018,P.90-92)، (IEP:2021,P.86-88)، (IEP:2024,P.79-81)

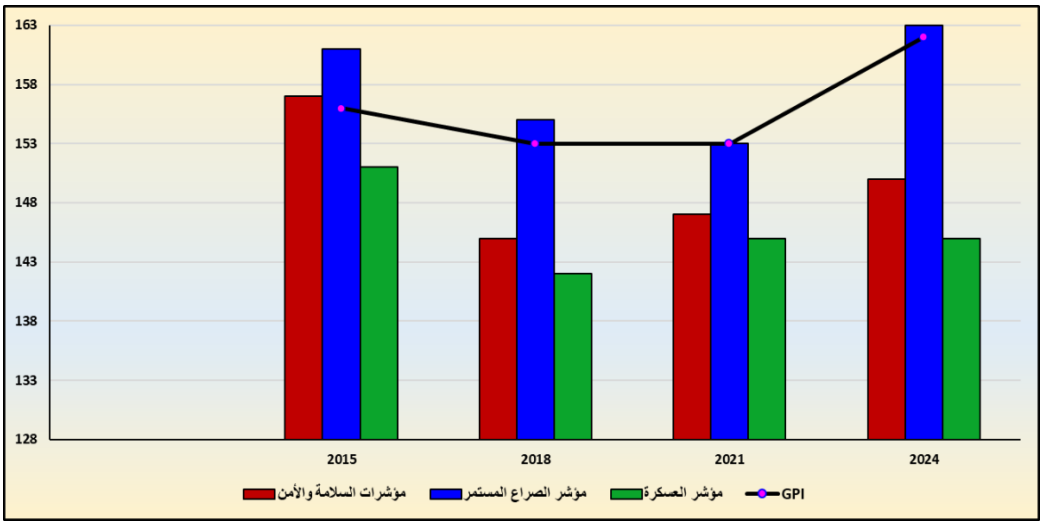

شكل (٧) رتبة السودان العالمية على مؤشر GPI في الفترة ٢٠١٥– ٢٠٢٤

ومن خلال تحليل الجدول والشكل السابقين تتضح الحقائق التالية:

(أ) مؤشرات السلامة والأمن المجتمعين: ويتضمن مؤشرات الجريمة في المجتمع، وعدد اللاجئين والنازحين داخليًا كنسبة مئوية من السكان، وعدم الاستقرار السياسي، ومقياس الإرهاب السياسي، ومؤشر الإرهاب العالمي، وعدد جرائم القتل لكل ١٠٠ ألف نسمة، ومستوى جرائم العنف، والمظاهرات العنيفة، وعدد السجناء لكل ١٠٠ ألف نسمة، وعدد ضباط الأمن الداخلي والشرطة لكل ١٠٠ ألف نسمة، وسهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والخفيفة (IEP:2024, P.69). وسجلت السودان على هذا المؤشر ٣,٨ درجة عام ٢٠١٥، لتنخفض إلى ٣,٤ درجة عام ٢٠٢٤، لتحتل المرتبة ١٥٠ عالميًا من أصل ١٦٣ دولة شملها المؤشر، ويعزى ذلك إلى تسجيل مؤشرات مرتفعة لجرائم العنف والإرهاب السياسي في السودان، وارتفاع عدد الوفيات الناجمة عن الصراع الداخلي.

(ب) مؤشرات الصراع المستمر: ويشمل مؤشرات عدد ومدة الصراعات الداخلية، وعدد الوفيات الناجمة عن الصراعات الخارجية المنظمة، وعدد الوفيات الناجمة عن الصراع الداخلي المنظم، والعدد والمدة والدور في الصراعات الخارجية، وشدة الصراع الداخلي المنظم، والعلاقات مع دول الجوار (IEP:2024, P.69)، وتشير درجات السودان على هذا المؤشر إلى ارتفاع وتيرة التوتر الداخلي وما ينجم عن ذلك من تداعيات على جميع المستويات، حيث احتلت المرتبة الأخيرة على مستوى العالم عام ٢٠٢٤، إذ شهد متغير الصراع المستمر أكبر تدهور بين مجالات مؤشر السلام العالمي في السودان.

(ج) مؤشرات العسكرة: وتتمثل في مؤشرات الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد أفراد القوات المسلحة لكل ١٠٠ ألف نسمة، وحجم عمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسية كجهة متلقية "واردات" لكل ١٠٠ ألف شخص، وحجم عمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسية كجهة متلقية "صادرات" لكل ١٠٠ ألف شخص، والمساهمة المالية في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وقدرات الأسلحة النووية والثقيلة(IEP:2024, P.69)، وبلغت درجة السودان ١,٨٨ عام ٢٠١٥، في حين ارتفعت إلى ٢,٢ عام ٢٠٢٤ لتحتل المرتبة ١٤٥ عالميًا وفقًا لهذا المؤشر.

وعليه، يخلص المؤشر إلى أن السودان هي الدولة الأقل سلمية في العالم ولا يسبقها في ذلك سوى اليمن حتى قبل اندلاع الصراع في منتصف أبريل ٢٠٢٣ بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، ويعود مصدر القتال في الغالب إلى صراع على السلطة بين القوتين للسيطرة على القوات المسلحة السودانية، حيث سجلت السودان تراجعًا في الترتيب العالمي من المرتبة ١٥٣ إلى المرتبة ١٦٢ عالميًا من أصل ١٦٣ دولة شملها مؤشر السلام العالمي عام ٢٠٢٤.

(٦) مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي (ISW) Index of state weakness:

دأبت الولايات المتحدة ودول أخرى منذ سبتمبر ٢٠٠١ على التأكيد أن التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين تأتي غالبًا من أضعف دول العالم، حيث تتعرض مثل هذه الدول لمجموعة من التهديدات الأمنية بما في ذلك الإرهاب، وانتشار الأسلحة، والجريمة المنظمة، والأمراض المعدية، والتدهور البيئي، والصراعات الأهلية التي تمتد عبر الحدود، وعلى هذا؛ فإن استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام ٢٠٠٢ تؤكد أن الدول الضعيفة والفاشلة تشكل خطرًا كبيرًا على مصالحها الوطنية بقدر ما تشكله الدول القوية.

وقد صمم مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي بهدف تزويد صناع السياسات والباحثين بأداة موثوقة لتحليل وفهم الدول الأكثر ضعفًا في العالم، وذلك من خلال تقييم ١٤١ دولة نامية وفقًا لأدائها النسبي في أربع مجالات حاسمة: الاقتصاد، والسياسة، والأمن، والرعاية الاجتماعية، حيث تمثل الدرجة صفر أسوء درجة، وتشير الدرجة ١٠ إلى الأفضل، ويوضح الشكل (٨) مؤشر ISW في السودان.

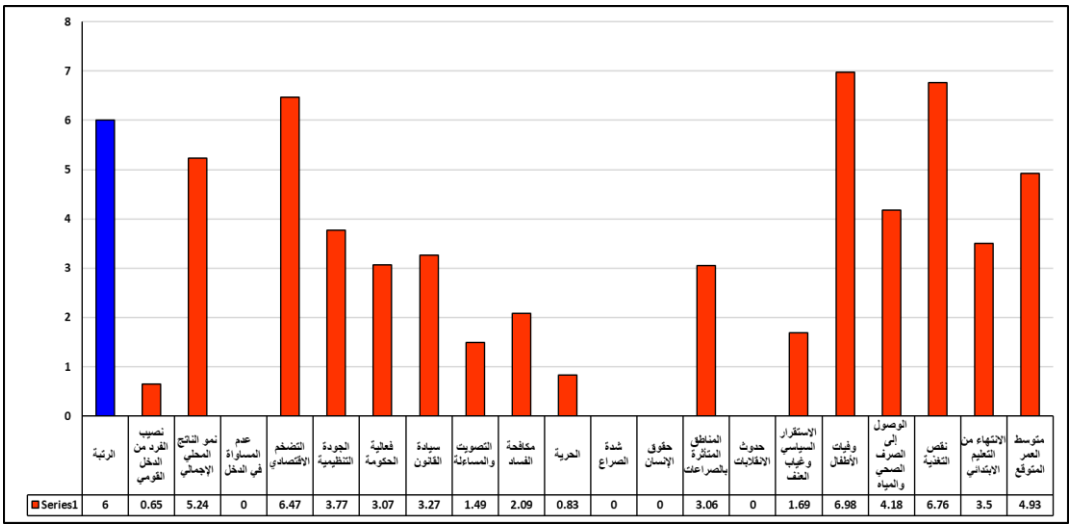

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على (Rice:2008,P.10)

شكل (٨) مؤشر ISW في السودان ومتغيراته

ومن دراسة الشكل السابق يتضح ما يلي:

(أ) المؤشرات الاقتصادية: تقيس قدرة الدولة على توفير بيئة اقتصادية مستقرة لمواطنيها تسهل النمو المستدام والعادل، وتأخذ في الاعتبار النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وجودة السياسات الاقتصادية القائمة، وما إذا كانت مواتية لتنمية القطاع الخاص، والدرجة التي يتم بها توزيع الدخل بشكل عادل (Rice:2008,P.8)، وتشمل مؤشرات نصيب الفرد من الدخل القومي ونمو الناتج المحلي وعدم المساواة في الدخل والتضخم والجودة التنظيمية، وسجلت السودان وفقًا لذلك المتغير ٥,٠٥ درجة.

(ب) المؤشرات السياسية: تعمل على تقييم جودة المؤسسات السياسية للدولة ومدى قبول مواطنيها لشرعية نظام الحكم الخاص بهم باعتباره نظامًا شرعيًا، وتسعى إلى قياس مدى مساءلة الحكومة أمام المواطنين، وسيادة القانون، ومدى الفساد، ومدى الديمقراطية، وحرية التعبير وتكوين الأحزاب والجمعيات، وقدرة بيروقراطية الدولة ومؤسساتها على العمل بفعالية واستقلالية واستجابة (Rice:2008,P.8)، وتتمثل في مؤشرات فعالية الحكومة، وسيادة القانون، والصوت والمساءلة، ومكافحة الفساد، وتصنيفات الحرية، وجاءت السودان في الشريحة السفلي والأخيرة عالميًا في جميع مؤشرات ذلك المتغير، حيث سجلت متوسطًا قدره ٢,٠٦ درجة.

(ج) المؤشرات الأمنية: تقيم مؤشرات الأمن ما إذا كانت الدولة قادرة على توفير الأمن المادي لمواطنيها، وتقيس هذه المؤشرات وقوع الصراع العنيف وآثاره، على سبيل المثال نزوح السكان،

والاستيلاء غير القانوني على السلطة السياسية، والتصورات المنتشرة حول عدم الاستقرار السياسي، والأراضي المتضررة من الصراع، والعنف السياسي، وانتهاكات حقوق الإنسان (Rice:2008,P.8)، وتشمل مؤشرات شدة الصراع، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وقوع الانقلابات، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، والأراضي المتضررة من الصراع. واحتلت السودان المرتبة الرابعة عالميًا في مؤشرات الأمن ولا يسبقها سوى أفغانستان وجمهورية الكونغو والصومال، واحتلت المرتبة الأولى في مؤشري شدة الصراع، وانتهاكات حقوق الإنسان، حيث سجلت ١,٤٦ درجة.

(د) الرعاية الاجتماعية: تقيس مؤشرات الرعاية الاجتماعية مدى قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لمواطنيها، بما في ذلك التغذية والصحة والتعليم والوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي (Rice:2008,P.8)، وتتمثل في مؤشرات معدلات وفيات الأطفال وإتمام الدراسة الابتدائية ونقص التغذية ونسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى مصادر مياه نظيفة والذين يمكنهم الوصول إلى مرافق صرف صحي محسنة ومتوسط العمر المتوقع، وانخفضت مؤشرات هذا المتغير لتسجل ٤,٥٩ درجة.

وعليه، تصنف السودان وفقًا لمؤشر ISW في فئة (الدول الضعيفة)، وهي الدول الأقل قدرة على الوفاء بمعظم –إن لم يكن جميع– الوظائف الأربع الأساسية للحكومة، وجاءت في الشريحة الخامسة السفلية والأخيرة على المؤشر، حيث سجلت ٣,٢٩ درجة، احتلت بها المرتبة السادسة عالميًا من حيث ضعف الدولة ولا يسبقها سوى كل من بوروندي والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان والصومال التي حلت في المرتبة الأولى.

(٧) مؤشر إبراهيم للحوكمة الأفريقية Ibrahim Index of African Governance (IIAG):

تُعرف مؤسسة مو إبراهيم الحوكمة بأنها توفير السلع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يجب للمواطن أن يتوقعها من دولته، والتي تتحمل الدولة مسئولية تقديمها لمواطنيها، ويُقيم مؤشر الحوكمة الأفريقية أداء الحوكمة في ٥٤ دولة أفريقية، وتأتي بيانات المؤشر من ٤٧ مصدرًا، حيث تم جمع ٢٦٥ متغيرًا منها وتصنيفها في إطار ٨١ مؤشرًا، وتتكون جميع المؤشرات من أكثر من متغير لتوفير تقييم للحوكمة مدعوم بقياسات بديلة متعددة (MIF:2022,P.3)، ويتنظم المؤشر في أربع فئات رئيسية: الأمن وسيادة القانون، والمشاركة والحقوق والإدماج، وأسس الفرص الاقتصادية، والتنمية البشرية، وتُحدد درجات

المؤشر مُعبرًا عنها بدرجة من أصل ١٠٠ "ويدل الرقم ١٠٠ دائمًا" في أفضل درجة، ويوضح الجدول (٨) والشكل (٩) قيم مؤشر IIAG في السودان في الفترة ٢٠١٢- ٢٠٢١.

جدول (٨) مؤشر IIAG في السودان في الفترة ٢٠١٢- ٢٠٢١

المتغيرات / السنوات	الأمن وسيادة القانون		المشاركة والحقوق والإدماج		أسس الفرص الاقتصادية		التنمية البشرية		AAIG	
	الدرجة/١٠٠	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة/٥٤
٢٠١٢	٢٣,٦	٥٢	١٦,٣	٥٤	٣٥,٦	٤٥	٤٢,٢	٣٧	٢٩,٤	٥٠
٢٠١٤	١٩,٥	٥٢	١٤,٧	٥٤	٣٥,٢	٤٥	٤٢,٤	٤٠	٢٧,٩	٥٠
٢٠١٦	١٨,٥	٥٢	١٦,٣	٥٤	٣٦,٤	٤٥	٤٣,٣	٣٨	٢٨,٦	٥٠
٢٠١٨	٢٤,٨	٥٢	١٦,٨	٥٤	٣٤,٥	٤٦	٤٤,٣	٣٨	٣٠,١	٥٠
٢٠٢٠	٢٩,٨	٤٩	٢٧,٢	٤٩	٣٧,٧	٤٤	٤٢,٣	٤٣	٣٤,٣	٤٨
٢٠٢١	٢٩,٢	٥٠	٢٧,٤	٤٨	٣٨,٩	٤٣	٤٢,٦	٤٢	٣٤,٥	٤٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على (MIF:2024)

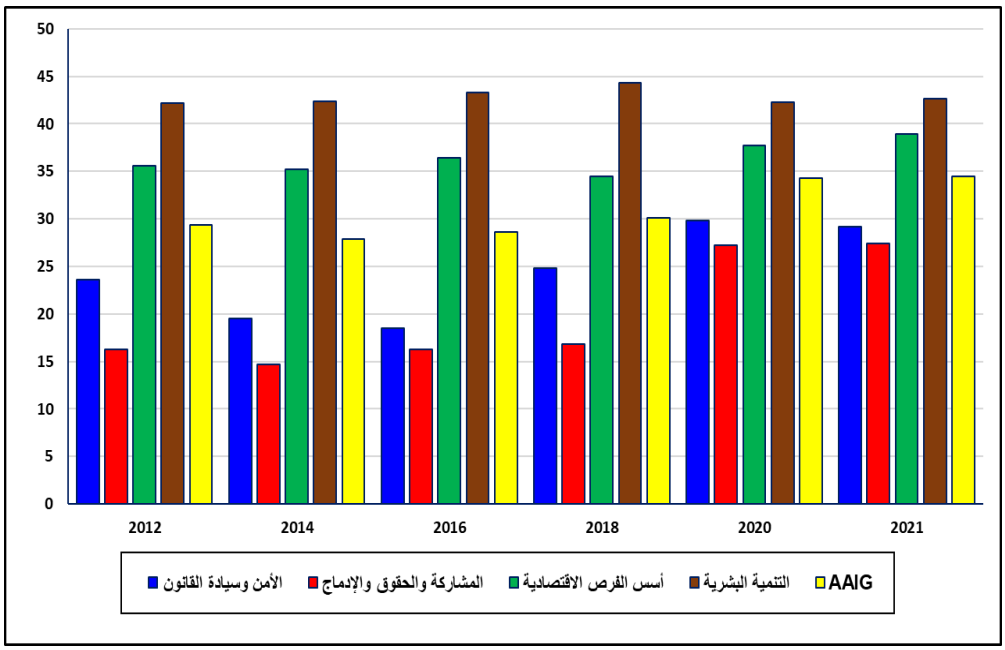

شكل (٩) المتغيرات الرئيسية لمؤشر IIAG في السودان عام ٢٠٢١

ومن تحليل الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

– احتلت السودان المرتبة الـــ ٤٧ من إجمالي ٥٤ دولة أفريقية شملها المؤشر عام ٢٠٢٢، حيث سجلت درجة قدرها ٣٤,٥ من أصل ١٠٠ درجة.

– سجلت درجة المؤشر في السودان تحسنًا خلال العقد الماضي (٢٠١٢-٢٠٢١)، حيث بلغت درجة التغيير +٥,١، وتحقق ذلك بوتيرة متسارعة على مدار السنوات الخمس الأخيرة ٢٠١٧- ٢٠٢١، حيث بلغت قيمة التغيير +٣.

– أحرزت السودان تحسنًا في جميع الفئات الرئيسة الأربعة منذ ٢٠١٢، وإن كان التحسن الأعلى في مجال المشاركة والحقوق والإدماج، وجاء ذلك مدفوعًا بالتقدم في فئات المؤشر الفرعية.

– **متغيرات الأمن وسيادة القانون:** ويتكون المتغير من أربعة مؤشرات تتمثل في: السلامة والأمن، وسيادة القانون والعدالة، والمساءلة والشفافية، ومكافحة الفساد، وسجلت السودان مرتبة متأخرة أفريقيًا وفقًا لهذا المتغير، حيث بلغت درجتها ٢٩,٢ عام ٢٠٢١ احتلت بها المرتبة الخمسين أفريقيًا من أصل ٥٤ دولة شملها المؤشر.

– **متغيرات المشاركة والحقوق والإدماج:** ويقيس أربعة مؤشرات وهي المشاركة وتعني بحرية تكوين الجمعيات والتجمعات والتعددية السياسية والانتخابات الديمقراطية، وثاني المؤشرات تتمثل في الحقوق والتي تقيس الحريات الشخصية وحرية التعبير والمعتقدات وحرية الإعلام والحقوق الرقمية والحماية من التمييز، وثالثهما مؤشر الإدماج والمساواة ويقيس القوة المتساوية والتمثيل السياسي المتساوي والحريات المدنية المتساوية وتكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية والمساواة في الوصول إلى الخدمات العامة، ورابعها مؤشر المساواة بين النساء ويشمل مؤشرات السلطة السياسية وتمثيل المرأة والمساواة في الحقوق والحريات المدنية للمرأة والفرص الاجتماعية والاقتصادية والمساواة في الوصول إلى الخدمات العامة وقوانين العنف بشأن المرأة، واحتلت السودان المرتبة الأخيرة أفريقيًا وفقًا لهذا المتغير في الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٨)، وتحسن الوضع قليلاً لتحتل المرتبة ٤٩ ، ٤٨ أفريقيًا عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ على الترتيب.

– **متغيرات أسس الفرص الاقتصادية:** ويقيس مؤشرات أربعة تتمثل في الإدارة العامة، وبيئة الأعمال والعمل، والبنية التحتية، والاقتصاد الريفي. وتتأرجح السودان بين المرتبتين ٤٣- ٤٦ أفريقيًا طوال فترة الدراسة.

- **متغيرات التنمية البشرية:** ويقيس مؤشرات الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، والبيئة المستدامة، وسجلت السودان التدهور الأكبر في ذلك المتغير من بين الفئات الأربع الرئيسية للمؤشر، حيث سجلت ٤٢,٢ درجة عام ٢٠٢١ احتلت بها المرتبة الـ ٣٧ في أفريقيا عام ٢٠١٢، وانخفض مؤشرها وفقًا لهذا المتغير تباعًا في الفترات التالية لتستقر في المرتبة الـ ٤٢ في أفريقيا عام ٢٠٢١.

وعليه، ظلت السودان على مدار سنوات المؤشر ٢٠١٢- ٢٠٢٢ ضمن أسوء ١٠ دول أفريقية، إذ لم تتجاوز المتوسط العام للقارة الأفريقية على مدار العقد الماضي، حيث سجلت درجة متوسطها ٤٩,١، في حين بلغ المتوسط العام للدول الأفريقية لنفس الفترة ٤٨,٣ من ١٠٠.

(٨) مؤشر الازدهار (LPI) The Legatum Prosperity Index:

يرتكز الازدهار والرخاء على مجتمع شامل، مع وجود عقد اجتماعي قوي يحمى الحريات الأساسية وأمن كل الأفراد، ففي المجتمع المزدهر يعيش السكان في سلام بدون تهديد العنف والقمع والجريمة، تُحترم كرامة الجميع، وتُحمي حرية التعبير والعبادة والتجمع، وتعمل المؤسسات الحاكمة بنزاهة، وتتحمل المسئولية أمام المواطنين، وتخضع لسيادة القانون (LPI:2023a,P.3) ويستخدم مؤشر الازدهار ٣٠٠ متغيرًا على مستوى الدولة، مجمعة في ٦٧ عنصرًا تركز على سياسات الدول، موزعة إلى ١٢ مؤشرًا فرعيًا لقياس الحالة الحالية للرخاء والازدهار سنويًا لـ ١٦٧ دولة، ويوضح الجدول (٩) والشكل (١٠) مؤشر LPI في السودان في الفترة ٢٠١١-٢٠٢٣.

جدول (٩) مؤشر LPI في السودان في الفترة ٢٠١١- ٢٠٢٣

المتغيرات / السنوات	المجتمعات الشاملة				الاقتصادات المفتوحة				تمكين السكان				LPI
	السلامة والأمن	الحرية الشخصية	الحكومة	الرأسمالية الاجتماعية	البيئة الاستثمارية	ظروف العمل	البنية الأساسية	الجودة الاقتصادية	الظروف المعيشية	الصحة	التعليم	البيئة الطبيعية	
٢٠١١	١١٠	١٠٣	١٠٩	٣٩	٩٦			٨٣		٩٢	١٠٨		١١٠/١٠٥
٢٠١٥	١٣٧	١٤١	١٣٧	٤٨	١٢٢			١٣١		١٢٥	١٣٧		١٤٢/١٣٤
٢٠١٩	١٦٢	١٦٥	١٥٧	١٣٨	١٣٢	١٤١	١٣٧	١٦٤	١٣٨	١٣١	١٤٣	١٥٣	١٥٨
٢٠٢٣	١٥٩	١٥٣	١٤٥	١٦٤	١٤٩	١٥٥	١٣٩	١٦٧	١٣٨	١٢٧	١٤٤	١٦٣	١٥٨

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على (LPI:2023a)

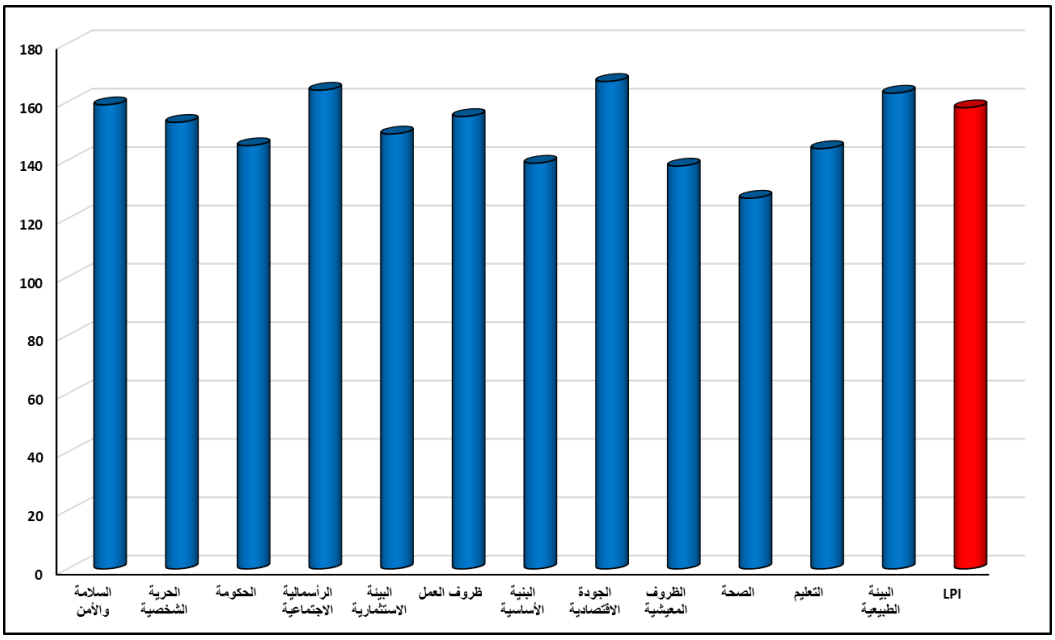

شكل (١٠) رتبة السودان على مؤشر LPI ومتغيراته عام ٢٠٢٣

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

(أ) المجتمعات الشـــاملة: يتناول مجال المجتمعات الشـــاملة هياكل العلاقات الموجودة داخل المجتمع، وبين الأفراد والمؤسسات الأوسع نطاقًا، والدرجة التي تمكنها أو تعوقها من التماسك المجتمعي والتنمية الجماعية، وتعتبر هذه المؤسـسـات الاجتماعية والقانونية ضـرورية لحماية الحريات الأســاســية للأفراد وقدرتهم على الازدهار. ويتكون هذا المجال من ركائز الســلامة والأمن، والحرية الشخصية، والحوكمة، ورأس المال الاجتماعي (LPI:2023a,P.4)، وقد سجلت الســـودان تراجعًا وفقًا للمتغير مقداره درجتان، حيث تراجعت من المرتبة ١٥٨ عالميًا عام ٢٠١١ لتشغل المرتبة ١٦٢ عالميًا، واحتلت المرتبة ٤٧ بالنسبة للدول الأفريقية من أصل ٤٩ دولة شملها المتغير، وتشمل مؤشرات المتغير كل من:

- الســلامة والأمن: تصــور الســلامة والأمن مدى تحرر الأفراد والمجتمعات من الحروب والصـراعات الأهلية والإرهاب والعنف المرتبط بالسـياسـة وجرائم العنف وجرائم الممتلكات (LPI:2023a,P.6). ويظهر المؤشر تراجعًا شديدًا في السلامة والأمن في السودان، حيث تراجعت من الرتبة ١١٠ عالميًا عام ٢٠١١ لتســتقر في المرتبة ١٥٩ عام ٢٠٢٣، واحتلت المرتبة الـ ٤٦ أفريقيًا من أصل ٤٩ شملها المؤشر عام ٢٠٢٣.

- الحرية الشخصية: تعكس الحرية الشخصية الحقوق القانونية الأساسية، والحريات الفردية "حرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات"، وغياب التمييز القانوني ودرجة التسامح الاجتماعي التي يعيشها المجتمع (LPI:2023a,P.6). وقد تراجعت في السودان بشدة من المرتبة ١٠٣ عالميًا عام ٢٠١١ لتستقر في المرتبة ١٥٣ عالميًا، والرتبة ٤٦ أفريقيًا عام ٢٠٢٣.
- الحوكمة: تتضمن الحوكمة مدى وجود ضوابط وقيود على السلطة، وما إذا كانت الحكومات تعمل بشكل فعال ودون فساد (LPI:2023a,P.6)، وشهد المؤشر تراجعًا حيث سجل ٣٣,٣ درجة في عام ٢٠١١ احتلت به السودان المرتبة ١٠٩ عالميًا، في حين سجلت ٣١,٩ درجة عام ٢٠٢٣ لتحتل المرتبة ١٤٥ عالميًا.
- الرأسمالية الاجتماعية: يجسد رأس المال الاجتماعي العلاقات الشخصية والعائلية والشبكات الاجتماعية والتماسك الذي يعيشه المجتمع عندما تكون هناك ثقة مؤسسية عالية، ويحترم الناس بعضهم البعض ويتفاعلون مع بعضهم البعض "المشاركة المدنية والاجتماعية"(LPI:2023a,P.6)، ويعد أكثر مؤشرات المتغير تراجعًا، حيث شهدت تغييرًا في المرتبة العالمية على مدار آخر ١٠ سنوات مقداره ٩٨ مركزًا، وسجلت السودان ٥٣ درجة عام ٢٠١١ لتتراجع إلى ٤٣,٨ درجة عام ٢٠٢٣ لتحتل المرتبة ١٦٤ عالميًا من أصل ١٦٧ دولة شملها المؤشر، في حين احتلت المرتبة الأخيرة أفريقيًا في نفس العام.

(ب) الاقتصادات المفتوحة: يقيس مجال الاقتصادات المفتوحة مدى انفتاح الاقتصاد على المنافسة، وتشجيع الابتكار والاستثمار، وتعزيز الأعمال والتجارة، وتسهيل النمو الشامل، ولكي يكون المجتمع مزدهرًا حقًا فإنه يتطلب اقتصادًا يجسد هذه المثل العليا، يتكون هذا المجال من ركائز بيئة الاستثمار، وظروف المشاريع، والبنية الأساسية والوصول إلى السوق، والجودة الاقتصادية (LPI:2023a,P.4). وشهدت السودان تراجعًا آخر عشر سنوات في الترتيب مقداره سبع مراكز، حيث سجلت ٣٤,٢ درجة في بداية فترة الدراسة، لتنتهي عند ٣٣,٢ درجة عام ٢٠٢٣، احتلت به المرتبة ١٥٩ عالميًا، والـ ٤٤ أفريقيًا، وتشمل مؤشرات الاقتصادات المفتوحة كل من:

- **البيئة الاستثمارية:** تعكس بيئة الاستثمار مدى الحماية الكافية للاستثمارات من خلال وجود حقوق الملكية وحماية المستثمرين وإنفاذ العقود، كما يتم تسجيل مدى توفر رأس المال المحلي والدولي (الديون والأسهم) للاستثمار (LPI:2023a,P.13)، وقد شهد المؤشر

انخفاضًا طوال فترة الدراسة، واحتلت السودان المرتبة ١٤٩ عالميًا عام ٢٠٢٣، والـ ٣٧ أفريقيًا في نفس العام.

- **ظروف العمل:** تتضمن شروط المؤسسة مدى سهولة بدء الأعمال والتنافس والتوسع، وتعد الأسواق القابلة للتنافس مع حواجز الدخول المنخفضة مهمة للشركات للابتكار وتطوير أفكار جديدة، وهذا أمر ضروري لاقتصاد ديناميكي ومغامر، حيث يتيح تنظيم الأعمال ويستجيب لاحتياجات المجتمع المتغيرة (LPI:2023a,P.13)، وشهدت السودان تراجعًا كبيرًا في قيمة المؤشر مقداره ٢١ مركزًا على مدار عشر سنوات لتستقر في المرتبة ١٥٥ عالميًا عام ٢٠٢٣.
- **البنية الأساسية:** يتناول موضوع البنية الأساسية والوصول إلى الأسواق نوعية البنية الأساسية التي تمكن التجارة (الاتصالات والنقل والموارد)، والعوامل المثبطة لتدفق السلع والخدمات بين الشركات (LPI:2023a,P.13)، وعاد الوضع ليكرر ذاته في ذلك المؤشر، حيث شهدت الدولة تراجعًا على مدى ١٠ سنوات مقداره ١٥ مرتبة، لتستقر في المرتبة ١٣٩ عالميًا عام ٢٠٢٣ على ذلك المؤشر.
- **الجودة الاقتصادية:** تأخذ الجودة الاقتصادية في الاعتبار مدى قوة الاقتصاد "الاستدامة المالية، والاستقرار الاقتصادي الكلي" وكذلك مدى قدرة الاقتصاد على توليد الثروة "الإنتاجية والقدرة التنافسية والديناميكية"، كما أنها تلتقط درجة مشاركة القوى العاملة وتنوع السلع والخدمات (LPI:2023a,P.13). وسجلت السودان تراجعًا كبيرًا على هذا المؤشر لتحتل المرتبة الأخيرة أفريقيًا وعالميًا.

(ج) تمكين السكان: يتناول مجال تمكين السكان جودة تجربة الأشخاص المعيشية والجوانب المرتبطة بها والتي تمكن الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الكاملة من خلال الاستقلال وتقرير المصير، ويتكون هذا المجال من ركائز ظروف المعيشة والصحة والتعليم والبيئة الطبيعية (LPI:2023a,P.4)، واحتلت السودان المرتبة ١٤٤ عالميًا عام ٢٠٢٣ مسجلة انخفاضًا في الترتيب قدره ٦ مراكز على مدار عشر سنوات، في حين احتلت المرتبة الثلاثون أفريقيًا.

- **الظروف المعيشية:** تتضمن ظروف المعيشة مجموعة الشروط أو الظروف الضرورية لجميع الأفراد لتحقيق مستوى أساسي من الرفاهية، وتشمل هذه المجموعة من الظروف مستوى الموارد المادية، والتغذية الكافية، والقدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية والمأوى، كما أنها تلتقط مستوى ارتباط السكان، ومدى معيشتهم في بيئة معيشة وعمل

آمنة (LPI:2023a,P.19)، وسجلت السودان وفقًا للمؤشر المرتبة ١٣٨ عالميا والرابعة والعشرون أفريقيًا عام ٢٠٢٣.

- **الصحة:** إن الصحة تقيس الخدمات الصحية الأساسية في دولة ما والنتائج الصحية للسكان ـــ بما في ذلك جودة الصحة العقلية والبدنية، وكل منهما يؤثر على طول العمر، كما أنها تقيم مجموعة عوامل الخطر السلوكية التي تؤثر على جودة صحة السكان، وجودة تقديم الرعاية الصحية من خلال أنظمة الرعاية والتدخلات الوقائية (LPI:2023a,P.19)، وشهد المؤشر تراجعًا في الترتيب مقداره ست مراكز على مدى عشر سنوات، حيث احتلت المرتبة ١٢٧ عالميًا، والـ ١٣ أفريقيًا عام ٢٠٢٣.
- **التعليم:** يعكس التعليم الالتحاق والنتائج وجودة المراحل الأربع من التعليم "التعليم ما قبل الابتدائي، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي" بالإضافة إلى مهارات السكان البالغين (LPI:2023a,P.19)، وتراجعت السودان وفقًا للترتيب العالمي آخر عشر سنوات خمس مراكز لتستقر في المرتبة ١٤٤ عالميًا من إجمالي ١٦٧ دولة شملها المؤشر عام ٢٠٢٣.
- **البيئة الطبيعية:** تشمل البيئة الطبيعية عناصر البيئة المادية التي تؤثر بشكل مباشر على قدرة السكان على الازدهار في حياتهم اليومية، والمدى الذي يتم فيه إدارة النظم البيئية التي توفر الموارد للاستخراج "المياه العذبة والغابات والأراضي والتربة" بشكل مستدام، ومدى جهود الحفاظ عليها (LPI:2023a,P.19) وبلغت قيمة المؤشر في السودان ٣٩,٧ درجة عام ٢٠٢٣ لتستقر في المرتبة ١٦٣ عالميًا، والرتبة ٤٧ أفريقيًا، مسجلة تراجعًا في الترتيب على مدى عشر سنوات مقداره ١٠ مراكز.

وعليه، احتلت السودان مرتبة متأخرة على مؤشر LPI، حيث شغلت المرتبة ١٠٥ عالميًا عام ٢٠١١ من أصل ١١٠ دولة شملها المؤشر، لتبلغ المرتبة ١٣٤ عام ٢٠١٥ من ١٤٢ دولة، لتواصل تراجعها وتستقر في المرتبة ١٥٨ في الفترة ٢٠١٩– ٢٠١٣ من إجمالي ١٦٧ دولة شملها المؤشر، في حين احتلت المرتبة ٤٣ أفريقيًا من أصل ٤٩ دولة شملها المؤشر.

(٩) مؤشرات الحوكمة العالمية (The Worldwide Governance Indicators (WGI:

تستند المؤشرات الإجمالية الستة إلى أكثر من ٣٠ مصدرًا أساسيًا للبيانات، ويقوم مشروع مؤشرات الحوكمة العالمية WGI بإنشاء مؤشرات مجمعة لستة أبعاد للحوكمة تتمثل في:

(أ) التصويت والمساءلة: تقوم بالتقاط تصورات حول مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام (Kaufmann,eds:2010,P.4).

(ب) الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب: يرصد تصورات احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب (Kaufmann,eds:2010,P.4).

(ج) فعالية الحكومة: تسعى إلى التقاط تصورات حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات (Kaufmann,eds:2010,P.4).

(د) الجودة التنظيمية: تمكن من التقاط تصورات حول قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعززها (Kaufmann,eds:2010,P.4).

(هـ) سيادة القانون: تسعى إلى التقاط تصورات حول مدى ثقة الوكلاء في قواعد القانون والتزامهم بها، وخاصة جودة تنفيذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال وقوع الجريمة والعنف (Kaufmann,eds:2010,P.4).

(و) مكافحة الفساد: تقوم بالتقاط تصورات مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، فضلاً عن "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة (Kaufmann,eds:2010,P.4). ويوضح الجدول (١٠) والشكل (١١) مؤشرات الحوكمة العالمية في السودان في الفترة (٢٠١٠– ٢٠٢٢).

جدول (١٠) مؤشرات الحوكمة العالمية WGI في السودان خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٢

المعايير		٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٢
التصويت والمساءلة	الدرجة (-٢,٥ ضعيف: ٢,٥ قوي)	-١,٧٣	-١,٧٨	-١,٤٣	-١,٥٠
	عدد المصادر	١٤	١٢	١١	١٢
	الرتبة المئوية (٠ أدنى مرتبة: ١٠٠ أعلى مرتبة)	٤,٢٧	٣,٩٤	٩,٦٦	٧,٢٥
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	الدرجة (-٢,٥ ضعيف: ٢,٥ قوي)	-٢,٦٧	-٢,١٦	-١,٦٦	-٢,٠٠
	عدد المصادر	٦	٦	٥	٦
	الرتبة المئوية (٠ أدنى مرتبة: ١٠٠ أعلى مرتبة)	٠,٩٥	٣,٨١	٧,٥٥	٥,١٩
فعالية الحكومة	الدرجة (-٢,٥ ضعيف: ٢,٥ قوي)	-١,٣٨	-١,٥١	-١,٥٤	-١,٧١
	عدد المصادر	٩	١٠	٩	٩
	الرتبة المئوية (٠ أدنى مرتبة: ١٠٠ أعلى مرتبة)	٦,٢٢	٥,٢٤	٥,٧١	٤,٧٢
الجودة التنظيمية	الدرجة (-٢,٥ ضعيف: ٢,٥ قوي)	-١,٣٤	-١,٥٠	-١,٥٧	-١,٥٨
	عدد المصادر	٨	٩	٨	٩
	الرتبة المئوية (٠ أدنى مرتبة: ١٠٠ أعلى مرتبة)	٦,٧٠	٤,٧٦	٤,٧٦	٤,٧٢
سيادة القانون	الدرجة (-٢,٥ ضعيف: ٢,٥ قوي)	-١,٣٤	-١,٢٣	-١,٠٩	-١,٢٦
	عدد المصادر	١٢	١٣	١١	١٢
	الرتبة المئوية (٠ أدنى مرتبة: ١٠٠ أعلى مرتبة)	٦,٦٤	٨,١٠	١٣,٨١	١٠,٣٨
مكافحة الفساد	الدرجة (-٢,٥ ضعيف: ٢,٥ قوي)	-١,٢٠	-١,٥٠	-١,٤٢	-١,٤٠
	عدد المصادر	١١	١٢	١١	١١
	الرتبة المئوية (٠ أدنى مرتبة: ١٠٠ أعلى مرتبة)	٨,٥٧	٣,٣٣	٦,٦٧	٦,٦٠

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث اعتماداً على (WGI:2024)

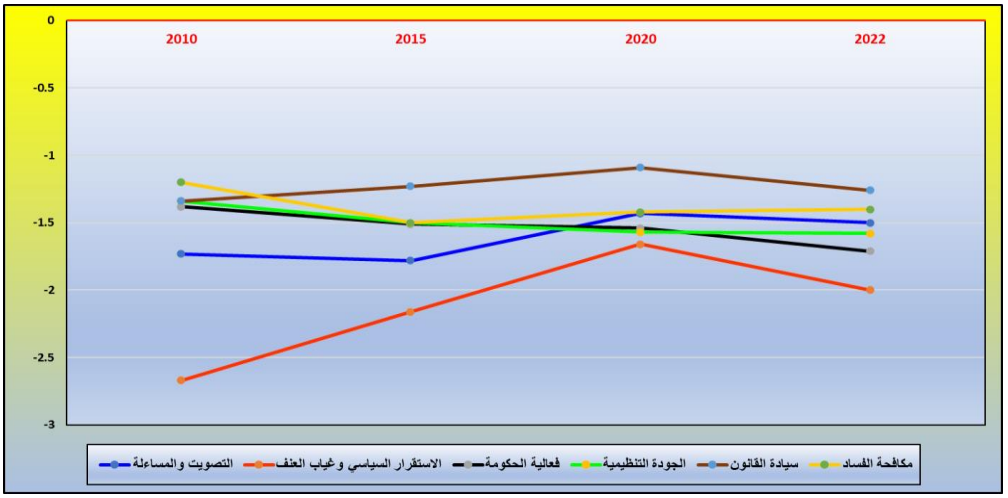

شكل (١١) مؤشرات WGI في السودان في الفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٢

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتبين ضعف وهشاشة السودان، حيث سجلت على المؤشرات الست المكونة للمقياس قيم سلبية، ولم يتجاوز أعلى درجة (-١)، وذلك طوال فترة الدراسة، ويؤكد ذلك أن الرتبة المئوية لجميع المؤشرات لم يتجاوز أي منها حاجز ١٠,٣٨، حيث يشير (٢) إلى أدنى مرتبة، وتشير (١٠٠) إلى أعلى مرتبة، مما يوضح مدى الضعف الذي تعاني منه السودان وفقًا لمؤشرات WGI.

(١٠) مؤشر هشاشة الدول (SFI) The State Fragility Index :

يسرد هذا المؤشر جميع الدول المستقلة في العالم التي يزيد إجمالي عدد سكانها على ٥٠٠ ألف نسمة "١٦٧ دولة"، وتسجل مصفوفة الهشاشة كل دولة على كل من الفعالية والشرعية في أربعة أبعاد: الأمن، والسياسة، والاقتصاد، والمجتمع، ويتم تصنيف كل من مؤشرات المصفوفة على مقياس هشاشة مكون من أربع نقاط: ٠ "لا هشاشة"، و١ "هشاشة منخفضة"، و٢ "هشاشة متوسطة"، و٣ "هشاشة عالية" باستثناء مؤشر الفعالية الاقتصادية، والذي يتم تصنيفه على مقياس هشاشة من خمس نقاط "بما في ذلك هشاشة شديدة"، ويتم جمع الدرجات على المؤشرات الثمانية ويتراوح من ٠-٣ "هشاشة قليلة أو لا شيء"، ٤-٧ "هشاشة قليلة"، ١١-٨ "هشاشة متوسطة"، ١٢-١٥ "هشاشة جدية"، ١٦-١٩ "هشاشة عالية"، ٢٠-٢٥ "هشاشة قصوي"(Marshall, Cole:2017,P.28). وترتبط هشاشة الدولة ارتباطًا وثيقًا بقدرتها على إدارة الصراعات، وصنع السياسات العامة وتنفيذها، وتقديم الخدمات العامة الأساسية، ومرونتها النظامية في الحفاظ على تماسك النظام وترابطه وجودة الحياة، والاستجابة بفعالية للتحديات والأزمات، واستدامة التنمية التقدمية (Marshall, Cole:2018,P.7). ويوضح الجدول(١٠) والشكل (١٢) متغيرات الهشاشة في السودان وفقًا لمؤشر SFI في الفترة ٢٠١١- ٢٠١٨

جدول (١٠) مؤشر SFI في السودان ومتغيراته في الفترة ٢٠١١- ٢٠١٨

المؤشرات / السنوات	درجة الفعالية				درجة الشرعية				SFI	
	الأمن	السياسة	الاقتصاد	المجتمع	الأمن	السياسة	الاقتصاد	المجتمع	الدرجة	الرتبة
٢٠١١	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٢٤	٢
٢٠١٤	٣	٣	٣	٢	٣	٣	٣	٢	٢٢	٤
٢٠١٧	٣	٣	٣	٢	٣	٣	٣	٢	٢٢	٤
٢٠١٨	٢	٣	٣	٢	٣	٣	٣	٢	٢١	٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على (Marshall, Cole:2011,P.30)، (Marshall, Cole:2014,P.45)، (Marshall, Cole:2017,P.45)، (Marshall, Cole:2018,P.10)

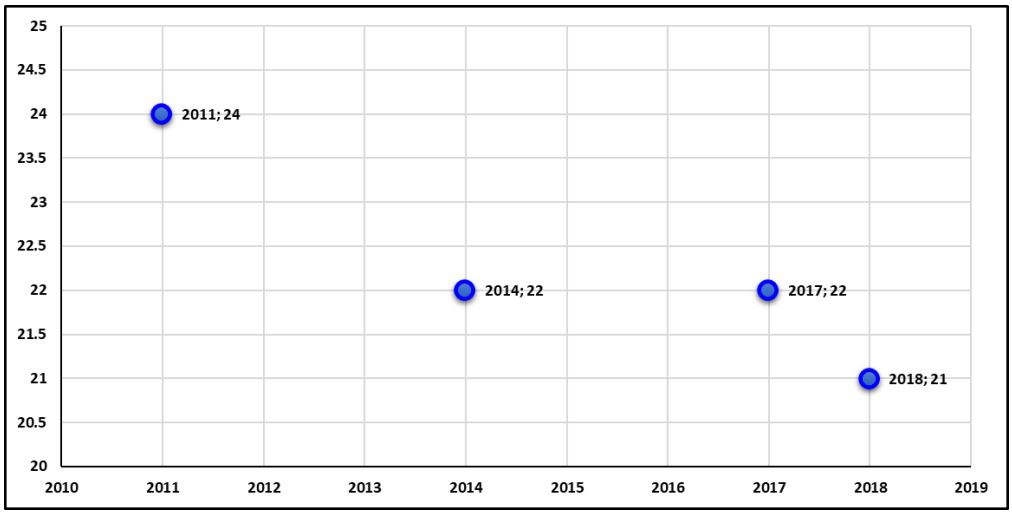

شكل (١٢) مؤشر SFI في السودان في الفترة ٢٠١١- ٢٠١٨

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابق يتضح ما يلي:

(أ) المؤشرات الأمنية: وتمثلت في كل من مؤشر الفعالية الأمنية، يعد مقياس للأمن العام والتعرض للعنف السياسي، وسجلت السودان في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ هشاشة عالية، وإن انخفضت إلى هشاشة متوسطة عام ٢٠١٨. ومؤشر الشرعية الأمنية، ويعد مقياسًا لقمع الدولة، وصنفت السودان وفقًا لذلك المؤشر طوال فترة الدراسة بكونها ذات "هشاشة عالية".

(ب) المؤشرات السياسية: وتمثلت في مؤشري الفعالية السياسية، والذي يقيس استقرار النظام/الحكم، وذلك من خلال حساب مدة الحكم، وإجمالي عدد أحداث الانقلابات، ومؤشر الشرعية السياسية، ويشمل التمييز السياسي للمجموعات العرقية. وبلغت درجة السودان على المؤشرين طوال فترة الدراسة الممتدة من ٢٠١١- ٢٠١٨ ما مقداره ٣ درجات تمثل الحد الأقصى للهشاشة العالية.

(ج) المؤشرات الاقتصادية: وتتمثل في كل من مؤشر الفعالية الاقتصادية، والذي يقيس نصيب الفرد من الناتج المحلي. ومؤشر الشرعية الاقتصادية، ويقيس صادرات الدول في السلع المضافة، وهيكل التجارة. ويتقاسم ذلك المتغير مع المؤشرات السياسية الحد الأقصى من الهشاشة العالية، حيث سجل طوال فترة الدراسة ٣ درجات.

(د) المؤشرات الاجتماعية: وتشمل مؤشري الفعالية الاجتماعية، ويقيس تنمية رأس المال البشري، ومؤشر الشرعية الاجتماعية، والذي يقيس رعاية رأس المال البشري، ومعدل وفيات

الرضع. وسجلت السودان في بداية الفترة هشاشة عالية، غير أنها عادت لتسجل درجتين، لتصنف بأن مؤشراتها الاجتماعية في حالة هشاشة متوسطة.

وعليه يصنف مؤشر ISW السودان بأنها دولة ذات نظام (أنوقراطي مغلق)، حيث توزع السلطات بين مجموعات النخبة المتنافسة على السلطة باستمرار، ويتسم ذلك النظام بعد الاستقرار، وانتهاكات حقوق الإنسان، والنزاعات مع دول الجوار، والقمع السياسي وإرهاب الدولة، ويؤكد ذلك أنه طوال فترة الدراسة والممتدة من ٢٠١١– ٢٠١٨ تراوحت درجات الهشاشة للسودان بين ٢١– ٢٤، وهي بذلك تقع في فئة "الهشاشة القصوى" والتي تتراوح درجاتها بين ٢٠–٢٥، واحتلت المراتب ما بين الثانية إلى الخامسة عالميًا من حيث هشاشتها من إجمالي ١٦٧ دولة شملها المؤشر.

(١١) مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحالات الهشاشة:

يعتمد المؤشر على ٥٧ مؤشرًا عبر ٦ أبعاد للهشاشة: الاقتصادية، والبيئية، والبشرية، والسياسية، والأمنية، والمجتمعية، وتم اختيار المؤشرات وفقًا لمعايير اختيار تتماشى مع مفهوم الهشاشة لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتمثل في ارتفاع المخاطر وانخفاض القدرة على التكيف، ويتم إجراء المؤشر على ١٧٦ دولة، إلا أنه تم تحديد ٦٠ دولة تعتبر هشة وهي التي يتم عرضها في تقرير المنظمة، وتتراوح درجات المؤشر بين (١) هشاشة شديدة: (٥) هشاشة طفيفة، ويوضح الشكل (١٣) أبعاد الهشاشة لمؤشر OECD في السودان في الفترة ٢٠١٦– ٢٠٢٢

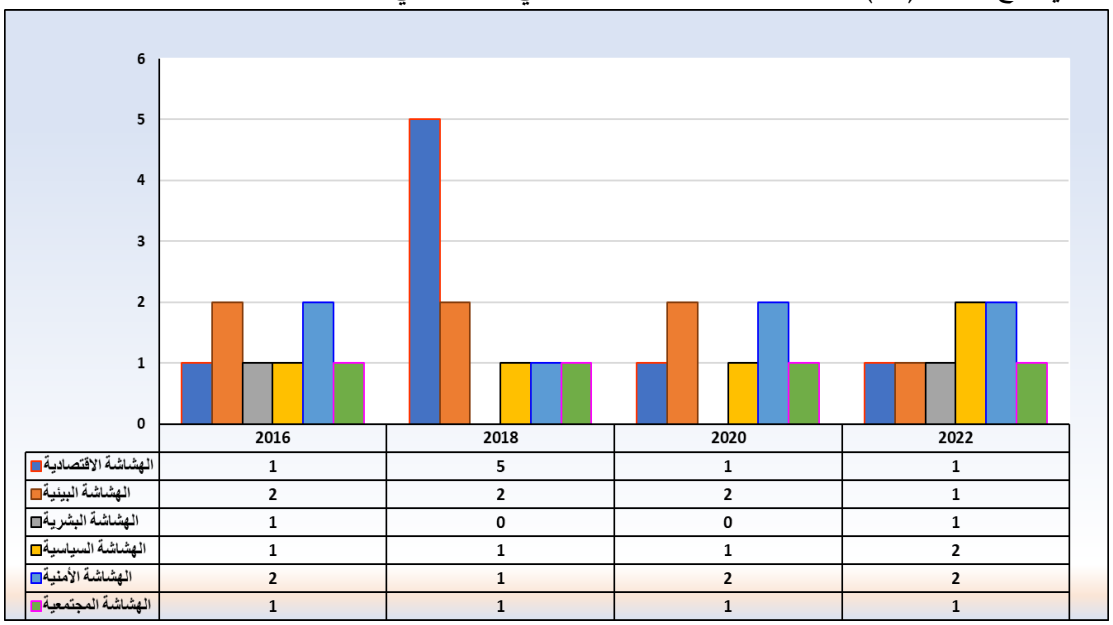

	2016	2018	2020	2022
الهشاشة الاقتصادية	1	5	1	1
الهشاشة البيئية	2	2	2	1
الهشاشة البشرية	1	0	0	1
الهشاشة السياسية	1	1	1	2
الهشاشة الأمنية	2	1	2	2
الهشاشة المجتمعية	1	1	1	1

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادًا على (OECD: Various years)

شكل (١٣) متغيرات الهشاشة لمؤشر OECD في السودان في الفترة ٢٠١٦– ٢٠٢٢

ومن خلال دراسة الشكل السابق يتضح ما يلي:

(أ) الهشاشة الاقتصادية: يقيس البعد الاقتصادي نقاط الضعف الناجمة عن ضعف الأساسيات الاقتصادية و/أو التعرض الشديد للصدمات الاقتصادية الكلية وكذلك قدرات التكيف للتخفيف من تأثيرها، يتم قياس عشرة مؤشرات للمخاطر وقدرات التكيف تتعلق بالمالية العامة والحيز المالي، وأساسيات سوق العمل، والخصائص الاقتصادية الكلية، ومتانة السياسات الحكومية لتحقيق الاستقرار التنظيمي، والشمول الاقتصادي، وتؤثر هذه الديناميكيات على مستويات مختلفة من الاقتصاد من الحكومة إلى الشركات والأسر.

ويعاني السودان من (هشاشة شديدة) في البعد الاقتصادي، حيث سجلت درجة واحدة عام ٢٠١٦، وتحسن الوضع في عام ٢٠١٨ غير أنه سرعان ما عاد للانخفاض في الفترة التالية ليستقر عند مستوى الهشاشة الاقتصادية الشديدة، والدولة عرضة لمخاطر شديدة أو عالية في مؤشرات "الدين العام الإجمالي للحكومة"، و"الاعتماد على الموارد"، و"معدل البطالة"، و"عجز الحساب الجاري"، و"تقلب سعر الصرف".

ويفرض الفقر والتدهور الاقتصادي ضغوطًا إضافية على الدولة من حيث تقديم الخدمات، ويمكن أن يتسببا في أو يؤديا إلى تفاقم الاحتكاكات بين أولئك الذين "يملكون" وأولئك الذين "ليس لديهم"، حيث يميل الأشخاص في حالات التوظيف الهشة إلى أن يكونوا الأكثر تضررًا في الأزمات الاقتصادية، وتميل الدول التي تواجه مستويات عالية من الديون السيادية إلى أن تكون أكثر عرضة للخطر في أوقات الأزمات الاقتصادية، في الاقتصادات الهشة بشكل خاص، يمكن أن تؤدي المظالم الاقتصادية غالبًا إلى الاحتجاجات والعنف والصراع (IMF:2022).

(ب) الهشاشة البيئية: يقيس البعد البيئي مدى التعرض للمخاطر المناخية والصحية التي تؤثر على سبل العيش وكذلك المؤسسات القانونية والاجتماعية لموازنة هذه المخاطر، ويقيم عشرة مؤشرات للمخاطر وقدرات التكيف مع الهشاشة البيئية من منظور المناخ والسلامة البيئية والغذاء والمياه والموارد الطبيعية، مع تسليط الضوء على العلاقة الدورية بين النشاط البشري والظروف البيئية.

ويعاني السودان من (هشاشة شديدة) في البعد البيئي، فالدولة عرضة لمخاطر شديدة أو عالية في مؤشرات "النزوح المرتبط بالبيئة"، و"الافتقار إلى القدرة على التكيف مع تغير المناخ"، و"الإجهاد المائي".

(ج) الهشاشة البشرية: يرصد البعد الإنساني للهشاشة المخاطر والقدرات على التكيف التي تؤثر على رفاهة السكان وقدرتهم على عيش حياة صحية وطويلة ومزدهرة، وهو يقيم عشرة مؤشرات تشمل مجالات مثل تكوين رأس المال البشري، والحد من التفاوتات والضعف، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ويعاني السودان من (هشاشة شديدة) في البعد الإنساني، إذ سجلت درجتان فقط في الفترة ٢٠١٦– ٢٠٢٢ لتنخفض إلى درجة واحدة عام ٢٠٢٢، والتي تعبر عن هشاشة بيئية شديدة، حيث إن الدولة عرضة لمخاطر شديدة أو عالية في مؤشرات "معدل المواليد بين المراهقين"، و"نسبة الإعالة العمرية"، و"عدم المساواة البشرية"، و"انتشار التقزم"، و"الشباب غير الملتحقين بالعمل"، وتعاني الدولة من ضعف قدرات التكيف في مواجهة مخاطر عدة مثل "الحصول على المياه الأساسية"، و"معدل إكمال التعليم الابتدائي"، و"التغطية الاجتماعية".

(د) الهشاشة السياسية: يقيس البعد السياسي مدى التعرض للمخاطر في العمليات السياسية التي تؤثر على تشكيل الدولة والحفاظ على العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، إلى جانب قدرات التكيف التي تشكل طبيعة واستدامة التسويات السياسية، ويقيم تسعة مؤشرات للمخاطر وقدرات التكيف مع الهشاشة السياسية المتعلقة بكفاءة وجودة وشمولية المؤسسات التي تشكل الاستقرار السياسي.

ويعاني السودان من (هشاشة شديدة) في البعد السياسي، حيث سجلت درجة واحدة في الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢ والتي تعبر عن الهشاشة الشديدة، إذ أنه عرضة لمخاطر شديدة أو عالية في المؤشرات التالية: "إدارك الفساد"، و"الاعتقال بسبب المحتوي السياسي عبر الإنترنت"، و"القتل السياسي والتعذيب"، و"تقييد الحقوق السياسية"، وتظهر الدولة قدرات تكيف ضعيفة في الصمود في مواجهة مخاطر "القيود القضائية على السلطة التنفيذية"، و"القيود التشريعية على السلطة التنفيذية"، و"تمكين المرأة سياسيًا".

(هـ) الهشاشة الأمنية: يقيس البعد الأمني مدى التعرض للعنف والجريمة، ويرصد وجود العنف المباشر الذي تتعرض له الدولة ومواطنيها ومؤسساتها لمنع هذا العنف والتخفيف من حدته، ويقيم الإطار تسعة مؤشرات للمخاطر والقدرات على التعامل مع هشاشة الأمن والتي يتم تنظيمها في فئات تشمل العنف والجريمة وانعدام الأمن البشري والأمن الرقمي وقدرة الدولة على إدارة العنف داخل حدودها دون ارتكاب العنف ضد مواطنيها.

ويعاني السودان من (هشاشة شديدة) في البعد الأمني، حيث إن الدولة معرضة لمخاطر شديدة أو عالية في مؤشرات "الوفيات التاريخية الناجمة عن الصراعات غير الحكومية"، و"الوفيات الناجمة عن الحرب"، و"وجود شبكات إجرامية"، و"اللاجئون والنازحون داخليًا"، وتظهر الدولة قدرات تكيف ضعيفة في مؤشرات "سيطرة الدولة على الأراضي"، "العنف ضد المرأة"، و"سيادة القانون" مما يؤثر على قدرة الدولة على الصمود.

(و) الهشاشة المجتمعية: يقيس البعد المجتمعي مدى التعرض للمخاطر التي تؤثر على التماسك الاجتماعي والتي تنشأ عن التفاوتات الرأسية والأفقية، بما في ذلك الانقسامات الاجتماعية وعدم المساواة بين المجموعات المحددة أو المصطنعة ثقافيًا، ويقيم تسعة مؤشرات للمخاطر وقدرات التكيف التي تؤثر على التماسك الاجتماعي وكذلك رأس المال، وهو مصطلح مرتبط يشير إلى وظائف الترابط والجسور والربط داخل المجتمعات وبينها والتي يمكن أن تساعد في توليد التماسك.

ويعاني السودان من (هشاشة شديدة) في البعد المجتمعي، حيث لم تتجاوز الدرجة الواحدة على هذا المؤشر طوال فترة الدراسة مما يعبر عن هشاشة مجتمعية شديدة، حيث إن الدولة معرضة لمخاطر شديدة أو عالية في مؤشرات "التحضر"، و"الاستبعاد حسب النوع الاجتماعي"، و"النزوح القسري"، و"عدم المساواة في الدخل"، وتظهر الدولة قدرات تكيف ضعيفة في قدرتها على الصمود في مؤشرات "الوصول إلى العدالة"، و"حريات وسائل الاعلام"، و"حريات المرأة المدنية".

وعليه، تصنف السودان وفقًا لمؤشر OECD لحالات الهشاشة بكونها في الحالة (هش للغاية)، إذ توصف بكونها "استبدادية"، حيث استقرت الدولة منذ عام ٢٠١٨ في المرتبة ١٢ عالميًا من حيث الهشاشة وفقًا لذلك المؤشر من إجمالي ٦٠ دولة هشة في العالم.

(١٢) مؤشر الحرية الإنسانية (HFI) Human Freedom Index:

يعد مؤشر الحرية الإنسانية معيارًا مهمًا لقياس حالة الهشاشة في الدول، حيث يتناول مؤشر حالة الحرية في العالم على أساس مقياس واسع النطاق يشمل الحرية الشخصية والمدنية والاقتصادية، حيث تعد الحرية قيمة متأصلة تؤدى دورًا مهمًا في التقدم البشري، وهي ذات مفهوم اجتماعي يعترف بكرامة السكان أو ما يعرف بغياب القيود القسرية. ويستخدم المؤشر ٨٦ متغيرًا لقياس الحرية الشخصية والاقتصادية في مجالات: سيادة القانون، والأمن والسلامة،

وحرية التنقل، والمجتمع المدني، وحرية التعبير، والعلاقات، وحجم الحكومة، والنظام القانوني وحقوق الملكية، والمال السليم، وحرية التجارة العالمية، والتنظيم، وتتدرج درجاته من (٠) للأدنى: (١٠) للأعلى، ويغطي المؤشر ١٦٥ دولة من دول العالم، ويوضح الجدول (١١) والشكل (١٤) متغيرات الهشاشة لمؤشر HFI في السودان خلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠٢٣

جدول (١١) متغيرات الهشاشة لمؤشر HFI في السودان خلال الفترة ٢٠١٦– ٢٠٢٢

المتغيرات / السنوات	الحرية الشخصية							الحرية الاقتصادية					HFI	
	سيادة القانون	الأمن والسلامة	حرية التنقل	حرية الاعتناق	المجتمع المدني	حرية التعبير	العلاقات الاجتماعية	حجم الحكومة	النظام القانوني وحقوق الملكية	المال السليم	حرية التجارة العالمية	التنظيم	الدرجة	الرتبة
٢٠١٦	٣,٤	٤,٩	٣,٣	٦,٥	٣,٥	٥,٧	٠,٠	٧,٦	٣,٠	٤,٤	٢,٣	٦,٠	٤,٣٢	١٦٢/١٥٩
٢٠١٨	٣,٢	٥,٥	٥,٠	٦,٥	٣,٥	٥,٧	٠,٠	٩,٤	٣,٠	٥,٥	٢,٩	٥,٩	٤,٨٠	١٦٢/١٥٧
٢٠٢٠	٣,٣	٤,٨	٣,٣	٤,١	٤,٠	٦,٣	٠,٠	٨,٥	٢,٨	٢,٥	٢,٧	٤,٥	٤,٠١	١٦٢/١٦١
٢٠٢٣	٢,٤	٦,٠	٣,٩	٤,٥	٤,٤	٤,٣	٠,٣	٧,٤	٢,١	١,٢	٥,٢	٤,٠	٣,٨١	١٦٥/١٦٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على (Vásquez:2016,P.330)، (Vásquez:2018,P.324)، (Vásquez:2020,P.326)، (Vásquez:2023,P.332)

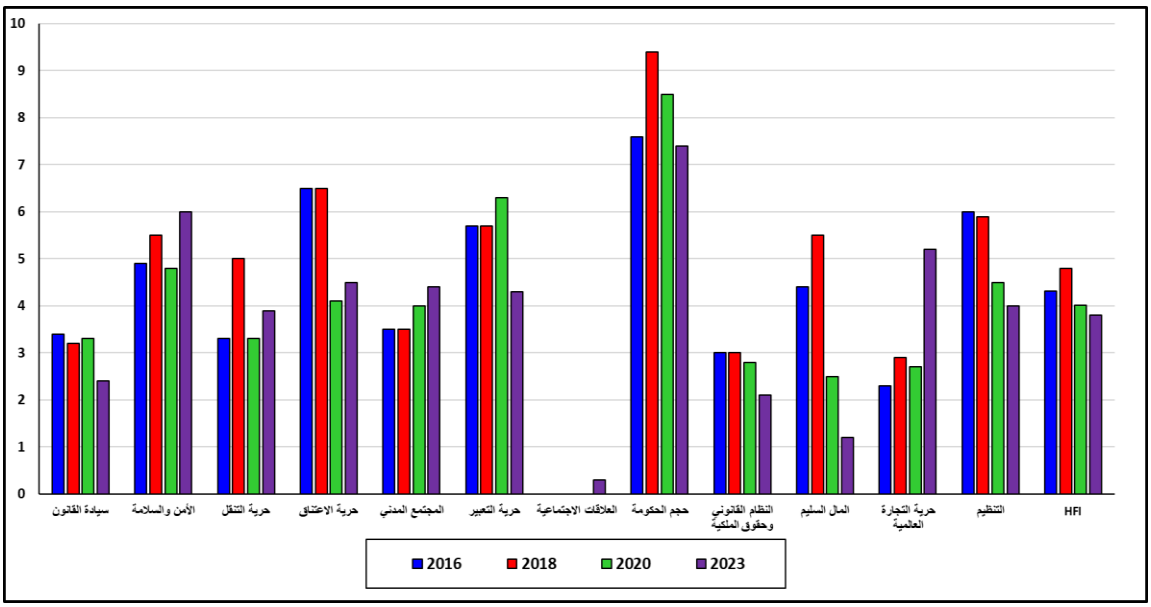

شكل (١٤) مؤشر HFI في السودان ومتغيراته خلال الفترة ٢٠١٦– ٢٠٢٣

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

(أ) متغير الحرية الشخصية: وتمثل في مؤشرات:

- سيادة القانون: يقيس كل من العدالة الإجرائية والمدنية والجنائية، وتدنت الدرجة المسجلة للسودان، حيث بلغت متوسطًا لهذا المؤشر خلال فترة الدراسة مقداره ٣,١ درجة.
- الأمن والسلامة: يقيس متغيرات جرائم القتل، وحالات الاختفاء والصراعات العنيفة والمنظمة، والوفيات الناجمة عن الإرهاب والتعذيب السياسي، وسجلت السودان درجة متوسطة بلغ متوسطها الحسابي ٥,٣.
- حرية التنقل: يستخدم متغيرات حرية التنقل للأجانب، وحرية التنقل للرجاء والنساء، وتدنى المتوسط الحسابي لهذا المؤشر حيث سجلت السودان ٣,٩ درجة.
- حرية الاعتناق: يقيس متغيرات حرية اعتناق الأديان، وقمع المنظمات الدينية، ووفقًا لهذا المؤشر سجلت السودان متوسطًا قدره ٥,٤ درجة.
- المجتمع المدني: يقيس متغيرات حرية التجمعات، وحرية تشكيل وإدارة الأحزاب السياسية، واستقلالية أحزاب المعارضة، وحظر الأحزاب، وقمع المجتمع المدني، وانخفض المتوسط الحسابي المسجل للسودان وفقًا لهذا المتغير خلال فترة الدراسة، حيث سجلت ٣,٩ درجة.
- حرية التعبير: يقيس متغيرات الهجمات المباشرة على الصحافة من جرائم قتل وسجن الصحافيين، حرية التعبير الأكاديمي والثقافي، وجهود الرقابة الحكومية، والرقابة على الإنترنت، والرقابة الذاتية لوسائل الاعلام، حيث سجلت متوسطًا بلغ ٥,٥ درجة.
- العلاقات الاجتماعية: يقيس متغيرات العلاقات بين الذكور والإناث، وحالات الطلاق، وحقوق الميراث، تجارة الأعضاء، وسجلت السودان ما مقداره ٠,٣ درجة عام ٢٠٢٣، مما يشير إلى تدني ذلك المؤشر بشدة.

(ب) متغير الحرية الاقتصادية: وتمثلت مؤشراته في كل من:

- حجم الحكومة: ويقيس مؤشرات الاستهلاك الحكومي، والتحويلات والإعانات، والاستثمار الحكومي، ومعدلات الضرائب، وملكية الدولة للأصول، ووفقًا للدرجات المسجلة للدولة السودانية، فقد سجلت السودان في هذا المؤشر أفضل أداء لها على جميع المؤشرات حيث سجلت ما متوسطه ٨,٢ درجة، علمًا بأن المؤشر يتخذ منحنيًا تنازليًا منذ عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٣.

- النظام القانوني وحقوق الملكية: ويقيس متغيرات استقلال القضاء، والمحاكم المحايدة، وحقوق الملكية، والتدخل العسكري، وسلامة النظام القانوني، والملكية العقارية، والشرطة والجريمة، انخفض المتوسط الحسابي المسجل لهذا المؤشر ليبلغ ٢,٧ درجة فقط طوال فترة الدراسة.
- المال السليم: يقيس مؤشرات النمو المالي، والانحراف المعياري للتضخم، والحسابات المصرفية بالعملة الأجنبية، ويأخذ منحنى هذا المؤشر اتجاهًا تنازليًا منذ عام ٢٠١٨ حيث سجل ٤,٤ درجة، وواصلت انخفاضها لتستقر عند ١,٢ درجة عام ٢٠٢٣.
- حرية التجارة الدولية: يقيس مؤشرات التعريفات الجمركية، وعائدات ضريبة التجارة، ومتوسط معدل التعريفة الجمركية، والحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، وتكاليف الاستيراد والتصدير، وأسعار الصرف في السوق السوداء، وضوابط حركة رأس المال والأشخاص، والانفتاح المالي، وحماية الأصول الأجنبية، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير ٣,٤ درجة خلال فترة الدراسة، مما يؤشر إلى انخفاض خصائص التجارة الدولية السودانية.
- التنظيم: ويقيس متغيرات تنظيم سوق الائتمان، وملكية البنوك، وضوابط أسعار الفائدة، وتنظيم سوق العمل، ولوائح ساعات العمل، وتحديد الأجور، والتجنيد الإجباري، والعمالة الأجنبية، والعبء التنظيمي، وتكاليف البيروقراطية، وحرية المنافسة، وانفتاح السوق، وتصاريح العمل، ويأخذ المنحنى البياني لهذا المؤشر في الانخفاض التدريجي من عام لآخر، حيث سجل عام ٢٠١٦ ست درجات، لتستقر عند أربع درجات عام ٢٠٢٣.

وعليه، يأخذ المنحنى البياني للسودان على مؤشر HFI اتجاهًا تنازليًا، حيث سجلت ٤,٨٠ درجة عام ٢٠١٨، احتلت بها المرتبة ١٥٧ عالميًا من إجمالي ١٦٢ دولة تم تطبيق المؤشر عليها، وانخفضت إلى ٤,٠١ درجة عام ٢٠٢٠، شغلت بها ١٦١ من أصل ١٦٢ دولة تضمنها المؤشر، وواصلت انخفاضها بمقدار ٠,٢ درجة لتسجل ما مقداره ٣,٨١ درجة عام ٢٠٢٣ احتلت بها المرتبة ١٦٣ من إجمالي ١٦٥ دولة شملها المؤشر.

(١٣) مؤشر حالة الدولة (STLX) The Stateness Index:

يعد مؤشرًا جديدًا لقياس حالة وجودة الدولة استنادًا على النموذج المثالي للدولة، حيث يُعرف المؤشر الدولة بكونها نظام اجتماعي وسياسي مؤسسي ومنظمة للسلطة الهرمية التي تسيطر حصريًا على احتكار القانون، واحتكار العنف، واحتكار الإدارة في جميع أنحاء إقليم معين وسكانه، حيث تسيطر الأبعاد الثلاثة على الوظائف المركزية للدولة: التشريعية والقضائية والتنفيذية، وفي حين ترتبط الوظيفتان الأوليتان بالبرلمان "وضع القوانين" والمحاكم "الرقابة على القوانين وتفسيرها"، فإن السلطة التنفيذية تنقسم إلى وظيفة الإنفاذ "الجيش والشرطة" والتنفيذ "الحكومة والبيروقراطية الحكومية"، حيث تمثل احتكارات الدولة سلطتها باعتبارها الكيان الوحيد الذي يوفر ويطبق القانون والعنف والإدارة (Stawski,eds:2024,P.1). ويقدم المؤشر بيانات لـ ١٧٤ دولة، ويصنف المؤشر الدول وفقًا لدرجاتها، حيث تعبر الدرجة ١- ٠,٧ "للدول عالية الأداء"، و<٠,٧ – ٠,٥ "للدول معتدلة الأداء"، و <٠,٥ – ٠,٣ "للدول المعيبة"، و<٠,٣ – ٠,١ "للدول المعيبة العميقة"، و < ٠,١ "للدول المنهارة" حيث تكون الدولة الرسمية غائبة بحكم الأمر الواقع (Stawski,eds:2024a,P.18)، ويوضح الجدول (١٢) والشكل (١٥) متغيرات مؤشر STLX في السودان خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠١٠- ٢٠٢٣.

جدول (١٢) مؤشر STLX في السودان ومتغيراته خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٣

المتغيرات / السنوات	احتكار القانون	احتكار العنف	احتكار الإدارة	القيمة الإجمالية	الرتبة/١٧٤	حالة الدولة
٢٠١٠	٠,٥٥	٠,٢٧	٠,١٣	٠,٢٧		دولة معيبة عميقة
٢٠١٥	٠,٥٠	٠,٢٨	٠,١٣	٠,٢٦		دولة معيبة عميقة
٢٠٢٠	٠,٦٢	٠,٣٨	٠,١٩	٠,٣٦		دولة معيبة عميقة
٢٠٢٣	٠,٤٦	٠,٢١	٠,٣٧	٠,٣٣	١٦٢	دولة معيبة عميقة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على (Stawski,eds:2024)

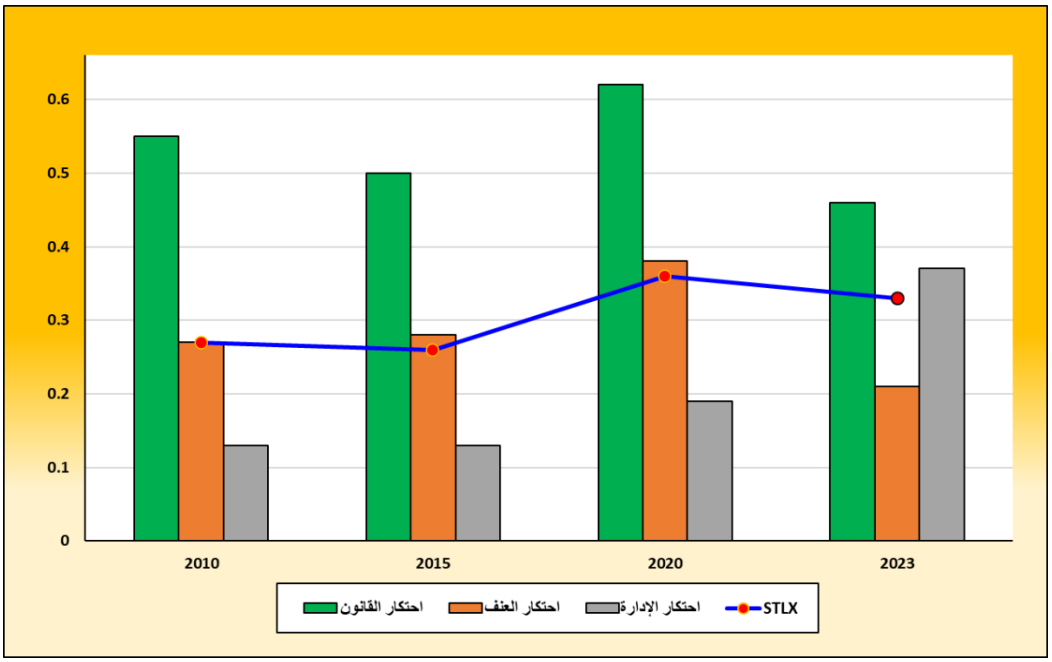

شكل (١٥) مؤشر STLX في السودان ومتغيراته خلال الفترة ٢٠١٠– ٢٠٢٣

وبدراسة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي بالنسبة لمتغيرات المؤشر:

(أ) احتكار القانون: يشكل احتكار القانون جزءًا لا يتجزأ من سلطة الدولة، ويجمع احتكار القانون بين التشريع وتطبيق القانون والنظام القانوني للدولة (Stawski,eds:2024a,P.6)، ويتم قياسه من خلال خمسة مؤشرات وهي "الاستقلال الداخلي"، و"الاستقلال الدولي"، ويقيس المؤشران ما إذا كانت الدولة مستقلة عن سيطرة الدول الأخرى فيما يتعلق بسلوك السياسة الداخلية والخارجية، ومؤشر "المساءلة القضائية" لفحص ما إذا كان القضاة يتعرضون للتأديب عندما تثبت مسئوليتهم عن سوء سلوك خطير، ومؤشرا "فترة الحكم الانتقالية"، و"إغلاق الهيئة التشريعية أو إجهاضها"(Stawski,eds:2023,P.20)، وسجلت السودان وفقًا للمؤشر ما متوسطه ٠,٥٣ درجة خلال فترة الدراسة، مما يضعها في فئة الدول "معتدلة الأداء" وفقًا لذلك المؤشر، وإن اتجهت صوب الدول المعيبة بدءًا من عام ٢٠٢٣، حيث سجلت ٠,٤٢ درجة.

(ب) احتكار العنف: تعد الدولة نظام وقوة منفذة للسلطة، وتعد السلطة الحكومية سلطة استبدادية ذات منظمات قسرية لتطبيق وإنفاذ القواعد والمعايير التي يسنها النظام السياسي، ويكمن احتكار الدولة للعنف باعتباره تعبيرًا عن السيطرة النهائية للدولة في الحفاظ على نظامها، وتحتكر الدولة ممارسة العنف من خلال منظماتها "الشرطة والجيش" (Stawski,eds:2024a,P.6)، ويعكس

احتكار العنف قدرة الدولة على دعم السيادة الإقليمية، وللقيام بذلك يتم استخدام ثلاثة مؤشرات لقياس سلطة الدولة وسيطرتها داخل أراضيها وجودة القوات المسلحة، يتمثل أولها في "سلطة الدولة على الأراضي"، ويعني بها نسبة الأراضي التي تسيطر عليها الدولة المركزية، وثانيها "معايير قرارات التعيين في القوات المسلحة"، وأخيرًا "الأجور في القوات المسلحة"(Stawski,eds:2023,P.22)، وسجلت السودان وفقًا لهذا المؤشر متوسطًا قدره ٠,٢٨ درجة لتندرج تحت فئة "الدول المعيبة العميقة".

(ج) احتكار الإدارة: تعد الدولة من الناحية المؤسسية نظامًا إداريًا وقانونيًا يخضع للتغيير بموجب التشريعات، وتتجه إليه الأنشطة المنظمة للموظفين الإداريين والتي تخضع أيضًا للوائح، ومن خلال ممارسة الرقابة الإدارية، تدير بيروقراطية الدولة مواردها وتخصصها وفقًا للقواعد والمعايير التي ينص عليها القانون رسميًا، ويرتبط احتكار الإدارة ارتباطًا جوهريًا بالبعد الإقليمي والمجتمعي للدولة (Stawski,eds:2024a,P.7)، ولتفعيل احتكار الإدارة يتم استخدام ثلاثة مؤشرات، أولهما "معايير قرارات التعيين في إدارة الدولة"، و"الأجور البيروقراطية"، ويسمح المؤشران بالتعرف على جودة الإدارة، ويقيس المؤشر الثالث "الوصول إلى الخدمات العامة الموزعة حسب الموقع الحضري والريفي"(Stawski,eds:2023,P.24)، وسجلت السودان أدنى درجاتها على هذا المؤشر، حيث بلغت متوسط درجاتها ٠,٢٠ لتصنف ضمن "الدول المعيبة العميقة".

وشهدت السودان انخفاضًا في القيمة الإجمالية لمؤشر STLX عام ٢٠٢٣ عن الأعوام السابقة، حيث بلغت درجتها ٠,٤٠ عام ٢٠٢٢، شغلت بها المرتبة ١٤١ عالميًا، وواصلت انخفاضها في عام ٢٠٢٣ لتبلغ درجتها ٠,٣٣، احتلت بها المرتبة ١٦٢ عالميًا بمقدار تغير بلغ –٠,٠٧.

وعليه؛ ووفقًا لمؤشر STLX انزلقت السودان من دولة معيبة إلى معيبة عميقة في عام ٢٠٢٣ بسبب تدهور احتكار القانون واحتكار العنف، وانتهت المواجهة المستمرة بين الجيش الوطني السوداني SNA وقوات الدعم السريع شبه العسكرية RSF بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في عام ٢٠١٩ إلى طريق مسدود في الخرطوم، مما زاد من تفكك الدولة السودانية، وبينما يسيطر الجيش الوطني السوداني على جزء كبير من الشرق، تؤكد قوات الدعم السريع هيمنتها في الغرب ومعظم العاصمة الخرطوم، ويتسم الصراع بمستويات متطرفة من العنف، بما في ذلك العنف العرقي في دارفور، وعلاوة على ذلك فشلت مفاوضات تقاسم

السلطة بين الجيش الوطني السوداني وقوات الدعم السريع ومحاولة إضفاء الطابع المؤسسي على قيادة مدنية، مما أدى إلى تفاقم الصراع على السيطرة السياسية والعسكرية في جميع أنحاء الدولة، وأصبحت الحدود مناطق محفوفة بالمخاطر بشكل خاص حيث تسيطر الميليشيات على الأراضي والسكان بسبب غياب سلطة الدولة (Stawski,eds:2024,P.5).

(١٤) مؤشر التقدم الاجتماعي (SPI) Social Progress Index:

يعد مؤشر التقدم الاجتماعي أحد أكبر مؤشرات البيانات الاجتماعية والبيئية في العالم، ويُعرف التقدم الاجتماعي بأنه قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية التي تسمح للمواطنين والمجتمعات بتعزيز جودة حياتهم والحفاظ عليها، وتهيئة الظروف التي تمكن جميع الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الكاملة (Stern,eds:2024,P.4)، ويغطي المؤشر ١٣ عامًا (٢٠١١-٢٠٢٣) من بيانات التقدم الاجتماعي عبر ١٧٠ دولة، ويعتمد المؤشر على ١٢ متغيرًا و٥٧ مؤشرًا موزعة على ثلاثة أبعاد، ويركز المؤشر بشكل واضح على الجوانب غير الاقتصادية لأداء الدولة، ويوضح الجدول (١٣) والشكل (١٦) مؤشر التقدم الاجتماعي في السودان على كافة مستوى المكونات في الفترة ٢٠١١- ٢٠٢٣.

جدول (١٣) مؤشر SPI في السودان ومكوناته الأساسية خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠٢٣

المتغيرات	الاحتياجات الأساسية				أساسيات الرفاهية				الفرص				SPI	
	التغذية والرعاية الطبية	الماء والنظافة	الإسكان	الأمان	التعليم الأساسي	المعلومات والاتصالات	الصحة	الجودة البيئية	الحقوق والتصويت	الحرية والاختيار	المجتمع الشامل	التعليم المتقدم	الدرجة	الرتبة
٢٠١١	٥٨,١	٤٧,٦	٤٥,٠	٦١,٩	٣٨,٢	٢٧,٦	٥١,٩	٤٦,١	١٩,٧	٣٦,٠	٣٢,٣	١٢,٩	٣٩,٧	١٥٦
٢٠١٧	٦٤,٤	٤٧,٣	٥٧,١	٦٤,٠	٤٠,٤	٣٥,٩	٣٣,١	٣٢,١	١٦,٨	٣٦,٧	٢٧,٨	١٥,١	٣٩,٢	١٥٩
٢٠٢٣	٦٧,٢	٥١,١	٦٧,٤	٦٦	٤٧,٠	٣٩,٣	٣٤,٧	٣٠,٥	٢١,٤	٤١,٠	٣٥,٨	٢٢,٨	٤٣,٧	١٥٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على (Harmacek,eds:2024)

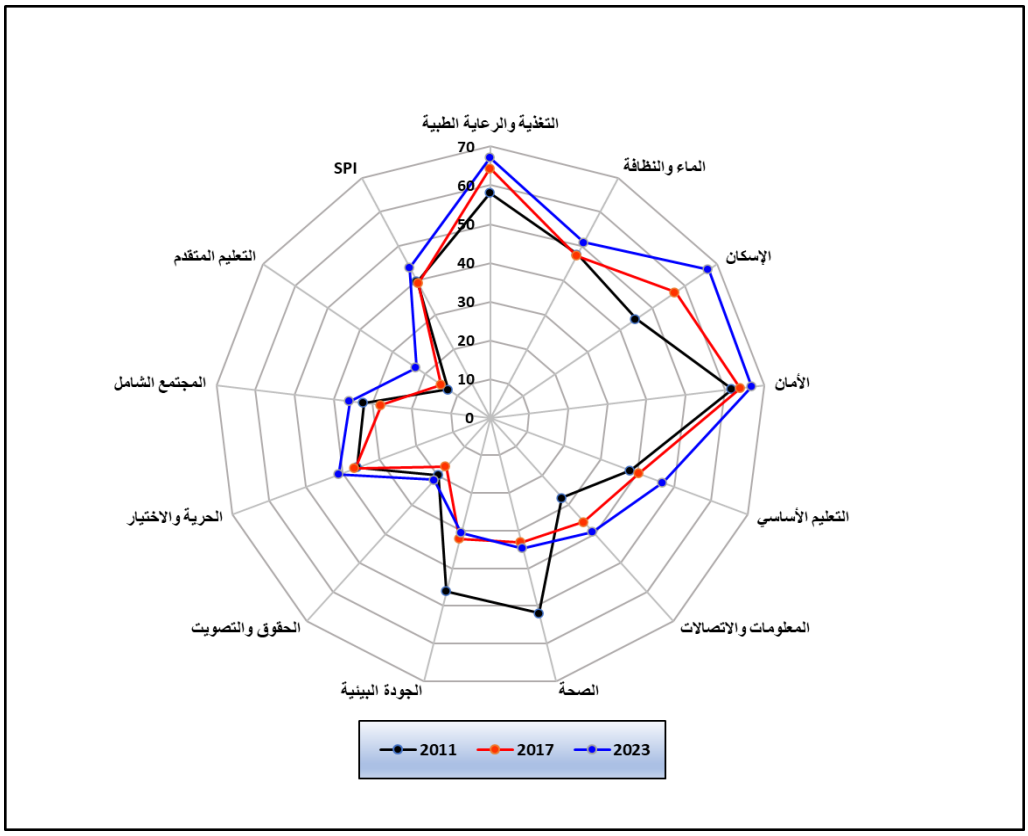

شكل (١٦) مؤشر SPI في السودان ومكوناته خلال الفترة ٢٠١١– ٢٠٢٣

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين، يتبين ما يلي وفقًا لمتغيرات المؤشر:

(أ) الاحتياجات الأساسية: وتشمل مؤشرات التغذية والرعاية الصحية والماء والنظافة والإسكان والأمان، وسجلت السودان وفقًا لمؤشر SPI أفضل أداء لها على مؤشرات هذا المتغير، بدرجة بلغت ٦٦,٩ احتلت بها المرتبة ١٢٤ عالميًا عام ٢٠٢٣، ووقعت ضمن النطاق المتوقع.

(ب) أساسيات الرفاهية: وتتضمن مؤشرات التعليم الأساسي والمعلومات والاتصالات والصحة والجودة البيئية، وتباينت درجات السودان وفقًا لذلك من عام لآخر غير أنها صنفت بأنها ذات أداء ضعيف، ويؤكد ذلك أنها احتلت المرتبة ١٦٣ عالميًا من أصل ١٧٠ دولة شملها المؤشر بدرجة بلغت ٣٧,٨٩ عام ٢٠٢٣، وصنفت بكونها ذات أداء ضعيف.

(ج) الفرص: وتشمل مؤشرات الحقوق والتصويت والحرية والاختيار والمجتمع الشامل والتعليم المتقدم، وسجلت السودان أسوء أداء لها وفقًا لهذا المتغير، حيث احتلت المرتبة ١٥٥ عالميًا بدرجة ٣٠,٣ عام٢٠٢٣، وتصنف على أنها ذات أداء ضعيف.

وعليه، تصنف السودان وفقًا لمؤشر SPI على أنها (ذات أداء ضعيف)، حيث سجلت ٣٩,٧ درجة من أصل ١٠٠ درجة للدول المثلى عام ٢٠١١ احتلت بها المرتبة ١٥٦ عالميًا، وانخفضت درجتها لتسجل ٣٩,٢ درجة عام ٢٠١٧ احتلت بها المرتبة ١٥٩ عالميًا، وتحسن الوضع نسبيًا لتسجل ٤٣,٧ درجة في عام ٢٠٢٣ ولكنها احتلت مرتبة متأخرة عالمية حيث احتلت المرتبة ١٥٥ عالميًا من إجمالي ١٧٠ دولة شملها المؤشر في نفس العام.

- **ترتيب السودان على مؤشرات الهشاشة المستخدمة في الدراسة:**

يوضح الجدول (١٤) والشكل (١٧) ترتيب السودان عالميًا على مؤشرات الهشاشة الأربعة عشر المستخدمة في الدراسة.

جدول (١٤) ترتيب السودان عالميًا على مؤشرات الهشاشة الأربعة عشر المستخدمة في الدراسة

المؤشرات	BTI	CIFP	CPIA	FSI	GPI	ISW	IIAG	LPI	WGI	SFI	OCED	HFI	STLX	SPI
الترتيب	٣	٧	٣	٢	٢	٦	٧	٩	١٤	٥	١٢	٢	١٢	١٥
العدد	١٣٧	١٩٧	٢١٧	١٧٩	١٦٣	١٤١	٥٤	١٦٧	١٩٧	١٦٧	٦٠	١٦٢	١٧٤	١٧٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

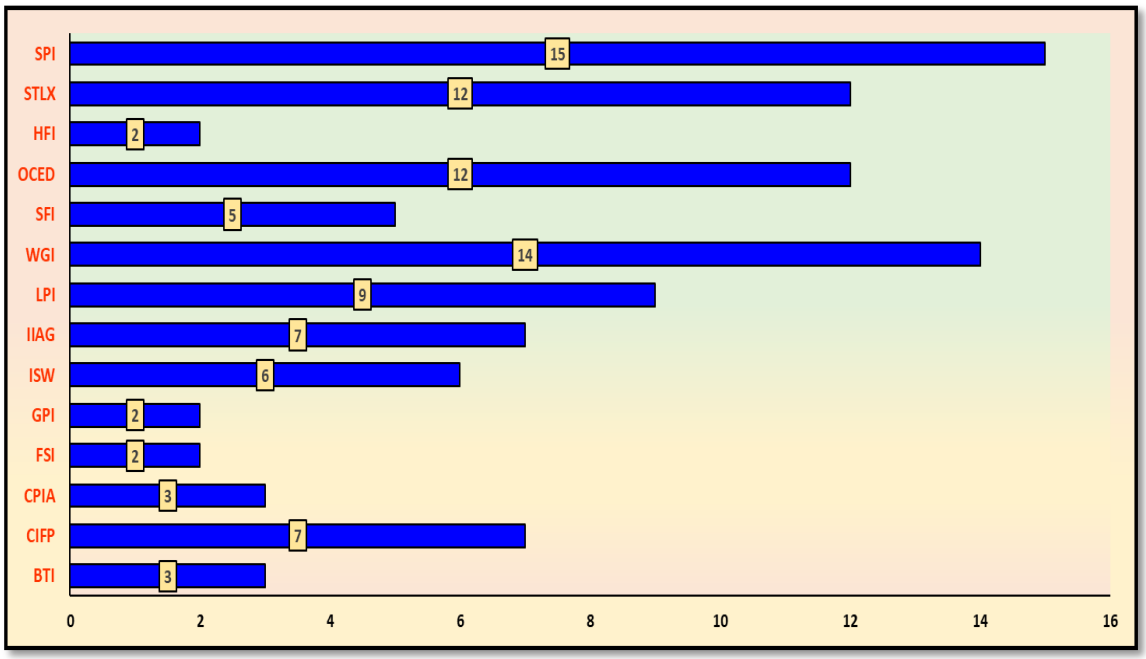

شكل (١٧) الترتيب العالمي للسودان على مؤشرات الهشاشة الأربعة عشر المستخدمة في الدراسة

ويتضح من الجدول والشكل السابقين تراوح تصنيف السودان على مقاييس الهشاشة بين المراكز الـــــ١٥ الأولى عالميًا، وإن تباين ترتيبها من مؤشـر لأخر، حيث اشـتركت في المرتبة الثانية عالميًا على كل من مؤشــرات FSI، GPI، HFI، وكان المركز الثالث عالميًا من نصـــيبها وفقًا لمؤشـــري BTI، CPIA، واحتلت المرتبة الخامســـة وفقًا لمؤشـــر SFI، والمرتبة السـادسـة على مؤشـر ISW، وكان المركز السـابع عالميًا من نصـيبها وفقًا لمؤشـري CIFP، IIAG، وشـغلت المرتبة التاسـعة عالميًا على مؤشـر LPI، وحلت في المركز الثاني عشـر على مؤشري OCED، STLX، وكانت المرتبة الرابعة عشر عالميًا من نصيبها وفقًا لمؤشر WGI، في حين سـجلت أفضـل أداء لها على مؤشـر SPI حيث احتلت المرتبة الخامسـة عشـر عالميًا، ويشير ما سبق بأن السودان عالقة في فخ الهشاشة على جميع المؤشرات.

وقد يعزى التقارب في نتائج المؤشرات إلى بناء الفئات على أساس مؤشرات مماثلة، بل وفي بعض الحالات باســـتخدام نفس مصـــــدر البيانات، ومع ذلك في حالة الرعاية الاجتماعية، يمكن تفسير الاختلاف من خلال اختيار مختلف للمؤشـرات، ففي حين يسـتخدم مؤشر FSI معدل وفيات الرضع، يستخدم مؤشر ISW معدل وفيات الأطفال.

ثالثًا: العوامل الجغرافية المؤثرة في هشاشة الدولة في السودان:

إن هشـــاشـــة الدول وفشـــلها وانهيارها انعكاسًـــا لتضـــافر عدة عوامل طبيعية وأخرى بشـرية، داخلية وخارجية محددة، ولإدراك ما آل بهذه الدولة إلى مرحلة الهشـاشـة وربما يقودها إلى مرحلة الفشـل ومن ثم الانهيار، فيلزم لذلك تحليل الخصـائص الجغرافية للدولة السـودانية مورفولوجيًا من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، يضـاف إلى ذلك كون السودان فسيفساء ثقافية تضم عشرات المجموعات الإثنية المتنوعة؛ فتعد التوترات العرقية وديناميكيات السلطة والإرث التاريخي أمرًا أساسيًا لفهم جميع جوانب الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وتعدد الهياكل الديمقراطية الخاطئة، وتراجع الشـرعية، والعقد الاجتماعي الهش؛ أسـبابًا رئيسـة تدفع في الوقت الحاضـر الدولة صـوب الهشـاشـة، وتتجلي بشـكل واضـح في الأمن والظروف المعيشـية، مما يجعلها المحرك الأسـاسـي للهشـاشـة، يضـاف إلى ذلك الديمقراطية المعيبة، والنزوح الداخلي المتزايد، والتي تشـكل أهمية محورية في الهشـاشـة في السـودان، فضـلاً عن عجز الدولة عن معالجة عدم المساواة العرقية، والتبعية الخارجية.

(١) العوامل الجغرافية الطبيعية:

(أ) الموقع وعلاقاته المكانية:

- **الموقع الفلكي والجغرافي:** تقع جمهورية السودان بين دائرتي عرض ٤٠ً ٤٠َ ٨ْ ، ٢٢ْ ش، وبين خطي طول ٤٢ً ٥٠َ ٢١ْ ، ١٢ً ٣٧َ ٣٨ْ ق، وأدى ذلك الامتداد الكبير إلى تعدد الأقاليم المناخية ومن ثم النباتية، مما أسهم بشكل كبير في تنوع التركيب الإثني، فضلاً عن دور الموقع الفلكي المؤثر –سياسيًا في التغيرات المناخية– وما ارتبط بها من حدوث انقلابات عسكرية في الدولة السودانية، ونقص المواد الغذائية نتيجة حدوث الفيضانات، وهو ما سيتم دراسته تفصيلاً لاحقًا، ويوضح الشكل (١٨) موقع السودان وعلاقاتها المكانية.

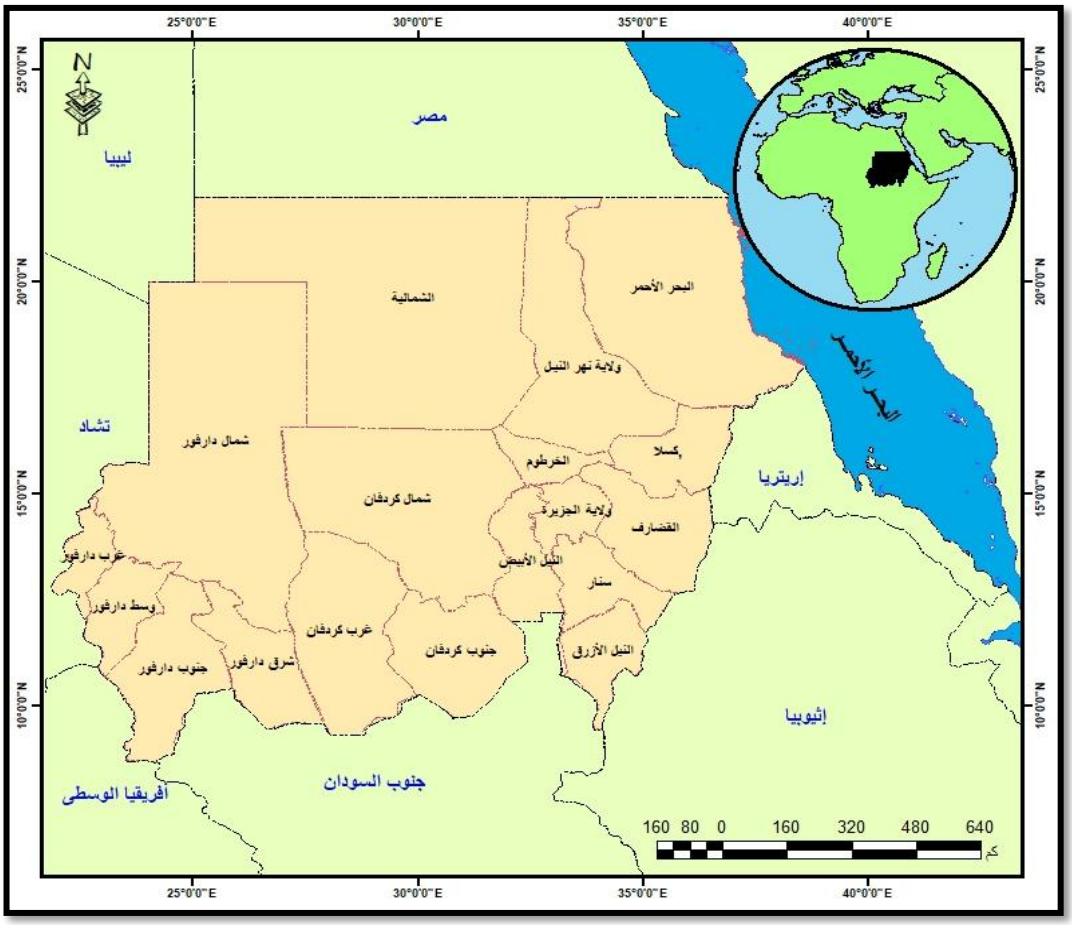

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على بيانات https://diva-gis.org

شكل (١٨) موقع السودان وعلاقاتها المكانية

وتقع الدولة جغرافيًا شمال شرق القارة الأفريقية، وتشترك بحدودها مع سبع دول، إذ تحدها شمالاً الدولة المصرية؛ بحدود يصل طولها إلى ١٢٨٠كم، وغربًا تشاد بحدود يصل طولها إلى ١٣٤٠كم، في حين يحدها من الشمال الغربي ليبيا، ويصل طول حدودهما ٣٨٣كم، وتحدها أفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي بحدود يصل طولها إلى ٤٤٨كم، وجنوبًا دولة جنوب السودان؛ بحدود يصل طولها إلى ١٩٧٣كم، وتشترك مع كل من إريتريا وإثيوبيا في الحدود الشرقية، ويصل طول حدودها مع الدولتين ٦٣٦كم، ٧٢٧ كم على التوالي، ليبلغ إجمالي أطوال الحدود البرية للدولة ٦٧٨٧كم.

ويمكن القول بأن لموقع السودان وعلاقاته المكانية شمال شرق أفريقيا؛ الأثر الواضح في تكوينه الإثني، حيث يسوده الجنس الزنجي جنوبًا، وكان الجنس القوقازي هو السائد شمالاً، وعليه فقد جمع السودان بين الجنسين، فضلاً عن تأثره الواضح بالمؤثرات الآسيوية غربًا، حيث القرب من باب المندب ومنه دخلت الأجناس الحامية ويمثلها قبائل البجا والنوبيون، في حين مثل طريق برزخ السويس شمالاً مدخلاً للهجرة السامية منذ أقدم العصور، يضاف إلى ذلك لكل من الاستعمار والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية والهجرة الدينية "الحج" من الدول الأفريقية المجاورة للسودان دوره في استقدام أعداد كبيرة تنتمي إلى تركيبات إثنية مختلفة، وعليه؛ فقد مثلت السودان منطقة التقاء للأجناس القوقازية والزنجية والمتزنجة، مما جعله أشبه بمجتمع مركب إثني أو فسيفساء إثنية.

- **الموقع المجاور**: يحدد علاقات الدولة مع دول جوارها فيما يعرف بعلاقات الجوار، ويهدف إلى التعرف على طبيعة تلك العلاقات بين السودان وجاراتها داخل حيز مكاني مشترك؛ لما لذلك من أهمية أمنية خاصة للدولة، وأدى تجاور السودان مع سبع جارات إلى كثرة الاحتكاك وإثارة المشكلات، فضلاً عن إطالة الحدود السياسية مما جعل السودان منطقة عبور وانتقال للأفكار والأيديولوجيات في دول الجوار، وكان له أثره -مع عوامل أخرى- في هشاشة الدولة السودانية.
  - **إثيوبيا**: إن تاريخ العلاقات بين الدولتين يتسم -دائمًا- بتأجيج النزاعات داخل كل منهما، ففي الثمانينيات من القرن الماضي، قامت السودان بمساعدة جبهة تحرير شعب تيجراي، بينما قامت إثيوبيا بتسليح المتمردين السودانيين، وفي التسعينيات دعمت إثيوبيا المعارضة السودانية، في حين ساندت السودان الجماعات الإسلامية المتشددة، ويدور النزاع بين الدولتين -حاليًا- في منطقة الفشقة، ويشرف عليها ولاية القضارف السودانية،

وشمال غرب ولاية أمهرة الإثيوبية، وتبلغ مساحتها ٥٧٠٠كم٢، ويدور النزاع حول مدى تبعيتها الجغرافية وأصولها التاريخية، وعلى الرغم من اعتراف إثيوبيا بأحقية السودان في تلك المنطقة، إلا أن الإطاحة بجبهة تحرير شعب تيجراي من الحكومة الإثيوبية عام ٢٠١٨ دعا الأمهريين إلى نقد الاتفاق الإثيوبي–السوداني لعام ١٩٧٢، والذي اعترفت من خلاله إثيوبيا بأحقية السودان بالأرض مع السماح للإثيوبيين بالإقامة في المنطقة دون إعاقة من جانب السودانيين، ومنذ عام ٢٠٢٠ تشهد المنطقة توترات سياسية ارتقت إلى المواجهات المباشرة بين ميليشيات إثيوبية والقوات العسكرية السودانية.

- **إريتريا:** توترت العلاقات الثنائية بين الدولتين منذ عام ١٩٩٤، بسبب احتضان إرتيريا للجمعات المسلحة للمعارضة السودانية، فضلاً عن تهديد القوات الإريترية لمناطق من شرق السودان وإغلاق الحكومة السودانية المناطق الحدودية بينهما.
- **ليبيا:** تميزت العلاقات بين الدولتين بالازدواج صعودًا وهبوطًا، شأنها في ذلك دول الجوار السوداني، حيث مازالت المنطقة الحدودية بينهما تثير مشكلات جوهرية في العلاقات الثنائية، إذ لجئت الجماعات المتمردة إلى تلك المناطق، والتي لم يتم –حتى الآن– تأمينها، مما فتح الباب أمام جرائم التهريب والهجرة غير الشرعية، ويعزز من ذلك الأوضاع الأمنية الهشة في الدولتين.
- **تشاد:** تتمثل سلبيات الموقع المجاور بين الدولتين في النزاع حول دعم عناصر التمرد في دارفور، حيث انتقل النزاع عام ٢٠٠٣ في منطقة دارفور المجاورة للدولة التشادية، حيث تلقى المتمردين التشاديين الدعم من الحكومة السودانية، وتلقي المتمردون السودانيون المساعدة من الحكومة التشادية، فضلاً مشكلة حدودية قائمة حول منطقة مثلث أبريقع.
- **أفريقيا الوسطى:** لا تمثل في الوقت الحاضر تهديد مباشر للسودان، إلا حدودهما غير مراقبة ويسهل اختراقها، مما يسمح بإمكانية نقل الأسلحة والمقاتلين بين الدولتين، ونظرًا لما تتسم به الدولتين الحدوديتين الغربيتين من روابط إثنية مع السودان، فقد يتحول الوضع إلى نزاع إقليمي، ومن الممكن أن تنخرط الدولتين في النزاع السوداني بسبب هذه العلاقات الإثنية العابرة للحدود.
- **جنوب السودان:** يعد النزاع بشأن منطقة أبيي من أكثر النزاعات التي قد تثير نزاعًا جديدًا بين الدولتين، فضلاً عن دعم الحركة الشعبية للحركات المتمردة في دارفور

لتقويض وحدته، إضـــافة للمشـــكلات العالقة بين الدولتين، ومنها المناطق الحدودية المتنازع عليها بين دولتي الســـودان والتي تتمثل في منطقة دبة الفخار، ومنطقة جبل المقينص، ومنطقة كاكا التجارية، ومنطقة كافي كينجي، ومنطقة ســـماحة، ومنطقة هجليج، ومشكلات تحركات اللاجئين العابرة للحدود بين الدولتين.

يتضح مما سبق أن العلاقات السودانية مع دول جوارها -باستثناء مصر- تتسم بالتوتر الدائم مما يسهم في إضعاف الدولة وإعاقتها عن القيام بوظائفها الأساسية.

- **الموقع بالنسبة لليابس والماء:** تشرف السودان بجبهة ساحلية على البحر الأحمر يبلغ طولها ٨٧٥ كم، ويعد المنفذ البحري الوحيد للســـودان، وتزداد أهمية تلك الجبهة كونها منفذًا أيضًا لعدد من الدول الحبيسة في شرق أفريقيا مثل جنوب السودان وإثيوبيا، وتشكل هذه الجبهة ١٦,٩٧٪ من إجمالي ســـواحل البحر الأحمر والبالغة ٥١٥٥كم، ويقع البحر الأحمر في منخفض صـدعي يفصـل بين كتلتين كبيرتين من القشرة الأرضـية وهما شـبه الجزيرة العربية وشـمال أفريقيا، ويصـل ارتفاع السـهول السـاحلية على كلا الجانبين إلى أكثر من ٦٥٦٠ قدمًا، وتبلغ مساحته ٤٥٠ ألف كم٢، وتصعب الملاحة في البحر الأحمر حيث الشـواطئ غير المتعرجة في النصـف الشـمالي منه والتي لا توفر إلا عددًا قليلاً من الموانئ الطبيعية، وفي النصـــف الجنوبي أدى نمو الشـــعاب المرجانية إلى تقييد الملاحة إلى حد كبير، فضـلاً عن العواصـف الرملية والتيارات المائية غير المنتظمة مما يزيد من المخاطر الملاحية، مما يضـــعف من دور الجبهة البحرية الســـودانية ويقلل من أهميتها العسكرية والاقتصادية كمصدرًا مهمًا للصيد واستخراج مصادر الطاقة.

وتبدو الطبيعة القارية في جمهورية الســـودان بصـــورة واضـــحة، حيث تترك الجبهة السـاحلية الضـيقة المسـاحة الداخلية الضـخمة مختنقة يبحث كل قطاع منها عن مخرج يربطه بالعالم الخارجي، ويفسر ذلك جانبًا من مشكلة جنوب السودان ففي الجنوب عمق نسبي نحو القلب الأفريقي استطاع الاستعمار أن يستغله في إضعاف حوافز الجنوب في الاتصال بالعالم الخارجي عن طريق الشمال، فعلى الرغم من أن الجبهة البحرية تمثل نافذة يطل منها السودان الشمالي على العالم الخارجي إلا أن السودان الجنوبي كان أبعد الأجزاء نسبيًا عن هذه الجبهة، وقد استغل الاستعمار البريطاني هذه الظاهرة الطبيعية ليدعم روابط الجنوب مع وسط وشرق أفريقيا ويعزله عن الشمال، فلم تحظ الجبهة البحرية في السودان من بريطانيا بما يربطها بكل مديريات السودان، فكانت شبكة المواصلات المقتصرة على الشمال والشرق وأجزاء من الغرب

والتي لم تتغير كثيرًا بعد الاستقلال لا تلبي احتياجات التماسك القومي الذي تقوم فيه شبكة المواصلات بالربط بين مختلف مناطق السودان، وقد فقد جنوب السودان اتصاله بهذه الجبهة الساحلية كإحدى تبعات عملية الانفصال التي شهدها السودان، وفي المقابل فقد السودان التوغل في قلب القارة الأفريقية بانفصال دولة الجنوب (عمر: ٢٠١٤، ص ٦٦-٦٧).

وعليه؛ يمكن القول بأن الجبهة البحرية السودانية الوحيدة على البحر الأحمر يكتنفها مجموعة من المثالب وفاقدة لوظيفتها كون الظهير الخلفي للساحل يبتعد كثيرًا عن مراكز العمران، كما أن قلة اتساع النطاق المائي قلل من إمكانية تنمية قطاع النقل البحري والارتباط بشبكات النقل العالمية، فضلاً عن استقامة الساحل والتي تعوق القوات المدافعة من التصدي للقوات المهاجمة مما يعرض أمن الدولة للخطر، ونظرًا لأهمية البحر الأحمر كطريق ملاحي مهم تعتمد عليه دول العالم الصناعية في الحصول على بترولها من الخليج العربي، فإن احتمالات تعرض الواجهة البحرية السودانية للاعتداء العسكري والإغلاق أمرًا واردًا مما قد يؤدى إلى إغلاق المنفذ البحري الوحيد مما يسهم في إضعاف الدولة أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا.

(ب) البنية الجيولوجية:

تتكون أجزاء كبيرة من السودان من صخور ما قبل الكمبري وخاصة الأجزاء الجنوبية الغربية والوسطى والشمالية الشرقية، في حين تنتشر في الأجزاء الشمالية الغربية تكوينات العصر الطباشيري وهو ما يطلق عليه "الحجر الرملي النوبي"، ويمتد في كل من تشاد وليبيا ومصر، ويعد أكبر خزان للمياه الجوفية في أفريقيا، وتنتشر في الجنوب الشرقي تكوينات العصرين الثالث والرابع والتي تحتوي على التكوينات النفطية (Schlüter:2008,P.2018)، شكل (١٩).

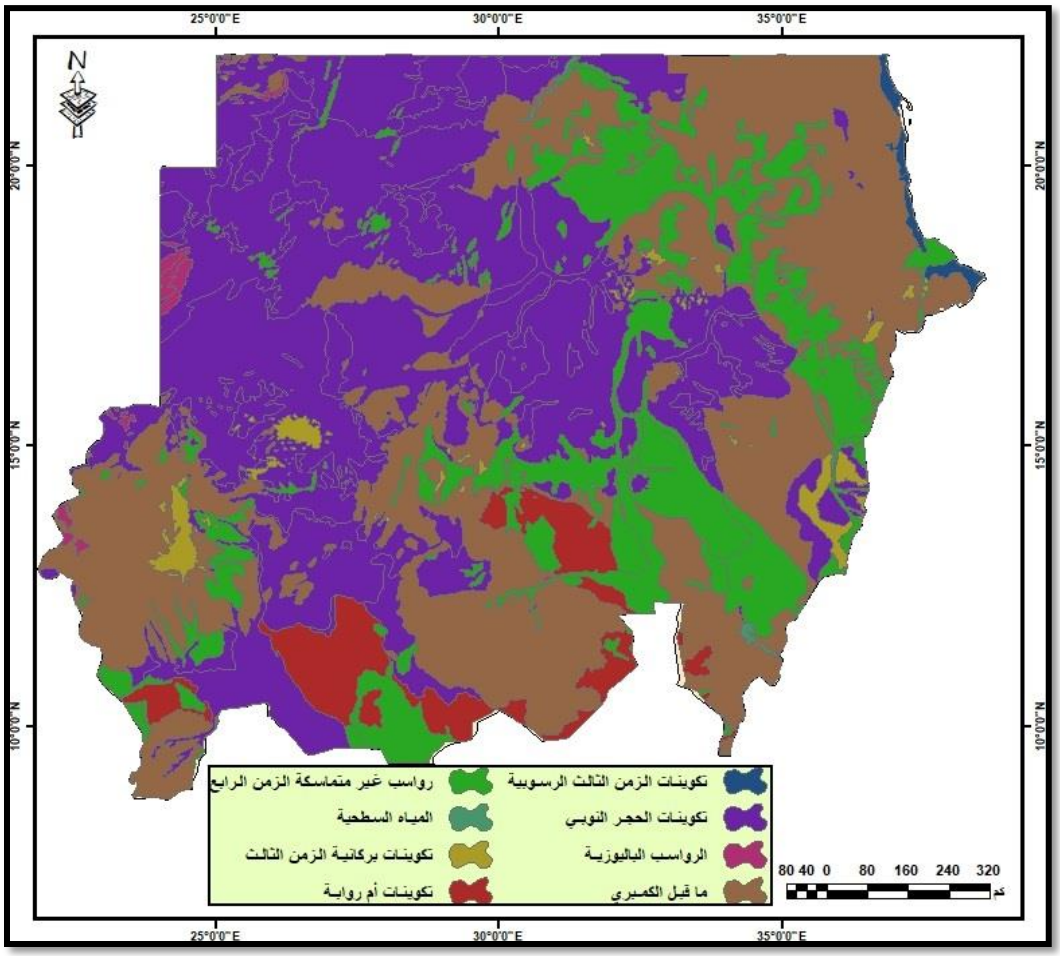

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على: The British Geological Survey/Africa Groundwater Atlas

شكل (١٩) البنية الجيولوجية لدولة السودان

وتظهر إشـــكالية الثروة المعدنية في علاقتها بالحدود في أن أهم هذه المعادن مثل اليورانيوم والذهب والفضـــة والنحاس توجد في منطقة حفرة النحاس المتنازع عليها بين دولتي السودان، ومما يزيد من احتمالات النزاع في المستقبل ما يمكن أن تثبته الدراسات المستقبلية من امتداد عروق المعادن في جمهورية أفريقيا الوســـطى (عمر:٢٠١٤، ص٨٩). وتظل الموارد المعدنية في السودان غير مستغلة إلى حد كبير بسبب عدم الاستقرار السياسي، حيث توجد العديد من المعادن الصلبة في المرتفعات الشرقية، ويتواجد في المنطقة الحدودية بين كل من السودان وإثيوبيا بعض المعادن مثل الذهب مما قد يثير نزاعات مستقبلية.

وشـكل البترول أحد القضـايا الشـائكة عند الاتفاق على ترسـيم الحدود بين دولتي السـودان، وربما يتكرر ذلك بين السـودان وتشـاد، نظرًا لامتداد الطبقة الحاوية للبترول عبر الحدود المشتركة بين الدولتين.

ويغطي خزان الحجر الرملي النوبي مسـاحة تقدر بنحو ٢,١مليون كم٢، حيث يمتد في كل من شـمال شـرق تشـاد، وشـرق ليبيا ومصـر، ويمتد في شـمال غرب السـودان على مسـاحة تقدر بنحو ٣٧٣,١ألف كم٢، شـكلت ١٧,١٪ من إجمالي مسـاحة الخزان، ويحتوي الخزان على قرابة ٣٧٢,٩ ألف كم٣ من المياه الجوفية، يبلغ نصـيب السـودان ٣٣٨٨٠ كم٣، تشـكل ٩٪ من إجمالي المياه الجوفية للخزان (CEDARE:2000). ونظرًا لمعاناة الدول الأربع من الفقر المائي واعتبار الخزان مصـدرًا مائيًا مهمًا فقد تم عقد اتفاق بينهم على الإدارة المشتركة للخزان في عام ٢٠١٣.

وعليه؛ تتوقف قدرة الدولة على القيام بالتزاماتها الخدمية على ما تمتلكه من ثروات معدنية ومصـادر للطاقة، فإنه إذ كان السـودان يمتلك العديد من الثروات والمصـادر، إلا أن تلك الثروات يكتنفها صـعوبات جمة تتمثل في موقعها الجغرافي في مناطق النزاع مع دول الجوار، الأمر الذي يدفع الحكومة إلى تحرير أسـعار المحروقات وما يسـتتبع ذلك من ارتفاع معدلات التضخم، مما يسلب الدولة دورها في القيام بوظائفها تجاه مواطنيها في توفير خدمات البنية التحتية للطاقة، وانعكاس ذلك على ارتفاع معدلات عدم الاستقرار في الدولة.

(ج) التضاريس:

تتميز تضـاريس السـودان بكونها مسـطحة بشـكل عام، إذ يتألف سـطح الدولة من سهول وهضـاب شاسعة، يخترقها نهر النيل من الجنوب إلى الشمال عبر كامل طول الدولة، ويحد السـهل الكبير الذي يتكون منه السودان من الغرب حوض نهر النيل والكونغو ومرتفعات دارفور، ومن الشـرق الهضـبة الإثيوبية وتلال البحر الأحمر، ويمكن تقسـيم هذا السـهل إلى منطقة شمالية من الصـحراء الصـخرية التي تشكل جزءًا من الصـحراء الكبرى؛ ومنطقة القوز الغربية، وهي منطقة من الكثبان الرملية المتعرجة التي تندمج شمالاً في الصـحراء الصـخرية؛ وسهل طيني في الوسط والجنوب(Sabr,eds:2024).

تتكون أغلب مناطق شمال السودان من صحراء مغطاة بالرمال أو الحصى، وتتنوع هذه الصحراء بين هضاب مسطحة القمم من الحجر الرملي النوبي وتلال الجرانيت شديدة الانحدار، وفي جنوب وسط السودان تتميز السهول الطينية بالجبال الداخلية "تلال معزولة"، وتشكل أكبر

مجموعة منها جبال النوبة "جبال النوبة"، ويتكون السهل الغربي في المقام الأول من الحجر الرملي النوبي، الذي يشكل منطقة هضبية مقسمة ذات هضاب مسطحة القمم وتلال، وترتفع المرتفعات البركانية لجبال مرة من هضبة دارفور إلى الغرب إلى ارتفاعات تتراوح بين ٩٠٠: ٣٠٠٠م فوق مستوى سطح البحر، وتشكل هذه الجبال حوض نهري النيل والكونغو والحدود الغربية للسهل الطيني (Sabr,eds:2024).

وفي شمال شرق السودان تشكل منطقة تلال البحر الأحمر هضبة مرتفعة، ويشكل المنحدر المواجه للبحر الأحمر تلالاً وعرة تتخللها الجداول العميقة، وتطل الهضبة على سهل ساحلي ضيق يتراوح عرضه بين ١٦ :٤٠كم، وتنتشر به الكثبان الرملية والشعاب المرجانية، وإلى الجنوب من المنطقة تشكل المرتفعات الشرقية سفوح سلسلة جبال المرتفعات الإثيوبية (Sabr,eds:2024) شكل (٢٠).

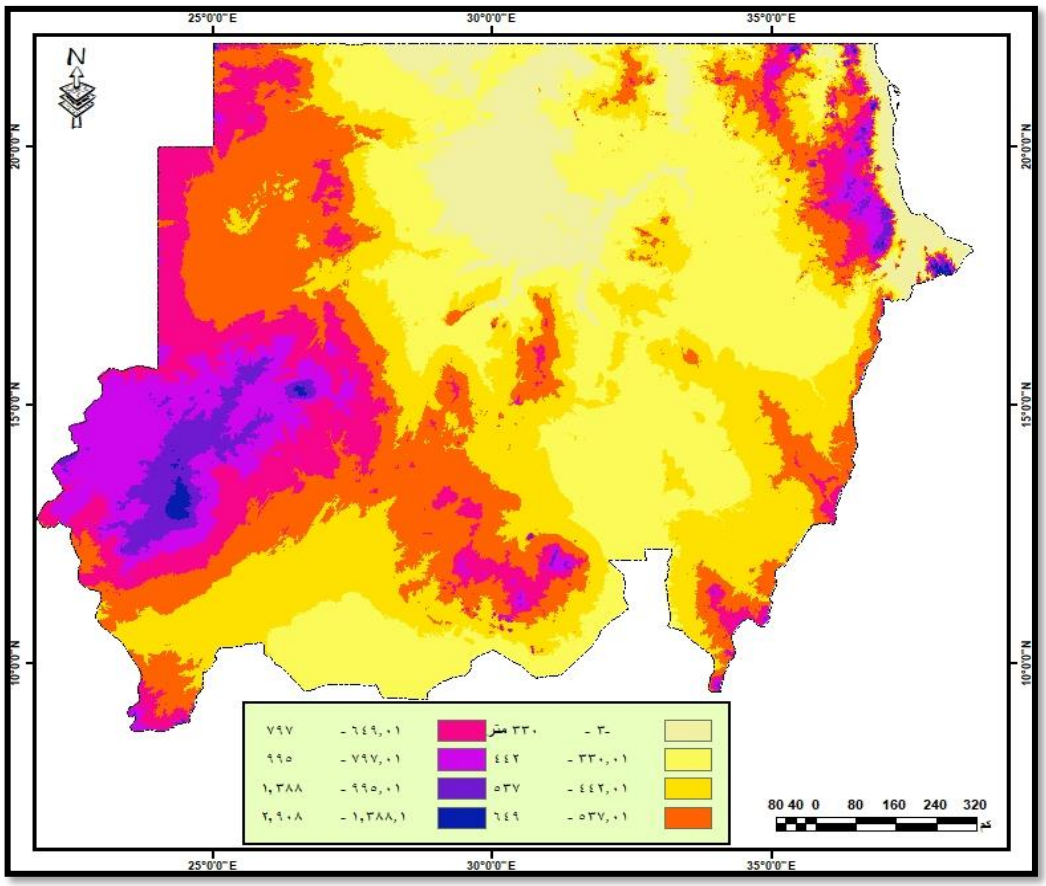

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على بيانات https://diva-gis.org

شكل (٢٠) ارتفاعات السطح في السودان

ويمكن القول أن الطبيعة السهلية السائدة على الأراضي السودانية قد تغرى بالتوسع من جانب كل وحدة سياسية مجاورة، مما قد يدفع للنزاع مع دول الجوار في المستقبل خاصة مع توافر الموارد الاقتصادية من جهة وهشاشة الدولة من جهة أخرى.

(د) المناخ:

تهيمن على السودان النظم البيئية القاحلة وشبه القاحلة، إذ تشكل أكثر من ٨٠٪ من مساحة الدولة، وتتميز المناطق الجنوبية من الدولة بالسافانا ذات الأمطار المنخفضة مع مناطق نباتية جبلية صغيرة، وتتراوح متوسطات درجات الحرارة السنوية بين ٢٦ْ م: ٣٢ْ م في جميع أنحاء الدولة، يصاحب ذلك ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف في الشمال وغالبا ما تفوق ٤٣ْ م، وتاريخيًا؛ تسجل درجات الحرارة ارتفاعًا مستمرًا، حيث ارتفعت بمقدار ٠,٨– ١,٦ْ م من الستينيات في القرن العشرين وحتى العقد الأول من القرن ٢١، وكان هذا الاحترار مصحوبًا بزيادة في احتمالية حدوث حالات الجفاف وخاصة في مناطق دارفور وكردفان ووسط السودان (The World Bank:2024b) ويوضح الشكل (٢١) متوسطات درجة الحرارة وهطول الأمطار في السودان خلال الفترة ما بين ١٩٩١– ٢٠٢٠.

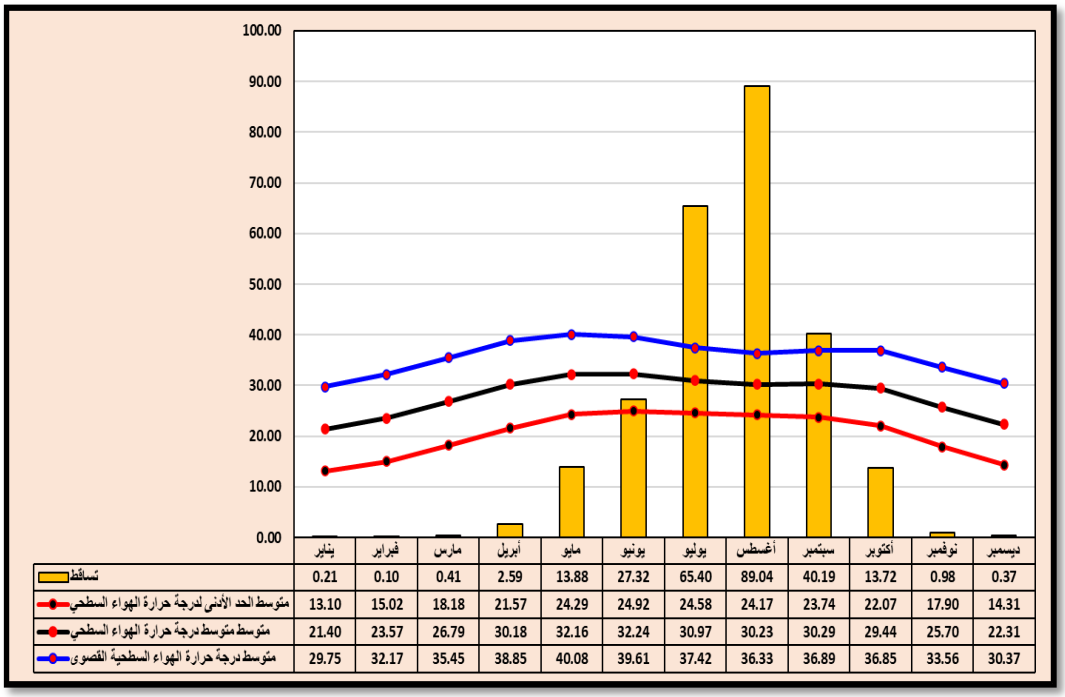

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
تساقط	0.21	0.10	0.41	2.59	13.88	27.32	65.40	89.04	40.19	13.72	0.98	0.37
متوسط الحد الأدنى لدرجة حرارة الهواء السطحي	13.10	15.02	18.18	21.57	24.29	24.92	24.58	24.17	23.74	22.07	17.90	14.31
متوسط متوسط درجة حرارة الهواء السطحي	21.40	23.57	26.79	30.18	32.16	32.24	30.97	30.23	30.29	29.44	25.70	22.31
متوسط درجة حرارة الهواء السطحية القصوى	29.75	32.17	35.45	38.85	40.08	39.61	37.42	36.33	36.89	36.85	33.56	30.37

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادًا على (CCKP:2024)

شكل (٢١) متوسطات درجة الحرارة وهطول الأمطار في السودان خلال الفترة ما بين ١٩٩١– ٢٠٢٠.

ويتباين معدل هطول الأمطار تباينًا كبيرًا بين المناطق الشمالية والجنوبية، وعادة لا تشهد المناطق الشمالية أمطارًا "أقل من ٥٠مم/سنويًا"، في حين تشهد المناطق الوسطى ما بين ٢٠٠: ٧٠٠ مم/سنويًا، وتتلقى بعض المناطق الجنوبية أكثر من ١٥٠٠مم/سنويًا، وتهطل معظم الأمطار خلال الفترة من مارس إلى أكتوبر، مع أكبر تركيز لها بين يونيو وسبتمبر (The World Bank:2024b). وانخفض متوسط هطول الأمطار في الفترة ما بين عامي ١٩٤١- ٢٠٠٠ بمعدل حوالي ٠,٥٪ سنويًا، وفي الوقت نفسه ارتفع تواتر حدوث الفيضانات (Foong,eds:2020,P.10)

ومن المتوقع أن يرتفع متوسط درجات الحرارة السنوية في السودان في السنوات القادمة بمقدار ٠,٥: ٣ درجات مئوية بحلول عام ٢٠٥٠ مع زيادات أكثر تطرفًا في الأجزاء الشمالية من الدولة (The World Bank:2020b)، مما يزيد من شدة ومدة حالات الجفاف وموجات الحر، وفي الوقت نفسه من المحتمل أن تستمر مستويات الانخفاض في هطول الأمطار في جميع أنحاء الدولة، وإن كانت توقعات هطول الأمطار غير مؤكدة بشكل عام من توقعات درجات الحرارة، ومع ذلك فإن هناك اتساق في التوقعات والتي تشير إلى زيادة التقلبات والتغيرات المناخية في السودان (Foong,eds:2020,P.10).

ويعتمد معظم السودانيين على الزراعة في معيشتهم، وبالتالي يتأثرون بشكل مباشر بتغير المناخ، وقد شهد السودان ارتفاع درجات الحرارة وتفاقم الجفاف والفيضانات في الماضي، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل، مما يعرض المجتمعات الزراعية في الدولة والأمن الغذائي والمائي بشكل عام للخطر.

وتجدر الإشارة إلى أن تغير المناخ لا يشكل خطرًا على بيئة الدولة فحسب، بل يهدد أيضًا تنميتها وأمنها وشرعيتها، ومع تزايد وتيرة وشدة الأحداث المناخية المتطرفة فمن المرجح أن تفرض ضغوطًا إضافية على سبل عيش السكان، مما يزيد من احتمالية الهجرة الجماعية إلى مناطق آمنة (Carment,eds:2016,P.16)، حيث إن تغير المناخ والكوارث الطبيعية يعرضان السكان الأكثر ضعفًا في السودان للخطر، إذ دمرت الفيضانات في ليبا شرق جبل مرة وجنوب دارفور مساكن اللاجئين والنازحين داخليًا، كما أدت الكوارث الطبيعية إلى نزوح ٥٨ ألف شخص عام ٢٠٢٣(IDMC:2024,P.124)، كما أن الارتفاع الكبير في درجات الحرارة والتصحر السريع والضغوط السكانية تستنزف موارد المياه بمعدل غير مستدام، مما يفرض ضغوطًا على الموارد في القطاع الزراعي، وقد أدى ذلك إلي هجرة المزارعين إلى المناطق

الحضرية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية واشتعال شرارة الاحتجاجات عام ٢٠١٨، كما يؤدى الضغط على الموارد إلى تفاقم الصراعات بين المزارعين والرعاة، حيث تعتمد الدول المعرضة للصراعات مثل السودان اعتمادًا كبيرًا على الزراعة في المعيشة.

وإذا كان يتسم السودان بحساسية متوسطة للمخاطر البيئية، فإن ٦٠: ٧٠٪ من السكان ما زالوا معرضين للخطر إلى حد كبير بسبب افتقار الدولة إلى القدرة على التعامل مع الصدمات البيئية مثل الجفاف والفيضانات، وتفتقر الحكومة إلى القدرة الإدارية اللازمة لتنفيذ خطط للتدخل السريع والطوارئ (Stevens,eds:2020,p.7).

ومن المرجع أن تؤدي التغيرات المناخية إلى تفاقم التصحر في السودان، والذي يعد أحد أكبر التحديات البيئية التي تواجهها الدولة، ومن المتوقع أن تستمر الصحراء الكبرى في شمال الدولة في التقدم جنوبًا بمعدل ١,٥ كم/سنويًا إذا استمرت اتجاهات هطول الأمطار الحالية، وقد أدى المزيد من التصحر إلى فقد ٢٥٪ من الأراضي الزراعية، وتبع ذلك انخفاض كبير في إنتاج الغذاء بحوالي ٢٠٪ (Foong,eds:2020,P.10)، وفقد السودان ١٢٪ من الغابات في السنوات الخمس عشرة الماضية، وفي شمال دارفور انخفض معدل هطول الأمطار بمقدار الثلث في السنوات الثمانين الماضية (IEP:2019,P.52).

وعليه؛ فإن الزراعة والثروة الحيوانية تعد من أكثر القطاعات عرضة لتأثيرات تغير المناخ في السودان، ويمكن أن تؤدى أحداث الفيضانات إلى مزيد من الضرر للمحاصيل والأراضي الزراعية والبنية التحتية التي تعاني بالفعل من الجفاف والتصحر، علاوة على ذلك؛ فإن غزو الجراد للمحاصيل والذي تم ربطه بالمناطق التي تعاني بالفعل من التصحر يمكن أن يزيد من تعطيل إنتاج الغذاء الضعيف بالفعل في السودان (Foong,eds:2020,P.10).

ويرتبط التغير المناخي بانعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ويشكل ذلك أحد عوامل الضغط الرئيسية التي تزيد من هشاشة الدولة، وتشير التوقعات بزيادة شدة وطول فترات الجفاف، مما يؤدي إلى العنف، حيث أشارت إحدى الدراسات التي أجريت على الانتفاضات العنيفة في أفريقيا إلى أن انعدام الأمن الغذائي يؤدى إلى زيادة حلقات الصراع العنيف بين عامي ١٩٩١: ٢٠١١، وإن السيطرة السياسية وإدارة الغذاء والطاقة والمياه والزراعة تحدد إلى حد كبير انتشار انعدام الأمن الغذائي بسبب التغيرات المناخية (IEP:2019,P.52)، وقد أسهمت التهديدات المرتبطة بتغير المناخ مثل الفيضانات في زيادة التوتر والتنافس على الموارد، ومن المتوقع أن تكون المجتمعات الريفية في الشمال السوداني

هي الأكثر تضررًا من آثار تغير المناخ، مما يؤدى إلى الهجرة من الريف إلى الحضر مما قد يرهق الخدمات المتاحة.

قطاع آخر مهم لكنه معرض لتغير المناخ هو المياه، حيث ستؤدى الزيادة المتوقعة في التبخر الناجم عن ارتفاع درجات الحرارة إلى تقليل إمدادات المياه والوصول إليها، وكذلك تصريف الأنهار وإعادة تغذية المياه الجوفية، مما يؤدي إلى انخفاض توافر المياه لأغراض الري والشرب والصرف الصحي، وستكون هذه الزيادة في الإجهاد المائي أكبر في الأجزاء الشمالية والشرقية من السودان وكذلك المناطق المحيطة بالخرطوم (Foong,eds:2020,P.10).

كما يمكن أن يؤدي انخفاض توافر المياه إلى تعطيل قطاع الطاقة في السودان، حيث إن أكثر من نصف الكهرباء في الدولة مستمد من الطاقة الكهرومائية، وعلى الرغم من أن ثلث السكان فقط يحصلون على الكهرباء، فمن المتوقع أن ينمو الطلب جنبًا إلى جنب مع زيادة عدد السكان، وبالتالي فإن الجمع بين تقلص موارد المياه وتزايد التوسع الحضري والطلب على الكهرباء يمكن أن يؤدي إلى تفاقم انعدام أمن الطاقة بشكل كبير في السودان (Foong,eds:2020,P.12). ويوضح الشكل (٢٢) أحداث النزاعات المسلحة والمرتبطة بشح المياه في السودان في الفترة ٢٠١١- ٢٠٢٣.

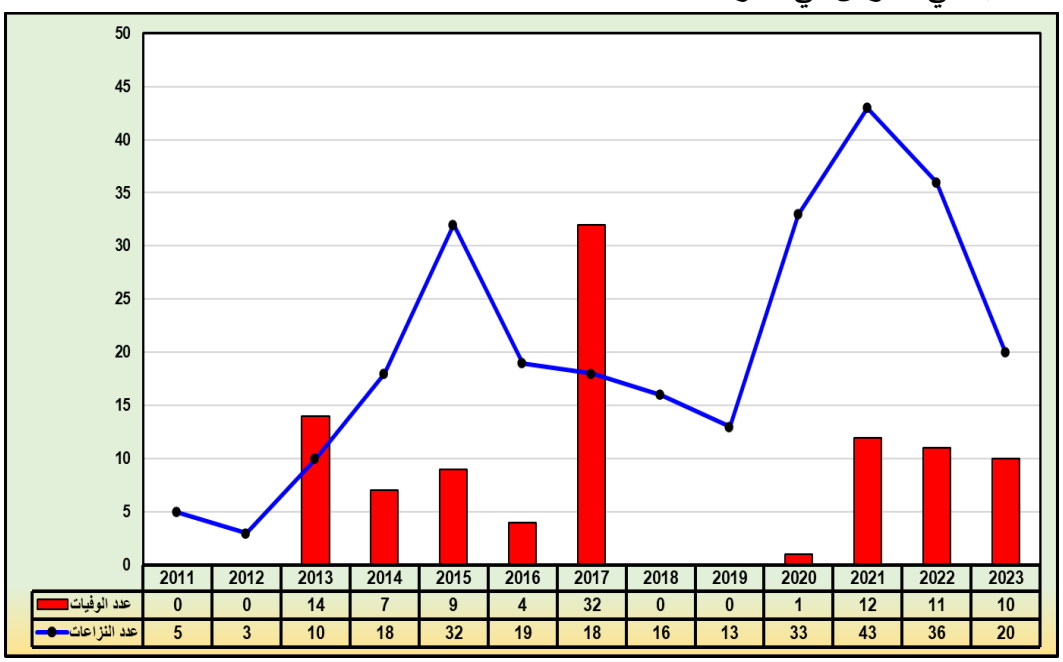

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الوفيات	0	0	14	7	9	4	32	0	0	1	12	11	10
عدد النزاعات	5	3	10	18	32	19	18	16	13	33	43	36	20

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على (ACLED:2023)

شكل (٢٢) النزاعات المسلحة المرتبطة بالمياه في السودان خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠٢٣

وبناءً على الشكل السابق فقد بلغت عدد النزاعات المسلحة والمرتبطة بشح المياه خلال فترة الدراسة ٢٦٦ نزاعًا مسلحًا، سجلت الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٢) أكبر عددًا من النزاعات المسلحة المرتبطة بالمياه بواقع ١٣٢ نزاعًا بنسبة بلغت ٤٩,٦٪، وبلغ إجمالي عدد الوفيات الناجمة عنها ٣٤ حالة وفاة، في حين سجلت الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) ٩٨ نزاعًا مسلحًا، وسلجت أكبر عددًا من الوفيات بواقع ٤٥ حالة وفاة، وشهدت الفترة ٢٠١١- ٢٠١٤ نحو ٣٦ نزاعًا مسلحًا بنسبة بلغت ١٣,٥٪ من إجمالي النزاعات المسلحة، وسلجت ١٤ حالة وفاة من الوفيات الناجمة عن النزاعات المسلحة المرتبطة بمصادر المياه في السودان خلال فترة الدراسة.

وسجلت ولاية الخرطوم، أكبر عددًا من النزاعات المتعلقة بشح المياه بواقع ٥٩ نزاعًا مسلحًا، بنسبة ٢٢,١٪ من إجمالي النزاعات المرتبطة بشح المياه خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٣، حيث الاحتجاجات والمظاهرات العنيفة ضد انقطاع إمدادات المياه المستمرة، في حين جاءت ولاية شمال دارفور في المرتبة الثانية بواقع ٤٥ نزاعًا مسلحًا، حيث شهدت احتجاجات ضد نقص مياه الشرب، في حين جاءت ولايتا البحر الأحمر وشمال كردفان في المرتبة الثالثة بواقع ٢٠ نزاعًا لكل منهما، حيث التظاهرات المتعددة ضد انقطاع خدمات المياه وارتفاع أسعارها.

وحلت ولاية القضارف في المرتبة الرابعة من حيث عدد النزاعات المسلحة على المياه بواقع ١٦ نزاعًا، ومنها المظاهرات العنيفة في ١٤ يوليو ٢٠١٥ احتجاجا على النقص المستمر في مياه الشرب، وفي ٢٨ مايو ٢٠٢٠ اشتبكت القوات المسلحة السودانية مع مليشيا الأمهرة في منطقة بركة نورين، بعد أن رفضت القوات المسلحة السودانية السماح للإثيوبيين بالاستفادة من مياه النهر في المنطقة وسط تصاعد التوترات بالمنطقة. وحلت ولايتا جنوب دارفور وكردفان في المرتبة الخامسة بواقع ١٣ نزاعًا لكل منهما، ومنها النزاع الواقع في ٢٣ أبريل ٢٠١٧ بين قبيلتي الزيود والمسيرية حول ملكية نقطة مياه تستخدمها الطائفتان، وفي ٢٧ فبراير ٢٠١٤ قصف الجيش الآبار الواقعة خارج مارلا والتي توفر المياه للقرية بأكملها.

وشهدت باقي الولايات السودانية نزاعات تراوح عددها ما بين نزاعًا واحدًا كما في ولاية كسلا، إلى ١١ نزاعًا كما في ولاية الشمالية، ومثلها المتظاهرون السودانيون أو الميليشيات العسكرية من جهة ضد القوات السودانية من جهة أخرى، ففي ٢٣ مارس ٢٠٢٢ اشتبكت مليشيات عشائرية غير محددة بمنطقة البرمة بولاية أروما، وقُتل شخصان وأصيب سبعة

آخرين، وكان الدافع وراء الاشتباك هو الخلاف على مشروع مياه على ضفاف نهر عطبرة وتركزت في المطالبة بتوفير مصادر المياه.

وعليه؛ ونظرًا لأن الروابط المتبادلة بين الضغوط البيئية والتنافس السياسي واضحة بشكل خاص في السودان، فقد تم وصف الصراع في السودان -أحيانًا- بأنه "حرب المناخ" لوجود علاقة سببية مباشرة بين تغير المناخ والصراع العنيف، إلى جانب عوامل ودوافع أخرى رئيسية مثل التهميش وتاريخ الصراع والفشل في الحكم، باختصار؛ تقوض مخاطر هشاشة المناخ الأمن البشري في السودان وتسهم في الهشاشة من خلال ثلاث آليات مترابطة (Foong,eds:2020,P.2):

- المنافسة المتزايدة على توزيع الموارد الطبيعية واستخدامها والوصول إليها، مما يدفع إلى زيادة حدة الصراعات.
- المساهمة في النزوح وفقدان سبل العيش بسبب تغير المناخ والصراع في سوء التكيف وزيادة التوترات والصراعات، مما يزيد من تقويض قدرة الدولة على الصمود.
- إن الاستجابات غير الكافية للتدهور البيئي وتغير المناخ والصراعات يمكن أن تقوض شرعية الحكومة وقدرتها.

(هـ) المساحة:

تبلغ مساحة السودان ١,٨مليون كم٢، تحتل بها المرتبة الثالثة أفريقيًا وعربيًا، والخامسة عشر عالميًا، موزعة على ثمانية عشر ولاية، جاءت ولاية الشمالية في المرتبة الأولى من حيث المساحة بواقع ٣٤٨,٧ ألف كم٢، شكلت ١٨,٧٤٪ من إجمالي مساحة الدولة، تلتها ولاية شمال دارفور بنسبة بلغت ١٧,١٩٪، في حين جاءت ولاية البحر الأحمر في المرتبة الثالثة بمساحة بلغت ٢١٨,٨ ألف كم٢، وحلت ولاية الخرطوم في المرتبة الثامنة عشر والأخيرة من حيث المساحة بواقع ٢٢,١ ألف كم٢، شكلت ١,١٩٪ من إجمالي مساحة الدولة السودانية.

ويبلغ أقصي امتداد للدولة من الشرق إلى الغرب ١٥٤٣,٥ كم، في حين يبلغ أقصى امتداد من الشمال إلى الجنوب ١٤٧٢,٦ كم، ومن ثم؛ فإن الامتداد الشرقي الغربي يفوق الامتداد الشمالي الجنوبي بنحو ٧٠,٩ كم، ويوضح الجدول (١٥) والشكل (٢٣) حجم منطقة سيادة السودان ومكوناتها.

جدول (١٥) حجم منطقة سيادة السودان ومكوناتها مقارنة مع دول جوارها الجغرافي

الدولة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)
السودان	١٨٦١٤٨٤	٤١٣,٦	٦٢٨٢٦	٣,٣٨	١٩٢٤٣٠٦	٦٧٨٧	٢٧٤,٢	٨٧٥	٧٦٦٢	٢١٢٧,٤	٧١,٨٠	٠,٠٥	١١,٤٢	٠,٠٣	٥٧,٤
مصر	٩٨٢٩١٠	٢١٨,٤	٢٤٣٣٤٢	٢٤,٧	١٢٢٦٢٥٢	٢٦٨٩	٣٦٥,٥	٢٤٥٠	٥١٣٩	٤٠١,١	٩٩,٣	٠,٢٥	٤٧,٦	٠,٢٥	١٠٠
ليبيا	١٦٢٠٥١٥	٣٦٠,١	٣٦٤٥٢٤	٢٢,٤	١٩٨٥٠٣٩	٤٣٨٣	٣٦٩,٧	٢٠٨٦	٦٤٦٩	٧٧٦,٨	١٧٤,٧	٠,١٣	٣٢,٢	٠,٢٢	٤٣,٧
جنوب السودان	٦٣٤٦١٢	١٤١,٠	٠	٠	٦٣٤٦١٢	٢٦٢٧	٢٤١,٥	٠	٢٦٢٧	٠	٠	٠	٠	٠	٦١,٧
أفريقيا الوسطى	٢٦٢٩٨٤	٤٠١٣٨	٠	٠	٦٢٢٩٨٤	٥٢٠٣	١١٩,٧	٠	٥٢٠٣	٠	٠	٠	٠	٠	٧٠,٠
تشاد	١٢٥٩٢٠٠	٢٧٩,٨	٠	٠	١٢٥٩٢٠٠	٥٩٦٨	٢١٠,٩	٠	٥٩٦٨	٠	٠	٠	٠	٠	٨١,٧
إثيوبيا	١١٠٤٣٠٠	٢٤٥,٤	٠	٠	١١٠٤٣٠٠	٥٣١١	٢٠٧,٩	٠	٥٣١١	٠	٠	٠	٠	٠	٦٩,٠
إرتيريا	١١٧٦٠٠	٢٦,١	٧٨١١٠	٦٦,٤	١٩٥٧١٠	٥٤١٣	٢١,٧	١٠٠٠	٦٤١٣	١١٧,٦٠	٧٨,١١	٠,٨٥	١٥,٥٩	٠,٦٦٦	٨٩,٠

المصدر: الجدول والمساحات من قياس الباحث باستخدام برنامج ArcGIS Pro 3.0.0 اعتمادًا على:(The CIA World Factbook: 2024) ، (VLIZ:2023)

(١) المساحة كم٢

(٢) نسبة مساحة الدولة من الحجم المتوسط للدولة= مركز فئة الحجم الوسيطة عند باوندز ٤٥٠ ألف كم٢ (قسمة مساحة الدولة / ٤٥٠٠).

(٣) مساحة المنطقة البحرية كم٢.

(٤) نسبة النطاق المائي من النطاق الأرضي.

(٥) إجمالي مساحة النطاق المائي والأرضي للدولة كم٢

(٦) الحدود البرية.

(٧) طول الحدود البرية للمساحة كم٢

(٨) طول الساحل كم.

(٩) مجموع الحدود.

(١٠) النطاق البري/كم من الساحل.

(١١) النطاق المائي /كم من الساحل.

(١٢) كثافة الحدود البحرية = أطوال الحدود البحرية ÷ مساحة الدولة × ١٠٠

(١٣) حدود الساحل/مجموع الحدود (%).

(١٤) مؤشر البحرية= النطاق البحري لكل كم من الساحل÷ النطاق البري لكل كم من الساحل (مصيلحي: ١٩٩٢، ص ٣٨)

(١٥) نسبة الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة فعليًا

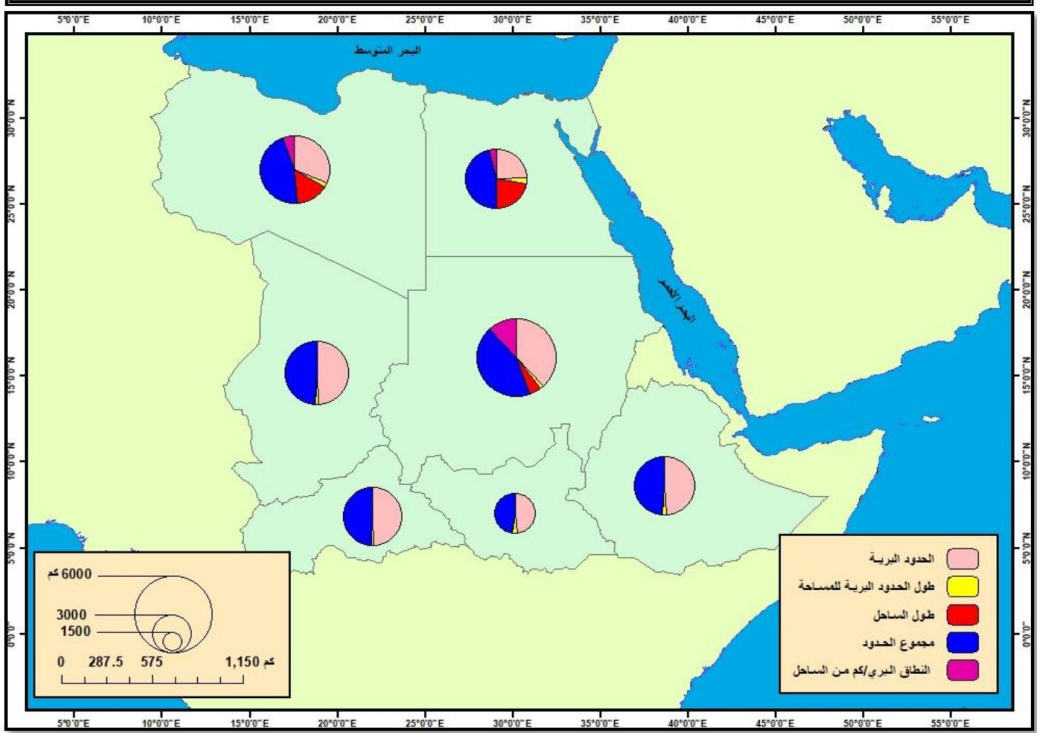

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على الجدول (١٥)

شكل (٢٣) حجم منطقة السيادة السودانية مقارنة مع دول الجوار الجغرافي

وبدراسة الجدول والشكل السابقين تتبين النتائج التالية:

- تصنف السودان وفقًا لتصنيف باوندز Pounds ضمن "الدول الكبيرة جدًا"، تحتل بها المرتبة الأولى بالنسبة لدول جوارها الجغرافي، والمرتبة الثالثة عربيًا، والخامسة عشر عالميًا من حيث المساحة، في حين تقع في فئة "الدول الكبيرة" وفقًا لمقياس "هارم دبليه"، ويؤكد ذلك استخدام مقياس "G" لبيان أهمية مساحة الدولة(١)، حيث يربط هذا المقياس بين مساحة الدولة ومساحة العالم، وجاءت نتيجته ١,٣٨ في السودان مما يدل على كبر مساحة الدولة، كما احتلت السودان المرتبة الأولى من حيث نسبة مساحة الدولة من الحجم المتوسط للدولة والذي حددها Pounds بـــ ٤٥٠ ألف كم٢، حيث سجلت ٤١٣,٦، وجاءت ليبيا في المرتبة الثانية، ثم تشاد وإثيوبيا، فيما حلت مصر في المرتبة الخامسة، ويقعوا جميعًا في فئة "الدول الكبيرة"، تلتها كل من جنوب السودان وأفريقيا الوسطى واللتين تصنفا في فئة "الدول المتوسطة"، وجاءت إرتيريا في المرتبة الأخيرة حيث تقع في فئة الدول "الصغيرة جدًا".

وعلى الرغم من ذلك إلا أن للمساحة الكبيرة عددًا من السلبيات، إذ تزيد من أطوال الحدود السياسية مما يضاعف من تكاليف الدفاع الأرضي والبحري والجوي، فضلاً عن ضعف سيطرة الحكومة المركزية على الأطراف مما قد يعزز من قيام نزعات انفصالية نتيجة ضعف الاتصال بين العاصمة والأطراف، ووجود تباين إثني واضح وتمثل ذلك في انفصال دولة جنوب السودان، وما قد يستتبع ذلك من مزيد النزعات الانفصالية كما هو الحال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

- احتلت السودان المرتبة الثالثة من حيث نسبة الحدود البرية إلى مساحة الدولة، حيث إن كل واحد كيلومتر من الحدود البرية يقابله ٢٧٤,٢كم٢ من المساحة، يسبقها في ذلك كل من ليبيا ومصر على الترتيب، ويليها كل من جنوب السودان وتشاد وإثيوبيا وأفريقيا الوسطى وإرتيريا.
- احتلت السودان المرتبة الرابعة مقارنة بدول جوارها الجغرافي من حيث مساحة المنطقة البحرية، والتي بلغت ٦٢٨٢٦ كم٢، في حين جاءت لبيبا في المرتبة الأولى تلتها مصر ثم إرتيريا في المرتبة الثالثة، وحرمت بقية دول الجوار من الواجهات البحرية باعتبارها دول حبيسة.

- يبلغ الطول الإجمالي للساحل السوداني على البحر الأحمر ٨٧٥ كم، وتبلغ نسبة طول الساحل إلى مساحة المجال البري للدولة ١: ٢١٢٧,٤كم٢ من المساحة، مما يعني أن كل ١ كم من الساحل يقابله ٢١٢٧,٤كم٢ من اليابس، تصدرت به دول الجوار الجغرافي، تلتها ليبيا ٧٧٦,٨كم٢/كم من الساحل، ثم مصر ٤٠١,١ كم٢/كم من الساحل، وأخيرًا إرتيريا ١١٧,٦كم٢/كم، مما يدل على قارية السودان مقارنة بدول الجوار كنتيجة مباشرة للمساحة الكبيرة من ناحية وإشرافها على واجهة بحرية فقط متمثلة في البحر الأحمر من جهة أخرى، حيث ينخفض النطاق البحري إلى ٣,٣٨٪ من النطاق البري للدولة.
- تبلغ المساحة الاجمالية للمجال البحري السوداني ٦٢٨٢٦ كم٢، وتبلغ نسبة طول الساحل إلى مساحة المجال البحري ١: ٧١,٨ كم٢ أي أن كل ١ كم من الساحل يقابل نحو ٧١,٨ كم٢ من المجال البحري، احتلت بها المرتبة الأخيرة مقارنة بدول الجوار والتي تمتلك واجهات بحرية، في حين جاءت ليبيا في المرتبة الأولى تلتها مصر في المرتبة الثانية ثم إرتيريا.
- بلغت قيمة مؤشر البحرية للدولة السودانية ٠,٠٣ وهي قيمة منخفضة للغاية، مما يدل على انخفاض قيمة البحر في الدولة وهيكلها الاقتصادي، حيث احتلت بها المرتبة الأخيرة بالنسبة لدول جوارها الجغرافي والتي تمتلك واجهات بحرية، ويعزز ذلك كل من كثافة الحدو البحرية والتي لم تتجاوز ٠,٠٥، في حين جاء مؤشر نسبة حدود الساحل بالنسبة إلى مجموع الحدود ١١,٤٢٪، مما يعني أن نحو ٨٨,٥٨٪ من مساحة السودان يعاني من القارية، وبمقارنة ذلك بالدول المجاورة لها المطلة على بحار؛ فقد ارتفع مؤشر البحرية ليبلغ ٠,٦٦ في إرتيريا احتلت بها المرتبة الأولى، تلتها كل من مصر وليبيا بنحو ٠,٢٥، ٠,٢٢ على الترتيب.
- سجلت السودان في مؤشر نسبة الأراضي التي تسيطر عليها الدولة نحو ٥٧,٤٪ عام ٢٠٢٣م، ويهتم المؤشر بتقييم الأراضي التي تهيمن عليها الدولة، حيث إنه في حالات من الدول الهشة لا تستطيع الحكومة المركزية تأكيد سيطرتها على جزء من أراضيها (V-Dem :2024)، ويؤكد ذلك أيضًا مؤشر قدرة الدولة حيث سجلت السودان -٠,٩ درجة، مما يشير إلى الضعف الشديد للدولة السودانية في السيطرة على أراضيها وجمع الموارد الكافية بشكل مستدام (Hanson,Sigman:2021)، وهي نسبة كبيرة مقارنة بدول جوارها الإقليمي، ولا يسبقها في ذلك سوى ليبيا والتي لا تسيطر إلا على ٤٣,٧٪، وترتفع تلك

النسبة في جنوب السودان ٦١,٧٪، لتواصل ارتفاعها في كل من إثيوبيا وأفريقيا الوسطى ٦٩٪، ٧٠٪ على التوالي، لتصل إلى ٨١,٧٪ في تشاد، و٨٩٪ في إريتريا، لتصل إلى سيطرة كاملة ١٠٠٪ في الدولة المصرية.

وعليه؛ تصنف السودان انعكاسًا مباشرًا لمساحتها الكبيرة وإشرافها على واجهة بحرية واحدة بكونها دولة قارية ذات انفتاح جزئي على البحر، وينطوي الأمر ذاته على دول جوارها الجغرافي وإن كان بدرجات متفاوتة، فضلاً عن عدم سيطرة الدولة على أكثر من ثلث مساحتها، مما يعني فقدان الدولة لركن حيوي من أركانها جودها مما يزيد في هشاشتها، ويعد عنصر من عناصر الضعف الجيوبوليتيكي السوداني.

(و) الشكل:

من أهم خصائص الشكل الذي تتميز به الوحدة السياسية خاصية الاندماج أو الاستطالة والتي تعبر عن الانحراف عن أكثر الأشكال المساحية اندماجًا وهو الدائرة، ويسمح الشكل المندمج للسكان بالاندماج والتواصل والتجانس الديموغرافي والاجتماعي وزيادة التماسك الداخلي، فضلاً عن سهولة الاتصال بين المركز والأطراف، وسهولة حركة النقل والمواصلات، ومد شبكات الطرق والارتباط بالعاصمة، مما يسهل حفظ الأمن والاستقرار والتقدم الاقتصادي، واعتمد الباحث على مجموعة من المقاييس لوصف شكل الوحدة السياسية السودانية، وذلك للوقوف على مدى خاصيتها من الاندماج حيث القوة، أو الاستطالة والتي تدعم الهشاشة، وهو ما يتضح من الجدول (١٦) والشكل (٢٤).

جدول (١٦) مؤشرات الشكل في الدولة السودانية

المقياس	مؤشر IC	مؤشر الاستطالة	كول	ميلر	بويس-كلارك
القيمة	١,٤	١,٠٢	٠,٥٥	٥٤,٥	١٤,٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج ArcGIS 10.3 **باستخدام:**

- **تطبيق** Arc Toolbox **من خلال حزمة** Data Management Tools **من أدوات** Feature **أداة** Minimum Boundary Geometry.
- **تطبيق** Arc Toolbox **من خلال حزمة** Measuring Geographic Distribution **أداة** Mean Center.
- **تطبيق** Arc Toolbox **من خلال حزمة** Data Management Tools **من أدوات** Feature **أداة** Add Geometry Attributes.

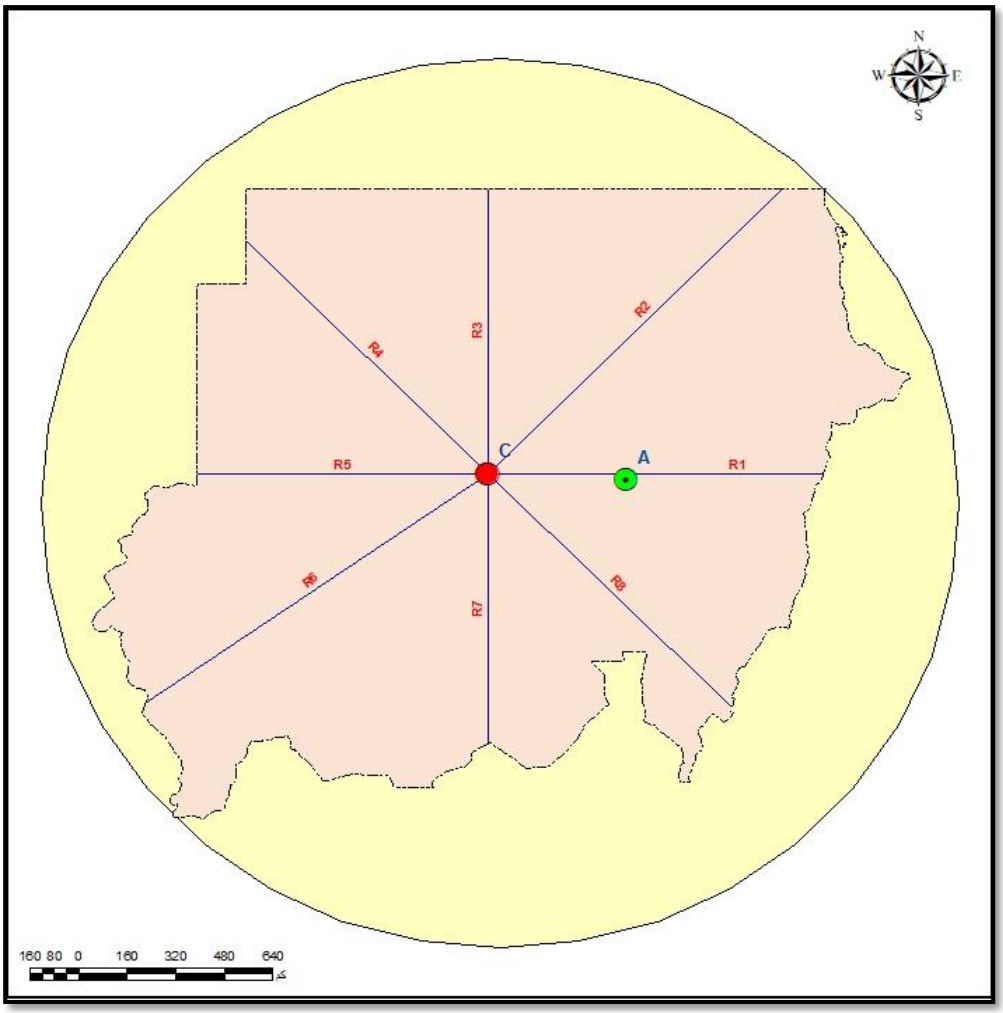

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على الجدول (١٦)

شكل (٢٤) مؤشرات شكل السودان ولا مركزية عاصمتها

ومن خلال تحليل الجدول والشكل السابقين يتبين التالي:

- **مؤشر** IC **أو** K[٢]: بلغت قيمة المؤشر في السودان 1,47 مما يعني ابتعاد شكل الدولة عن الشكل الدائري واتخاذها شكلاً غير مندمج.

- **معامل الاستطالة**[٣]: سجلت السودان وفقًا لمعامل الاستطالة ما نتيجته ١,٠٢ مما يعني أن الدولة أقرب إلى الاستطالة منها إلى الشكل الدائري.

- **مؤشر كول**[٤]: سجل شكل السودان على هذا المؤشر درجة مقدارها ٠,٥٥، مما يعني ابتعادها عن الشكل المندمج والذي تبلغ درجته الواحد الصحيح.

- **مقياس ميلر**[٥]: تؤشـــر قيمة المقياس والبالغة ٥٤,٥ إلى حالة عدم الاندماج في شـــكل الدولة السودانية.

- **مقياس بويس-كلارك**[٦]: وبتطبيق المؤشـر على شـكل الدولة في السـودان تبين تسـجيلها لدرجة مقدراها ١٤,٦، مما يعني وقوعها في شـكل ما بين المعين والمسـتطيل، حيث تبعد عن الشـكل المسـتطيل بمقدار ٢,٤ درجة، في حين تبتعد عن المعين بمقدار ٣,٦ درجة، في حين تبعد عن الشكل الدائري بنحو ١٤,٦ درجة.

وعليه؛ يمكن القول وفقًا لمقاييس الشكل المستخدمة بأن شكل الدولة في السودان مبتعدًا -إلى حد ما- عن الشـكل المندمج، إذ يميل إلى الاسـتطالة، ويبتعد عن الشـكل الدائري، ويمثل ذلك ضـــعفًا في التكوين الجيوبوليتيكي للدولة، فضـــلاً عن اكتناف شـــكل الدولة مجموعة من الانبعاجات والنتوءات، فضلاً على طول الحدود الأمر مما يضاعف من تكاليف الدفاع عنها، مما يشكل موطن ضـعف كبير في الجسم الجيوسـتراتيجي للدولة، ويعوق الدولة عن أداء وظائفها في الجوانب الأمنية والعسكرية والاجتماعية.

وبالنسـبة للعلاقة بين الشـكل والحدود، يتبين طول الحدود السـودانية مع دول جوارها الجغرافي السبع، إذ بلغت النسبة بين إجمالي الحدود والحدود المثالية[٧] ١٥٩,٢٢٪، في حين بلغت النســـبة بين الحدود البرية والحدود المثالية[٨] ١٤١,٠٤٪، ويعزى ذلك إلى غلبة الحدود البرية على الحدود السياسية في السودان، إذ تشكل ٨٨,٥٨٪ من إجمالي طول الحدود.

وإذا كان للشـكل دورًا مهمًا في إظهار قيمة الدولة السـياسـية، فإن ذلك الدور يزداد فيما يتعلق بموقع العاصـمة من سـائر أجزاء الدولة، حيث يسـهم توسـط العاصـمة على سـهولة إدارة الدولة، وحمايتها من السـقوط، وتحقيق التوازن بين أجزائها، ويمكن قياس موقع العاصـمة وفقًا لتوسطها المركزي من خلال اتباع مؤشر لا مركزية العاصمة[٩].

وبتطبيق هذا المؤشـر على مدينة الخرطوم شـكل (٢٤)، فقد بلغت قيمته ٣٨,١، ويدل ذلك على ابتعادها عن مركز الدولة، فهي تبتعد عن المركز الهندســي للدولة بنحو ٣٠٣,٥كم، حيث إنها تبعد عن الحدود الشـــرقية بمقدار ٧٤٧ كم، في حين يبلغ ابتعادها عن الحدود الغربية بنحو ٧٦٩كم، وتبتعد عن الحدود الشـــمالية بمقدار٦٧٥كم، وعن الحدود الجنوبية بمقدار ٦٤٩كم، مما يدل على هامشيتها وعدم توسطها إلى حد كبير، مما يعيق حفظ تماسك الدولة واسـتقرارها الداخلي وإضـعاف المركزية الإدارية للعاصـمة وسـيطرتها على الأطراف البعيدة في الدولة.

وعليه؛ تصنف العاصمة السودانية الخرطوم بكونها متطرفة إلى حد كبير، مما يؤدى إلى صعوبة الضبط السياسي من ناحية، وإضعاف قبضة العاصمة على الولايات المتطرفة من ناحية أخرى خاصة مع تخلف وسائل النقل إلى حد كبير.

(٢) العوامل الجغرافية البشرية:

تعد المقومات البشرية على جانب كبير من الأهمية عند تحليل ودراسة قوة الدولة وضعفها، إذ تفسر كثيرًا من المشكلات السياسية، فقد تسهم أو تعوق الدولة عن تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن دورها في مجال العلاقات الدولية، إذ تقدم العوامل البشرية لصناع القرار في السياسة الخارجية للدولة المعرفة الكاملة والدقيقة للعوامل المؤثرة في قوة الدولة، مما يسمح بتحقيق أكبر قدر من المصالح الوطنية، وتقليل الآثار السلبية لهذه العوامل.

(أ) السكان:

يعد السكان الدعامة الأساسية للحياة الاقتصادية والسياسية، إذ يتيح عدد السكان الكبير للدولة تنمية اقتصادها واستغلال مواردها وتكوين علاقات خارجية قوية مع دول العالم والحفاظ على حدودها البرية والبحرية عن طريق إمكانية تكوين جيش قوي عكس الحال بالنسبة للدول صغيرة الحجم السكاني (Glassner:1992,P.225).

- **الحجم السكاني:**

يعد الحجم السكاني من المكونات الرئيسة في القوة السياسية للدولة، ويوضح الجدول (١٧) والشكل (٢٥) عنصر التركيب السكاني للدولة السودانية من خلال دراسة التطور العددي لسكان السودان وكثافتهم وصافي الهجرة ومعدل الخصوبة ونسبة الحضر.

جدول (١٧) المكونات السكانية للدولة السودانية في الفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٤

السنوات	عدد السكان	التغير السنوي ٪	الهجرة الصافية	العمر الوسيط	معدل الخصوبة	الحضر٪	٪ من سكان العالم	الترتيب
٢٠١٠	٣٣,٧٣٩,٩٣٣	٢,٦٩	-٣٣١,٧١٣	١٧,٥	٥,٠٢	٣٣,٧	٠,٤٨	٣٦
٢٠١٥	٣٨,١٧١,١٧٨	٢,٥٠	٤٩,٠٨٠	١٧,٧	٤,٩٠	٣٤,٣	٠,٥١	٣٥
٢٠٢٠	٤٤,٤٤٠,٤٨٦	٢,٨٠	٨٦	١٨,٣	٤,٥٤	٣٤,٥	٠,٥٧	٣٢
٢٠٢٢	٤٦,٨٧٤,٢٠٤	٢,٦٧	-٩,٩٩٩	١٨,٥	٤,٣٨	٣٥,٠	٠,٥٩	٣٢
٢٠٢٣	٤٨,١٠٩,٠٠٦	٢,٦٣	-٩,٩٩٩	١٨,٦	٤,٣٢	٣٥,٣	٠,٦٠	٣١
٢٠٢٤	٤٩,٣٥٨,٢٢٨	٢,٦٠	-٩,٩٩٩	١٨,٧	٤,٢٥	٣٥,٦	٠,٦١	٣١

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على (Worldometer:2024)

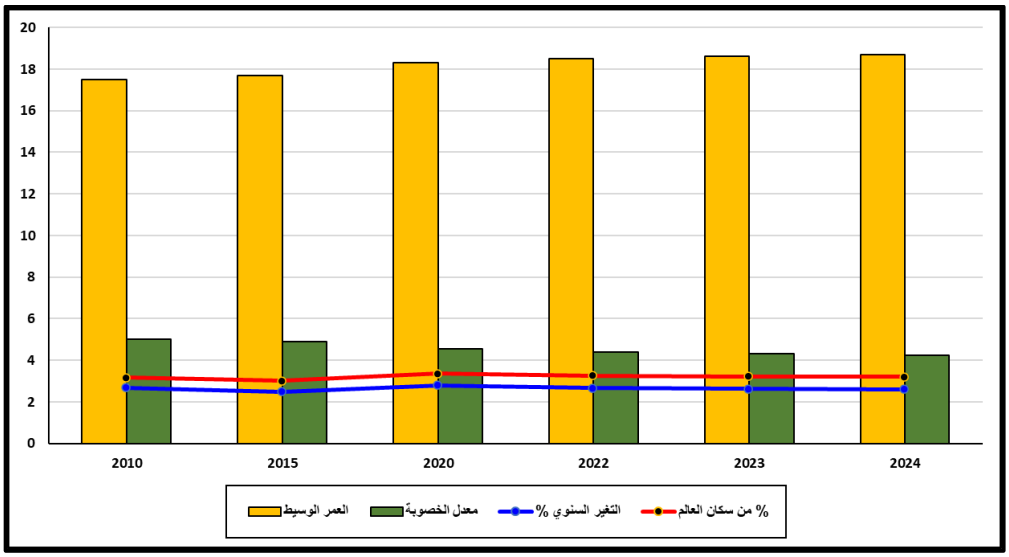

شكل (٢٥) المكونات السكانية لدولة السودان في الفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٤

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتبين ما يلي:

- يشهد المنحني العددي لسكان السودان ارتفاعًا من فترة زمنية لأخرى، حيث بلغ عدد السكان ٣٣,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٠، ارتفع إلى ٣٨,١ مليون نسمة عام ٢٠١٥ بنسبة تغير سنوي بلغت ٢,٥٠٪، وظل الارتفاع قائمًا حتى بلغ عدد السكان ٤٩,٣ مليون نسمة عام ٢٠٢٤، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل الخصوبة بين السكان والتي بلغ متوسطها خلال الفترة المذكورة ٤,٥ مولود/سيدة، وهو من المعدلات المرتفعة عالميًا، حيث بلغ المتوسط العالمي نحو ٢,٢ عام ٢٠٢٤، ويشكل هذا العدد الكبير نسبيًا من السكان عبئًا كبيرًا على إنفاق السودان في المجالات الخدمية.

- يشكل عدد سكان السودان نحو ٠,٦١٪ من إجمالي سكان العالم، ليحتل المرتبة ٣١ عالميًا، وبلغ متوسط نسبة سكان الحضر ٣٤,٧٪ من إجمالي عدد السكان في الفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٤.

- **الوفيات:**

تعاني أنظمة الرعاية الصحية في السودان من ضغوط بسبب التحديات الصحية المستمرة مثل الكوليرا وفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا وأمراض أخرى، وغالبًا ما تتعرض الموارد المحدودة المتاحة للضغط بسبب هذه المشكلات الصحية طويلة الأمد (Carmont,eds:2020,P.20)، وأدت جائحة كوفيد-١٩ إلى زيادة تفاقم التهديدات الأمنية في السودان، وتعطيل عمليات حفظ السلام، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وخلقت في الوقت نفسه فراغًا أمام الجماعات المتمردة للتدخل وحشد الدعم العام من خلال توفير الدعم الشعبي والمساعدات الطبية التي اشتدت الحاجة إليها (Foong,eds:2020,P.8)، ويوضح الشكل (٢٦) بعض المؤشرات الصحية في السودان مقارنة بكل من الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات ودول الوطن العربي والعالم.

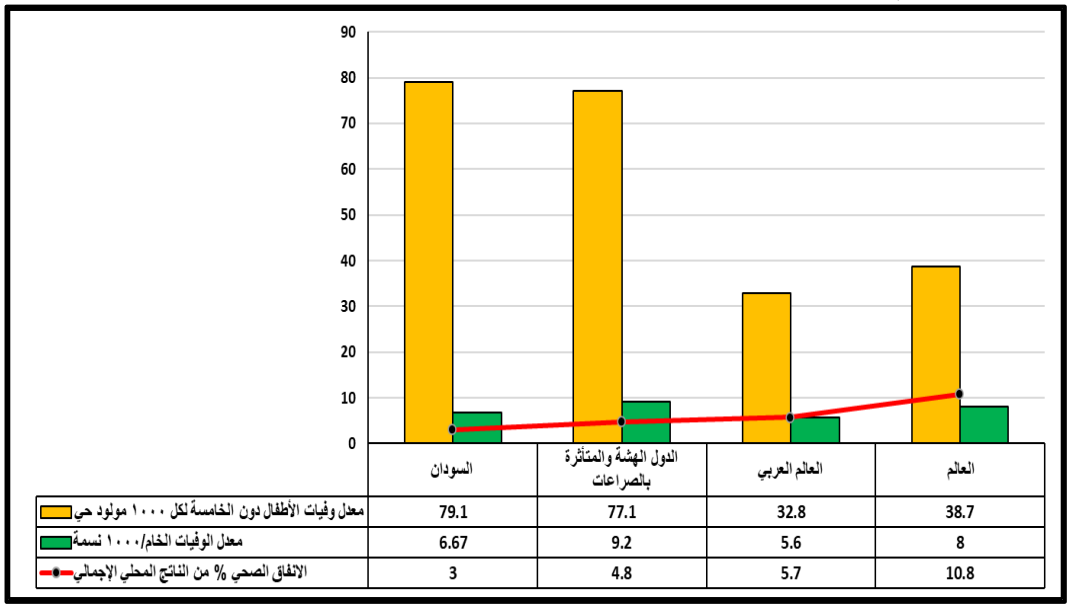

	السودان	الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات	العالم العربي	العالم
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي	79.1	77.1	32.8	38.7
معدل الوفيات الخام/١٠٠٠ نسمة	6.67	9.2	5.6	8
الانفاق الصحي % من الناتج المحلي الإجمالي	3	4.8	5.7	10.8

شكل (٢٦) معدلات الوفيات الخام ووفيات الأطفال والإنفاق الصحي في السودان مقارنة ببعض الكيانات السياسية

يتضح من الشكل السابق؛ ارتفاع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي في السودان حيث بلغ ٧٩,١‰، في حين بلغ في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات ٧٧,١‰، ولم يتجاوز في دول العالم العربي ٣٢,٨‰، وبلغ المتوسط العالمي ٣٨,٧‰، مما

يؤشر إلى انخفاض الرعاية الصحية في السودان إلى حد كبير، ويؤكد ذلك ارتفاع معدل الوفيات الخام/١٠٠٠ نسمة والذي بلغ ٦,٦‰، في حين بلغ متوسط العالم العربي ٥,٦‰، ويعزى ذلك الارتفاع في كلا المعدلين إلى انخفاض الإنفاق على الصحة في السودان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث لم يتجاوز ٣٪ عام ٢٠٢٠، في حين تجاوز في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات في نفس العام ٤,٨٪، وتجاوز في دول العالم العربي ٥,٧٪، وبلغ المتوسط العالمي ١٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يتجاوز نصيب الفرد السوداني من الإنفاق الصحي حاجز ٢٣,٣ دولار أمريكي، في حين بلغ في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات ٧٥,١ دولار أمريكي، وبلغ في الدول العربية ٣٨٠,٦ دولار أمريكي، وارتفع ليصل إلى ١١٧٩ دولار أمريكي في دول العالم.

- **السكان والمساحة:**

بلغت نسبة الحدود إلى السكان[١٠] ١: ٦٤٤١,٩ أي أن كل ٦٤٤١,٩ نسمة منوطين بالدفاع عن كم من الحدود الإجمالية للدولة، وبلغت نسبة الحدود البرية إلى السكان ١: ٧٢٧٢,٤، وارتفعت في الحدود البحرية لتصل إلى ١: ٥٦٤٠٩,٤، مما يؤشر إلى قارية الدولة وابتعادها بشكل كبير عن التوجه البحري وغلبة الصفة البرية، وبلغ معامل احتكاك الحدود[١١] ١٠,٣٤، وهو معامل مرتفع مقارنة بجيرانها، إذ احتلت به المرتبة الخامسة بالنسبة لدول جوارها الجغرافي، في حين جاءت ليبيا في المرتبة الأولى بدرجة ٨٦,٩، تلتها تشاد ١٤,٥ ثم جنوب السودان ١٣,٨ وأفريقيا الوسطى ١٢,٩، وإذ كان يستدل من ذلك المعامل على منعة الحدود من عدمه، فإن قيم المعامل في دول المنطقة -باستثناء ليبيا- تتقارب مع بعضها البعض مما يزيد من احتمالات وفرص الاحتكاك على الحدود السياسية بين دولها، وتمثل ذلك في المشكلات الحدودية بين السودان ودول الجوار، فضلاً عن مشكلات تدفق اللاجئين والمشكلات الأمنية من تهريب الأسلحة والتجارة غير المشروعة.

- **الانحدار السكاني:**

بمقارنة الحجم السكاني للسودان مع دول الجوار للوقوف على ما يعرف بمعامل الانحدار السكاني من أجل معرفة الثقل السياسي للسكان، فقد بلغ إجمالي عدد سكان دول الجوار السبع نحو ٢٨٨ مليون نسمة عام ٢٠٢٤، وعليه؛ يتبين أن السودان دولة ذات انحدار سكاني سالب، حيث تصل قوة دول جواره الجغرافي ٥,٧٧ مثل، حيث بلغ عدد سكانها ٤٩,٣ مليون نسمة، شكلت ١٧,٣٪ من إجمالي سكان دول جوارها، أما من حيث ما يتعلق بالانحدار السكاني على مستوى الدول فقد جاء سالبًا مع كل من إثيوبيا في المرتبة الأولى، والتي سجلت ٢,٥٦ مثل

السودان، تلتها مصر والتي بلغ سكانها قدر سكان السودان ٢,٢٨ مثل، في حين جاء الانحدار السكاني موجبًا مع بقية دول الجوار.

- **الكثافة السكانية:**

يعد الهدف الرئيس من دراسة توزيع السكان وكثافتهم بيان كيفية الانتشار السكاني داخل الوحدة السياسية، ومن ثم معرفة المناطق المكتظة والمخلخلة سكانيًا، إذ يمثل التوزيع السكاني الصورة النهائية لتفاعل السكان مع كل من المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية، ويوضح الجدول (١٨) والشكل (٢٧) توزيع السكان في السودان عام ٢٠٢٤ على مستوى الولايات، فضلاً عن بيان معامل التركز النسبي الموقعي.

جدول (١٨) التوزيع العددي لسكان السودان وكثافتهم عام ٢٠٢٤

الولايات	المساحة	عدد السكان	المساحة %	السكان %	الكثافة السكانية	معامل التركز النسبي الموقعي[١٢]
البحر الأحمر	٢٢١٢٦٤,٣	١٧٤٢٣٩٣	١١,٨٩	٣,٥٣	٧,٨٧	٠,٣٠
الجزيرة	٢٣٦٢٦,٨٥	٥٩٩٢٠٣٩	١,٢٦	١٢,١٣	٢٥٣,٦١	٩,٥٦
الخرطوم	٢٢٣٨٢,٤٨	٩٩٣٩٧٨٢٢	١,٢٠	١٩,٠٤	٤١٩,٨٧	١٥,٨٤
القضارف	٧٦٠٨٠,٤١	٢٥٩٦٢٤٨	٤,٠٨	٥,٢٦	٣٤,١٢	١,٢٩
النيل الأبيض	٣٠٧٤١,٢٨	٢٩٣١٨٨٩	١,٦٥	٥,٩٤	٩٥,٣٧	٣,٦٠
النيل الأزرق	٤٦٣٤١,٩	١٣٠٣٠٦٢	٢,٤٨	٢,٦٤	٢٨,١٢	١,٠٦
الشمالية	٣٥٢٥٥٢,٨	١١٠٠٧٣٧	١٨,٩٤	٢,٢٣	٣,١٢	٠,١٢
غرب دارفور	٢٣٢٤٩,٨	١٢٠٤٤٢٧	١,٢٤	٢,٤٤	٥١,٨٠	١,٩٥
غرب كردفان	١١٢٥٨٢,٦	٢٠٧٤٧٤٢	٦,٠٤	٤,٢٠	١٨,٤٣	٠,٧٠
جنوب دارفور	٧٢٧٨١,٩٧	٤٤٢٧١٦٥	٣,٩٠	٨,٩٦	٦٠,٨٣	٢,٢٩
جنوب كردفان	٨٠٣٣٣,١	١٥٢٩١٣٤	٤,٣١	٣,٠٩	١٩,٠٣	٠,٧٢
كسلا	٣٧١٠٨,٧	٢٩٦١٥١٥	١,٩٩	٦,٠٠	٧٩,٨١	٤,١٩
نهر النيل	١٢٣٤٤٩,٣	١٧٧٦٨٣٨	٦,٦٣	٣,٥٩٩	١٤,٣٩	٠,٥٤
سنار	٣٨٢٥٥,٠١	٢٢٥٥٦٧٠	٢,٠٥	٤,٥٦	٥٨,٩٦	٢,٢٢
شمال دارفور	٣٢٣٤٧٥,٤	٢٧٠٩٨١٤	١٧,٣٧	٥,٤٩	٨,٣٨	٠,٣٢
شمال كردفان	١٨٧٣١٤,٥	٢٦٠٥٤١٨	١٠,٠٦	٥,٢٧	١٣,٩١	٠,٥٢
شرق دارفور	٥٥٥٩٧,٣٤	١٨٦٥٩٥١	٢,٩٨	٣,٧٨	٣٣,٥٦	١,٢٧
وسط دارفور	٣٤٣٦٩,٢٦	٨٨٣٣٦٤	١,٨٤	١,٧٨	٢٥,٧٠	٠,٩٧
الإجمالي	١٨٦١٥٠٧	٤٩٣٥٨٢٢٨	١٠٠	١٠٠	٢٦,٥٢	٢,٦٤

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحث.

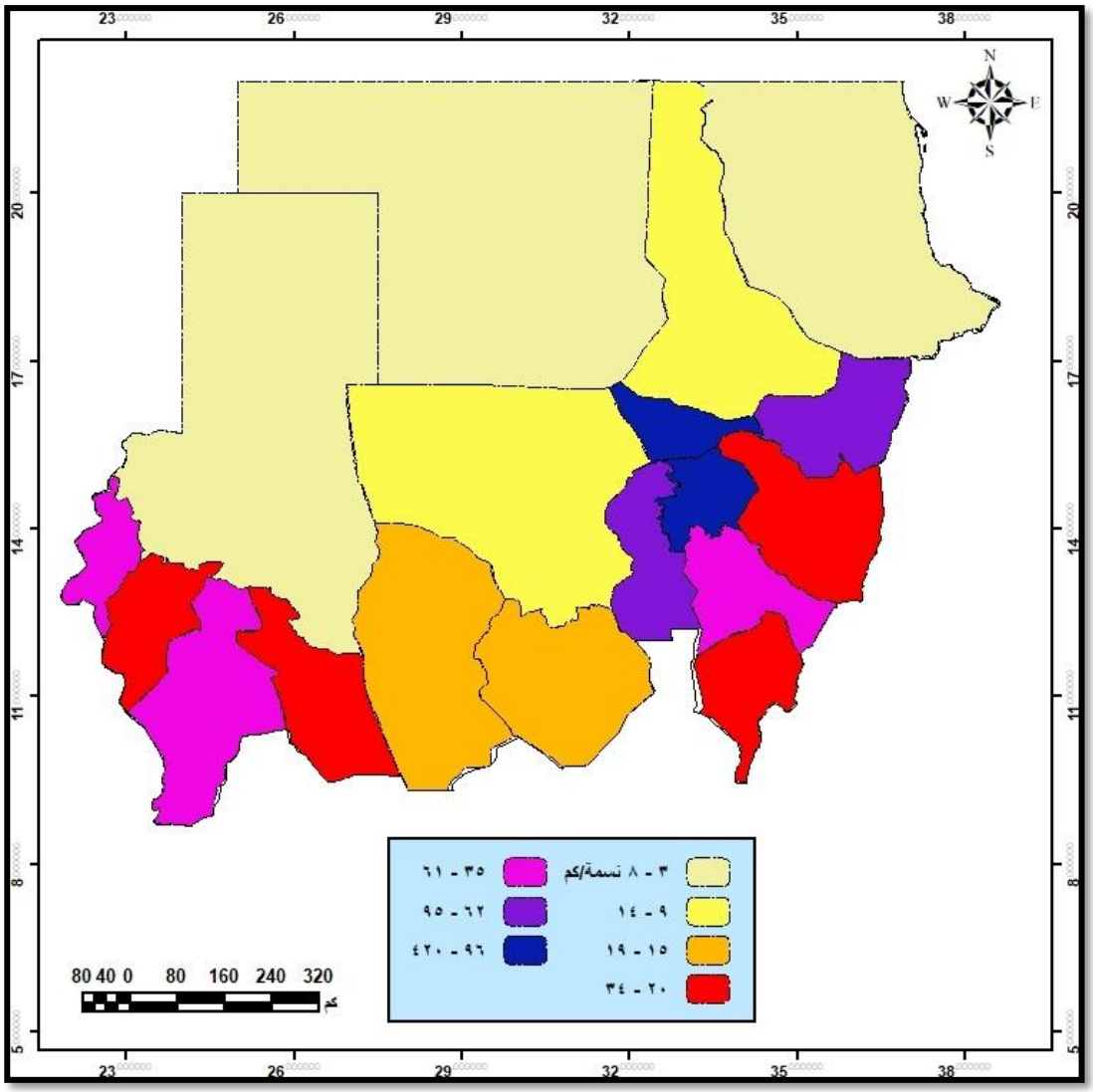

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على الجدول (١٨)

شكل (٢٧) الكثافة السكانية في السودان عام ٢٠٢٤

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

- بلغ متوسط الكثافة السكانية٢٦,٥٢ نسمة/كم٢، وهي تنخفض عن المتوسط العالمي والبالغ ٥٥ نسمة/كم٢، وترتفع تلك الكثافة عن المتوسط العام للدولة في كل من ولايات الخرطوم والجزيرة والقضارف والنيل الأبيض والنيل الأزرق وغرب دارفور وجنوب دارفور وكسلا وسنار وشرق دارفور، حيث بلغ متوسط الكثافة السكانية في هذه الولايات ١١١,٦ نسمة/كم٢، بينما انخفضت في باقي الولايات عن الكثافة العامة للدولة حيث سجلت ١٣,٨٥ نسمة/كم٢.

– ارتفعت الكثافة السكانية في كل من الولايات الحدودية الشرقية "كسلا، سنار، القضارف، النيل الأزرق" والولايات الحدودية الغربية "غرب دارفور، جنوب دارفور، شمال دارفور"، عن المتوسط العام للدولة السودانية، حيث سجلت٥٠,٢٥ نسمة/كم٢، ٤٠,٣٣ نسمة/كم٢ على الترتيب، ويرجع ذلك التركيز في كل من ولايات "كسلا، سنار، القضارف" إلى توافر مقومات الاستقرار المتمثلة في خورى بركة والقاش ونهر العطبرة وسهل البطانة، أما ولاية النيل الأزرق فهي سهل زراعي خصب شرقي السودان (عمر:٢٠١٤، ص١٣٢)، في حين انخفضت في كل من الولايات الحدودية الشمالية "البحر الأحمر، الشمالية"، والولايات الحدودية الجنوبية "جنوب كردفان"، حيث بلغت ٥,٤٩ نسمة/كم٢، ١٩,٠٣ نسمة/كم٢، ويعزى ذلك إلى قلة عدد السكان في تلك الولايات من جهة، إذ لا يسكنها سوى ٨,٨٪ من إجمالي سكان الدولة، وكبر مساحتها وسيادة الظروف الصحراوية من جهة أخرى، حيث تشكل ٣٥,١٤٪ من إجمالي مساحة الدولة السودانية.

– بلغ المتوسط العام لمعامل التركز النسبي الموقعي للسودان ٢,٦٤، وارتفع عن ذلك المتوسط في ثلاث ولايات وهي "الخرطوم، النيل الأبيض، الجزيرة"، في حين انخفض في باقي ولايات الدولة عن ذلك المتوسط.

– تعاني ولايات "البحر الأحمر، الشمالية، غرب كردفان، جنوب كردفان، نهر النيل، شمال دارفور، شمال كردفان، وسط دارفور" من خلخلة سكانية واضحة، حيث بلغ المتوسط العام للتركز السكاني ٠,٥٢، في حين سجلت بقية ولايات الدولة تركزًا سكانيًا.

– تبين وجود تركز نسبي للسكان في كل من الولايات الحدودية الشرقية والغربية، حيث سجلت متوسطًا بلغ ٢,١، ١,٥ على الترتيب، في حين تعاني الولايات الحدودية الشمالية والجنوبية من الخلخلة السكانية، إذ لم يتجاوز المتوسط العام للتركز النسبي الموقعي للسكان ٠,٢، ٠,٧ على الترتيب.

وتجدر الإشارة إلى أن درجة توغل العدو في أراضي الدولة يتوقف على كثافة الغطاء البشري، إذ يمثل عدم استمرارية الغطاء السكاني للنطاق الأرضي للدولة من ناحية والانحدارات الكثافية الكبيرة من ناحية أخرى نقطة ضعف للدولة من الناحية السياسية لعدة أسباب (مصيلحي:١٩٩٢، ص٩٠):

- يصنع عدم استمرارية السكان على النطاق الأرضي للدولة مناطق ميتة أو شبه ميته تخلو من السكان المدافعين عنها، وبالتالي يسهل على الخصم الابرار عليها والاستيلاء عليها بسهولة والتوسع منها في اتجاه المناطق المعمورة أو اتجاه مناطق النواة أو المناطق الحيوية.
- تصنع الانحدارات الكثافية الشديدة أسهل محاور الاختراق في الغطاء البشري للالتفاف حول المناطق الحيوية والنواة.
- تؤدي وجود الفجوات الكبيرة في خريطة معمور الدولة إلى زيادة وتطويل خطوط الإمداد من الناحية النفسية فيما بين منطقة النواة الأكثر حيوية ومناطق تخوم الحدود التي تعتبر المجال التقليدي للحروب بين الدول غير الكبرى.

وعليه؛ فإن معامل التركز للمناطق الحدودية المجاورة للسودان بدول الجوار الشرقي بإقليمي "أمهرا، تيجري" الإثيوبيين والواقعين في الجزء الغربي يتصفان بالتركز السكاني بمعاملي تركز بلغ ١,٢، ١,٠ على الترتيب عام ٢٠٢٤، ويرجع ذلك إلى أن متوسط سقوط الأمطار السنوي يتراوح بين ٢٠٠٠مم في الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية و١٠٠مم في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية، لذلك يوجد ٨٣٪ من المياه السطحية في الجزء الغربي على ثلث مساحة إثيوبيا الذي يشمل أحواض أنهار عطبرة والنيل الأزرق والسوباط وأومو-جيبي (عمر: ٢٠١٤، ص١٣٣)، فضلا عن معاناة الولايتين من التركز الشديد للنزاعات المسلحة بهما، حيث بلغ إجمالي عدد النزاعات المسلحة بهما ٢٧٣٦ نزاعًا مسلحًا في الفترة (١٩٩٧-٢٠٢٣) بنسبة ٢٨,٤٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في إثيوبيا، وتحتل الولايتين المركزين الثاني والثالث من إجمالي النزاعات المسلحة في الولايات الإثيوبية، وينطبق الوضع ذاته على محافظتي "واداي، وفيرا" التشاديتين حيث بلغ معامل تركزهما ٢,٣، ٠,٩ عام ٢٠٢٤، حيث يعيش السكان حول الأودية الموسمية مثل وادي فاما وحداد وإني وريمي وكاجا وهوار.

وتتصف باقي المناطق الحدودية المجاورة للسودان بدول الجوار الشرقي والغربي بالخلخلة السكانية خاصة المناطق الحدودية في كل من ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، ويعزى ذلك إلى سيادة الظروف الصحراوية في ليبيا وتركز سكانها في الأجزاء الشمالية، كما يقع مركز الثقل السكاني بأفريقيا الوسطى في المنطقة الجنوبية الغربية، أما إرتيريا فعلى الرغم من أن مناطقها الحدودية المجاورة للسودان مخلخة سكانيًا نظرًا لاتساع مساحتها مقارنة بعدد

سكانها فضلاً عن أن هؤلاء السكان يتركزون أيضًا بمحاذاة المحور الحدودي حول المجاري المائية لنهر ستيت وخورى القاش وبركة (عمر: ٢٠١٤، ص١٣٣).

ويزداد الوضع تأزمًا وذلك في المناطق الحدودية المجاورة للسودان جنوبًا والمتمثلة في دولة الجنوب، والتي تتميز بالتركز السكاني الشديد، وخاصة في مناطق النزاع بين الدولتين، إذ بلغت في ولايتي وارب وشمال بحر الغزال واللتين يرتفع بهما معامل التركز السكاني ليبلغ ١,٧، ١,٩ على الترتيب، وتحد الولايتين منطقة أبيي المتنازع عليها بين الدولتين من الجنوب والجنوب الشرقي، في المقابل تحد المنطقة ولاية جنوب كردفان السودانية شمالاً، وتعاني الولاية من الخلخلة السكانية حيث بلغ معامل التركز السكاني بها ٠,٧ في حين وصلت الكثافة السكانية بها ١٩,٠٣ نسمة/كم^{٢} عام ٢٠٢٤، ويسرى الوضع على منطقتي النزاع في هجليج النفطية ومنطقة كاكا التجارية، حيث تحد المنطقة الأولى ولاية جنوب كردفان المخلخلة سكانيًا شمالاً، في حين تحدها ولاية الوحدة ذات التركز السكاني جنوبًا، في حين تحد المنطقة الثانية ولاية أعالي النيل ذات التركز السكاني والبالغ ١,٠٢ مقابل ولاية جنوب كردفان المخلخلة سكانيًا.

وعليه؛ يمكن القول بأن كثافة وتركز السكان في السودان تشكل نقطة ضعف وتزيد من احتمالات هشاشة الدولة وإضعافها أمنيًا، وذلك لإمكانية تكوين بؤر غزو من خارج النطاق الأرضي للدولة اتجاه داخلها في كل من المناطق الحدودية الجنوبية والغربية، فضلاً عن أن تركز السكان في المدن الكبرى مثل الخرطوم يعد خطرًا على الدولة، ففي حالة الحرب تصبح هذه المدن هدفًا للأعداء ومن ثم للدمار، إضافة إلى حدوث الاضطرابات وعدم الاستقرار والضغط على الخدمات.

- **التركيب الإثني:**

يعد التركيب الإثني بما يشمله من أبعاد عرقية ولغوية ودينية مقياسًا لمدى التماسك الوطني، ومن ثم تعبيرًا قويًا عن التجانس السكاني وشعورهم بالاندماج والولاء لدولتهم وبالتالي استقرار الدولة، حيث تظهر الإثنية عندما تسود حالات الاستبداد السياسي والتهميش.

- **التركيب العرقي:** يتسم السودان بتنوعه العرقي، إذ يتشكل من ١٩ مجموعة عرقية رئيسية وأكثر من ٥٩٧ مجموعة عرقية فرعية، الشكل (٢٨) التركيب العرقي في السودان عام ٢٠٢٤.

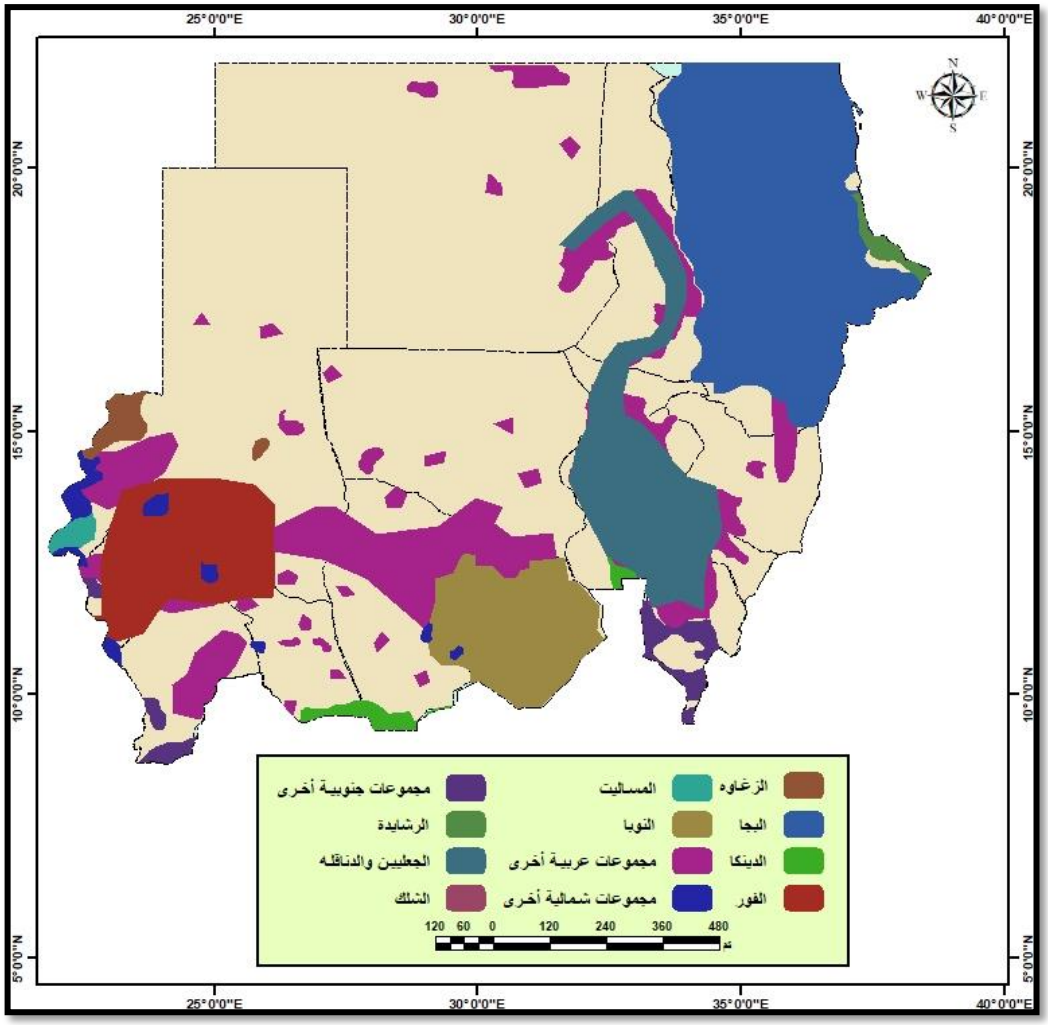

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على (Girardin, et al:2015)

شكل (٢٨) التوزيع الجغرافي للتركيب العرقي في السودان

ومن خلال دراسة الشكل السابق يتضح أن المجموعات العرقية الرئيسة في السودان تتمثل فيما يلي:

- **العرب:** أكبر مجموعة عرقية في السودان، ويقدر عددهم بنحو ٢٢ مليون نسمة يحتلون المرتبة الأولى عرقيًا، وينتشرون على مساحة تقدر بنحو ٧١٠,٧ ألف كم^{٢}، وينقسم العرب إلى قسمين، أولهما العرب العدنانيين "المجموعة الجعلية"، وتنتشر في ولايات الشمالية ونهر النيل والخرطوم وأجزاء من كردفان وشمال دارفور، وتشمل قبائل الميرفاب والرباطات والمناصير والشايقية والركابية، وثانيهما العرب القحطانيين "المجموعة الجهينية"، وينتشرون

في الأجزاء الجنوبية من السودان في ولايات سنار وجنوب كردفان وأجزاء من النيل الأبيض وحوض النيل الأزرق والجزيرة والخرطوم وتشمل قبائل رفاعة وأقربائهم.

- **البجا:** وينتشرون بشكل أساس في ولاية البحر الأحمر وأجزاء من ولاية كسلا على مساحة تقدر ٢٥٣٣٢٠ كم٢، وينقسم البجا إلى مجموعات البشاريين على الحدود المصرية، والأمارار إلى الجنوب من البشاريين، والهدندوه وبنو عامر.
- **النوبا:** ويشغلون مساحة تقدر ١٦٥٤١٩ كم٢، ويتركزون بشكل أساس في ولاية جنوب كردفان ويتداخلون مع مجموعات النوبه في دولة جنوب السودان، وينقسمون إلى نحو ٥٠ مجموعة عرقية مختلفة.
- **الدينكا:** ينتشرون في مساحة ١٦٤٧٥٣ كم٢، ويقطن عنصر الدينكا بشكل رئيس الأجزاء الجنوبية من ولايات غرب دارفور وجنوب دارفور ويصل امتدادهم الحدود الإثيوبية شرقًا.
- **المجموعات الجنوبية الأخرى:** وتقطن أجزاء من ولايات غرب دارفور وجنوب دارفور والنيل الأزرق، وذلك على مساحة ١٥٧١٣٢ كم٢.
- **الفور:** وينتشرون في ولاية شمال دارفور على مساحة تقدر ٩٣٥٣٢ كم٢.
- **المجموعات الشمالية الأخرى:** ويتواجدون في ولايات غرب دارفور وشمال دارفور وجنوب كردفان وغرب كردفان وذلك على مساحة ٢٧٧٠٢ كم٢.
- **الشلك:** يتداخل الشلك مع نظرائهم في دولة جنوب السودان، إذ ينتشرون في الأجزاء الجنوبية من ولاية جنوب كردفان على مساحة ١١٤٢٣كم٢.
- **الزغاوه:** ينتشرون على مساحة ١٠٢٩٣كم٢، وذلك في ولايتي شمال دارفور وأجزاء من غرب دارفور وهم مجموعة عرقية توجد في وسط أفريقيا مثل تشاد والنيجر وغرب السودان.
- **الرشايده:** ويتركز الرشايده بشكل أساس في الأجزاء الشرقية في ولاية البحر الأحمر على مساحة تقدر ٥٨١٣ كم٢، ويتداخلون عرقيًا مع أجزاء من إريتريا.
- **المساليت:** يتواجدون في ولاية غرب دارفور بشكل أساس على مساحة ٤٧٧٣ كم٢.

- **التركيب اللغوي:** يشكل المتحدثون باللغة العربية أكبر مجموعة لغوية في السودان، إذ تضم ٧٠٪ من السكان، وهي اللغة الرئيسية على المستوى الوطني، وتشكل مع اللغة الإنجليزية وفقًا لدستور عام ٢٠٠٥ اللغتان الرسميتان العاملتان للحكومة الوطنية ولغتا التدريس للتعليم

العالي، إضافة لذلك يجوز للهيئة التشريعية اعتماد أي لغة وطنية أخرى كلغة عمل رسمية، علمًا بأن الدستور العامل لفترة ما بعد ثورة ٢٠١٩ الانتقالية لم يحدد أي لغة وطنية. وتنقسم اللغة العربية إلى:

- اللغة العربية النجدية والحجازية: وتنتشر في الولايات الشمالية والشرقية.
- اللغة العربية التشادية: تنتشر في المنطقة الغربية، ويتحدث بها بشكل أساسي قبائل البقارة والقبائل الأفريقية المعربة.
- اللغة النوبية: تنتشر في أقصي الشمال، ويتحدث بها بشكل أساسي النوبيون في المحس ودنقلا وحلفا.
- اللغة البجاية "البداويت": تنتشر في أقصى الشرق إلى جانب البحر الأحمر، ويتحدث بها بشكل أساس شعب البحا وخاصة الهدندوة والعبابدة والبشاريين.

ولهذا الطيف اللغوي مثالبه الكبيرة على الدولة السودانية، حيث حد من اتصال السكان وتماسكهم، مما انعكس سلبًا على قوة الدولة وزاد من ضعفها.

- **التركيب الديني:** يعتنق ٩٧٪ من السكان الإسلام، ويتبعون المذهب السني، في حين تشكل نسبة السكان المعتنقين للديانة المسيحية ١,٥٪، والنسبة الباقية للديانات الأفريقية التقليدية.

يتضح مما سبق معاناة السودان من عدم التجانس العنصري Racial Heterogeneity، فضلاً عن عدم التجانس اللغوي، إذ تتعدد بها الأعراق واللغات التي تختلف في حجمها السكاني وتوزيعها الجغرافي، مما يمثل مصدر اضطراب يهدد استقرار الدولة، ويمكن إرجاع نشأة العديد من الصراعات بين الجماعات المسلحة غير الحكومية والحكومة، ومحاولات الحكومة للسيطرة على هذه الصراعات إلى الهويات الإثنية للجماعات السودانية وتباينها على أسس عرقية أو قبلية أو لغوية أو مهنية، وفي الوقت نفسه ظهرت حركة انفصالية في شمال ووسط السودان تدعو إلى إنشاء دولة جديدة منفصلة عن دارفور وكردفان والنيل الأزرق، وكان منطقهم في ذلك هو أن الهويات الأفريقية والعربية لا يمكن أن تتعايش في السودان، مما يستلزم الانفصال لتشكيل دولتهم الخاصة، مما يمثل عاملاً مؤثرًا يسهم في ضعف الدولة ويقودها نحو الهشاشة.

ويعزز ذلك أن مؤشر هوية الدولة لم يتجاوز درجتان من أصل عشر درجات وفقًا لمؤشر BTI (Bertelsmann Stiftung:2024,P.8)، وسجلت السودان وفقًا لمؤشر التنوع العرقي ما درجته ٠,٧٠٨، في حين سجلت على مؤشر التنوع الديني اللغوي ٠,٦٩٨ احتلت بها المرتبة ٣٨ عالميًا من أصل ١٥٨ دولة شملها المؤشرين، مما يعني ارتفاع درجة التنوع الإثني داخل الدولة.

- **التركيب التعليمي:**

أدت الأزمات الاقتصادية المزمنة والفقر والصراعات والكوارث إلى زيادة معدلات الأمية، حيث فقد السودان أعدادًا كبيرة من القوى العاملة ذات التعليم العالي بسبب الهجرة، إذ يتسم السودان بواحدة من أعلى نسب العلماء المهاجرين في جميع أنحاء العالم (Bertelsmann Stiftung:2024,P.28)، ووفقًا لمعهد اليونسكو للإحصاء فقد بلغت نسبة الأمية في السودان عام ٢٠١٨ نحو ٣٩,٤٪ بين السكان (١٥ سنة فأكثر).

ولم يتجاوز الإنفاق على التعليم في السودان ٢,١ % من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة منخفضة للغاية، في حين بلغ متوسط نسبة الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات ٣,٧٪، وبلغ المتوسط العالمي ٤,٤٪ في نفس العام، وترتفع نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم لتصل إلى ٣٣,٠٩٪ من إجمالي السكان الشباب (The World Bank:2024).

- **البطالة:**

قد تؤدي معدلات البطالة المرتفعة وبخاصة بين الذكور إلى خفض التكلفة البديلة للانضمام إلى تمرد مسلح قد يوفر دخلاً بديلاً مغريًا من خلال النهب والسلب، وقد تؤدي أيضًا إلى زيادة المظالم بين الجماعات العرقية أو بين جماعات المعارضة والحكومة مما يسهم بشكل أكبر في السخط الاجتماعي والسياسي (Elbadawi, Sambanis:2000)، وبلغت نسبة البطالة في السودان عام ٢٠٢٤ نحو ١١,٤٤٪ من إجمالي قوة العمل، في حين لم تتجاوز في دول العالم العربي ٧,٨٪، وفي الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات ٥,٦٪، في حين لم تتجاوز ٤,٦٪ على مستوى العالم، وارتفعت بين الذكور لتصل إلى ٨,٤٪، مقارنة بما نسبته ٤,٨٪ على المستوى العالمي.

- **مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية:**

يوضح الجدول (١٩) مؤشرات التنمية البشرية في السودان مقارنة ببعض الكيانات السياسية الأخرى للوقوف على مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي قد تدفع بالدولة نحو الهشاشة.

جدول (١٩) مؤشر التنمية البشرية في السودان ومكوناته عام ٢٠٢٤

المؤشرات / الوحدات السياسية	قيمة دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	العدد المتوقع لسنوات الدراسة بالسنوات	متوسط سنوات الدراسة بالسنوات	الترتيب
السودان	٠,٥١٦	٦٥,٦	٨,٥	٣,٩	١٩٣/١٧٠
الدول العربية	٠,٧٠٤	٧١,٣	١١,٩	٧,٨	
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	٠,٥٤٩	٦٠,٦	١٠,٣	٦,٠	
العالم	٠,٧٣٩	٧٢,٠	١٣,٠	٨,٧	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على (UNDP:2024,PP.276-277)

وبدراسة الجدول السابق يتضح التالي:

- بلغ أداء السودان على مؤشر التنمية البشرية أقل من ٠,٥١٦، مما يضعها في فئة التنمية البشرية المنخفضة، حيث احتلت المرتبة ١٧٢ من إجمالي ١٩١ دولة شملها المؤشر عام ٢٠٢٤ (The World Bank:2024). ويعد من أقل قيم التنمية البشـــرية مقارنة بكل من المتوسط العالمي البالغ ٠,٧٣٩، والدول العربية ٠,٧٠٤، الدول الأفريقية جنوب الصحراء ٠,٥٤٩.
- انخفاض أمد الحياة في السودان، حيث بلغ ٦٦,٦ سنة، منخفضًا بسبع سنوات عن المعدل العالمي والبالغ ٧٢ ســـنة، حيث احتلت المرتبة ١٦٦ عالميًا، في حين بلغ في الدول العربية ٧١,٣ سنة، إلا أنها تجاوزت الدول الأفريقية جنوب الصحراء والتي بلغ بها العمر المتوقع عند الولادة إلى ٦٠,٦ سنة.
- انخفاض العدد المتوقع لسنوات الدراسة في السودان إلى ٨,٥ سنة، في حين يرتفع في كل من الدول العربية ليبلغ ١١,٩ ســـنة، ونحو ١٠,٣ في الدول الأفريقية جنوب الصـــحراء، وبلغ المتوسط العالمي ١٣ سنة، وعليه؛ انخفض متوسط سنوات الدراسة ليبلغ ٣,٩ سنة، وهو مؤشر منخفضًا للغاية، حيث بلغ في دول العالم العربي ضعف نظيره في السودان، وبلغ ٦ سنوات في الدول الأفريقية جنوب الصحراء، في حين سجل المتوسط العالمي ٨,٧ سنة.

ويظهر مؤشر الفقر أن ٤٩,٧٪ من المواطنين السودانيين يعيشون على أقل من ٣,٢ دولار في اليوم، وأدت النزاعات المسلحة منذ عام ٢٠١٨ إلى تدمير مرافق البنية التحتية الصحية والتعليمية، إذ تشير التقديرات إلى أن ١,٧ مليون طفل فقدوا إمكانية الوصول إلى التعليم بسبب النزوح، وبحسب قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية WID:2022 يسيطر أغنى ١٠٪ من السكان على ٥٩,٣٪ من إجمالي الثروة في السودان، وبالمقارنة فإن أدنى من ٥٠٪ من السكان السودانيين يمتلكون ٤,٧٪ فقط من ثروات الدولة.

يضاف إلى ما سبق تزايد العنف القائم على النوع الاجتماعي في مناطق النزاع، علاوة على ذلك تعاني المرأة في السودان من عدم كفاية التمثيل والمشاركة السياسية، حيث تؤدي القوانين التمييزية إلى إدامة عدم المساواة، ويمثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والتفاوت في الأجور ومحدودية فرص العمل والاستبعاد من عمليات صنع القرار تحديثات يومية تواجهها المرأة السودانية.

ومنذ عام ٢٠١٩ لم تطرأ أي تحسينات أو استثمارات في الرعاية الصحية العامة والتعليم والبنية التحتية، ووفقًا لبيانات البنك الدولي في عام ٢٠٢٤ فإن ٦٠,٤٪ من السكان السودانيين فقط لديهم إمكانية الوصول إلى مصدر للمياه، و٣٦,٩٪ لديهم إمكانية الوصول إلى الصرف الصحي، و٥٥,٤٪ لديهم إمكانية الوصول إلى الكهرباء، وعليه؛ فقد تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي بشكل كبير في الفترة الماضية.

(٣) العوامل الجغرافية الاقتصادية:

يوجه الاقتصاد السياسة، إذ تتوقف قوة الدولة وسلوكها السياسي بدرجة كبيرة على مقوماتها الاقتصادية، وتعد دراسة العوامل الاقتصادية من المنظور الجغرافي السياسي أساس لتحليل المشكلات السياسية القائمة.

وتبنت السودان سياسات التحرير الاقتصادي، وكانت سياسات الخصخصة في السودان بعيدة عن العدالة والشفافية، إذ تفتقر الأسواق في السودان إلى المنافسة والقطاع الخاص المستقل، فضلاً عن العواقب السلبية لإدراج السودان على قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب منذ عام ١٩٩٣ مما أدى إلى إعاقة التنمية الاقتصادية، وحلت دون تدفق الاستثمارات الأجنبية وحل الدولة لديونها الخارجية الضخمة والتي ارتفعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فضلاً عن زيادة معدلات عدم المساواة والفساد، مما خلق توترًا اجتماعيًا، وبلغ ذروته في الانتفاضات الشعبية في ديسمبر ٢٠١٨ (Stevens,eds:2020,p.6)،(Bertelsmann Stiftung:2024,PP.5-6). ويوضح

الجدول (٢٠) العوامل الاقتصـــادية المؤثرة في هشـــاشـــة الدولة في الســـودان في الفترة ٢٠١١-٢٠٢٣.

جدول (٢٠) العوامل الجغرافية الاقتصادية المؤثرة في هشاشة الدولة في السودان في الفترة ٢٠١١-٢٠٢٣

العوامل	المؤشرات	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠٢٠	٢٠٢٣
الناتج المحلي	إجمالي الناتج المحلي "دولار أمريكي"	٥٥,٠٢	٤٩,٥	٤١,٢	٢٧,٠٣	١٠٩,٣
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي "دولار أمريكي"	١٣٩١,٤	١٣٣٨,٢	١٠١٤,٨	٦٠٨,٣	٢٢٧٢,٥
	متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي %	٣,٢٠-	٤,٧٠	٠,٧٠	٣,٦٠-	١٢,٠٠-
	إجمالي الاحتياطي الدولي "مليون دولار أمريكي"	١٩٢,٥٢	١٨١,٤٥	١٧٧,٩٣		
	التضخم %	٢٦,٣	٣٤,٠٦	٣٤,٦	١١٥,٦	٢٠٦,٩
	الدين العام % من الناتج المحلي الإجمالي		٢٠٠,٢	٢٧٥,٢	١٨٧,٩	١٨٦,٢
الزراعة والموارد الغذائية	الأراضي الصالحة للزراعة% من مساحة الأرض	٨,٣	١٠,٦	١١,٠٧	١١,٢	
	العمالة في الزراعة% من إجمالي المشتغلين	٤٥	٤٣	٤١	٤١	
	القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي %	٢٧,٨	٣٢,٦	٢١,٢	٢٠,٣	٥,٥
	الإنفاق على الزراعة%			٢١,٢٣	٢٠,٣٢	٥,٥٩
	صادرات الغذاء "% من الصادرات السلعية"	٦,٢	٢٠,٩٩	٤٢,٣٠		
	واردات الغذاء "% من الواردات السلعية"	١٧,٩	٢٥,٤	٢١,١٧	٣٠	
الصناعة	الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي %	٢٠,٣	١٨,١٠	١٦,٦٠	٢٣,٣٠	٥,٢٠
	العمالة في الصناعة%	١٥	١٥	١٥	١٤	-
التجارة والاستثمارات الخارجية	التجارة % من إجمالي الناتج المحلي	٢٨,٠٠	٢١,٠٠	١٨,٠٠	١٠,٠٠	٢,٠٠
	صادرات السلع % من الناتج المحلي الإجمالي	١٢,٤	٧,٦	٦,١	٥,١	١,١
	نمو الصادرات%		٧	٥,٢	٢	٤,٥
	نمو الواردات %		١٣,٨	٩,٠-	٠,٥-	٦,٠
	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر "دولار"			١,٠٦٥	٧١٧	٥٤٧
	الاستثمار الأجنبي المباشر % من الناتج المحلي الإجمالي	٣,٢٠	٢,٥٠	٢,٦٠	٢,٧٠	١,١٠
	سهولة ممارسة الأعمال	١٥٤	١٤٩	١٦٨	١٧١	
	مؤشر الحرية الاقتصادية			٤٨,٨	٤٥,٠	٣٣,٩
مصادر الطاقة	النفط: الاحتياطات المؤكدة "مليون برميل"	٥,٠	١,٥	١,٥	١,٥	-
	النفط: الإنتاج "ألف برميل/يوميًا"	٢٩١	١٢٠	٧٠	٦٠	٥٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على (The World Bank:2024)، (GHI:2024)، (FAO:2024)، (IEF:2024)، (IEA:2024)، (Focus Economics:2024)، (EIA:2024)

ومن خلال دراسة الجدول السابق يتبين التالي:

(أ) الناتج المحلي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للسودان ٥٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١١، انخفض إلى ٤٩,٥ مليار دولار عام ٢٠١٤، وواصل انخفاضه إلى ٢٧ مليار دولار عام ٢٠٢٠، إلا أنه عاد للارتفاع عام ٢٠٢٣ ليسجل ١٠٩,٣ مليار دولار(The World Bank:2024)، إلا أنه لا يشكل أكثر من ٠,٠٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، حيث يسجل متوسط النمو السنوي للناتج المحلي انخفاضًا منذ عام ٢٠٢٠ والذي سجل معدلاً سالبًا بنحو -٣,٦٪ ليواصل انخفاضه بشدة نتيجة الصراعات الدائرة في السودان منذ أبريل ٢٠٢٣ ليسجل -١٢٪، في حين سجل المتوسط العالمي لنفس العام متوسط نمو سنوي بلغ ٢,٧٪، وكان جزء كبير من النمو الاقتصادي للسودان في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مدفوعًا بطفرة النفط، حيث أسهم النفط بنحو ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ٥٠٪ من الإيرادات المالية خلال تلك الفترة (AFDB, 2018)، ومع ذلك؛ أدى انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١ إلى خسارة ثلاثة أرباع عائدات النفط في السودان.

وسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٣٩١,٤ دولار أمريكي، انخفض عام ٢٠١٤ ليسجل ١٣٣٨,٢ دولار، ليواصل انخفاضه نحو ١٠١٤,٨ دولار عام ٢٠١٧، ثم إلى ٦٠٨,٣ دولار عام ٢٠٢٠، إلا أنه عاد للارتفاع ليسجل ٢٢٧٢,٥ دولار عام ٢٠٢٣، وهو من المعدلات المنخفضة مقارنة بدول العالم العربي التي سجلت متوسطًا قدره ٧٣٧٧ دولار، وسجل المتوسط العالمي ١٣ ألف دولار، وقد احتلت المرتبة ١٣٣ عالميًا من أصل ١٦٤ دولة، وصنفت بكونها من الاقتصادات التي تمر بفترات من النمو السلبي نتيجة تزايد احتمال الصراع (Miguel,eds:2004)، وأعلن وزير المالية أن الدولة عجزت عن دفع أجور موظفي الدولة، وهناك العديد من القطاعات الرئيسية المضربة عن العمل بما في ذلك المعلمين والموظفين والأطباء والسلطات القضائية وغيرهم، مما أدخل الدولة في حالة من الشلل (Bertelsmann Stiftung:2024,P.10).

وانخفض إجمالي الاحتياطي النقدي للدولة من ١٩٢,٥ مليون دولار عام ٢٠١١ إلى ١٨١,٤ مليون دولار عام ٢٠١٤، ليواصل انخفاضه نحو ١٧٧,٩ مليون دولار عام ٢٠١٧، احتلت معه السودان المرتبة ١٨٣ عالميًا من أصل ١٩٥ دولة.

وبلغ معدل التضخم ٢٠٦,٩٪ في عام ٢٠٢٣، بعد أن كان ٢٦,٣٪ في عام ٢٠١١، وهو من المعدلات المرتفعة جدًا، حيث لم يتجاوز المتوسط العالمي ٥,١٪، وفي الدول الهشة

والمتأثرة بالصـــراعات ٦٪، ودول الوطن العربي -٠,٢٪، ويعزى ذلك إلى أنه على الرغم من محاولة الحكومة لتثبيت سـعر صـرف الجنيه، ألا أعلنت في فبراير ٢٠٢٢ عن تعويم العملة، وارتفعت أسعار السلع بشكل كبير، وبلغ سعر الصرف في البنوك ٥٥ جنيهًا لكل دولار، ومع تعويم العملة تم إلغاء هذا السـعر وتم جعله مطابقًا لسـعر السـوق غير المشـروع عند ٣٧٥ جنيهًا مقابل الدولار، وفي يناير ٢٠٢٣ بلغ ســعر الصــرف ٥٩٠ جنيهًا مقابل الدولار، وهو انخفاض إضــافي بنســبة ٥٧٪، مما أدى إلى خســارة إجمالية للقوة الشــرائية مقابل الدولار الأمريكي بنســبة ٨٧٪ (Bertelsmann Stiftung:2024,P.22)، وارتفع الدين العام ليســجل ١٨٦,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٣.

(ب) الزراعة والموارد الغذائية:

على الرغم من أن الدول الهشــة تشــترك في العديد من القواســم المشــتركة، إلا اقتصــاداتها تختلف من حيث التكوين والحجم (Holden:2012,P.1)، وتعد الزراعة أمر بالغ الأهمية لاقتصاد السودان، حيث بلغت إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ١١,٢٪ من إجمالي مســاحة الأرض، وهي نســبة مرتفعة عن المتوســط العالمي والبالغ ١٠,٧٪، وعن المتوســط في الدول العربية والبالغ ١٠,٦٪، ومع ذلك فإن الإنتاجية منخفضــة نســبيًا، حيث تهيمن أنظمة الري المطري ســواء الآلية أو التقليدية على أكثر من ٩٠٪ من الأراضــي المزروعة، حيث تتبني الدولة "الاقتصاد الريعي"، فضلاً عن الاعتماد الكبير للمزارعين والرعاة على أنماط هطول الأمطار، جنبًا إلى جنب مع اعتماد الاقتصــاد بشــكل كبير على الزراعة يسهم في تعرض السودان المرتفع نسبيًا لتغير المناخ وتقلباته.

وقد انخفضت القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لتشكل ٥,٥٪ عام ٢٠٢٣، بعد أن ســجلت نحو ٢٧,٨٪ عام ٢٠١١، ويمثل القطاع الزراعي ٤١٪ من القوى العاملة، وهي نســبة مرتفعة حيث لا تتجاوز في المتوســط العالمي ٢٦٪ وفي الدول العربية ١٦٪، ويدل ذلك على بدائية الزراعة الســودانية حيث الاعتماد بالدرجة الأولى على الأيدي العاملة بدلاً عن توجيه فائض العمالة للصناعة وأوجه العمل الأخرى، ويعزز من ذلك انخفاض الإنفاق الحكومي على الزراعة من ٢١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧، ليصل إلى ٥,٥٩٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٣.

وعليه؛ فقد ارتفعت الواردات الغذائية من ١٧,٩٪ عام ٢٠١١ لتبلغ ٣٠٪ من إجمالي الواردات الســلعية عام ٢٠٢٣، وتعد نســبة مرتفعة، إذ لم يتجاوز المتوســط العالمي للواردات

الغذائية ٨,٦٪، وفي الدول الهشة ١٣,٢٪، وفي الدول العربية ١٣,٤٪، وتجدر الإشارة إلى عدم وجود إطار تنظيمي واضح من شأنه توضيح حقوق حيازة الأراضي الزراعية وتحديد مسارات الماشية، وغالبًا ما كانت سياسات التأميم وبيع الأراضي للزراعة الآلية والتي تم تطبيقها في السبعينيات والتسعينيات وحتي عام ٢٠١٣ تحابي المستثمرين في الخرطوم أو من خارج السودان على حساب المجتمعات المحلية، مما أدى إلى تفاقم هذه الضغوط بشكل أكبر، وعلى نحو مماثل كان فرض الحكومة المركزية للأنظمة البيئية لإدارة الموارد الطبيعية سببًا في كثير من الأحيان في استبعاد بل وإضعاف قدر كبير من أنظمة إدارة الموارد المحلية القائمة بالفعل، وعلى هذا النحو غالبًا ما تقوض هذه السياسات والاستثمارات سبل العيش المحلية، لا سيما للمجتمعات الرعوية من خلال تغيير حقوق الاستخدام العرفي للأراضي والآليات التقليدية لحل النزاعات، علاوة على ذلك فإن مثل هذه الاستثمارات تؤدي في بعض الأحيان إلى تقويض الأمن الغذائي في المنطقة المستهدفة، لأن المستثمرين الخارجيين غالبًا ما يزرعون المحاصيل للسوق الدولية وليس لتلبية الاحتياجات المحلية (Foong,eds:2020,P.15)، وعلى سبيل المثال أدى سوء الاستخدام والإفراط في استخدام موارد الأراضي والمياه في مناطق حزام السافانا في السودان من قبل المستثمرين خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي إلى تدهور الموارد الطبيعية، وما تلا ذلك من منافسة وصراعات في المنطقة مازالت آثارها محسوسة حتي الآن.

وبناءً على ما سبق فقد احتلت السودان وفقًا لمؤشر الجوع العالمي[١٣] المرتبة ١٠٣ من أصل ١٢٥ دولة شملها المؤشر عام ٢٠٢٣، وبدرجة بلغت ٢٧، مما يصنفها في مستوى الجوع الخطير والذي تتراوح درجته بين ٢٠- ٣٤,٩ وفقًا للمؤشر.

(ج) الصناعة:

لا توجد قوة سياسية بدون مقدرة صناعية، إذ لا يمكن أن تتواجد قوة عسكرية بدون مساندة من القوة الصناعية للتسلح، فضلاً عن دور الصناعة في وزيادة الإنتاجية والتقليل من نسب البطالة، مما يسهم في رفع مستوى معيشة السكان، ومن ثم تعزيز الاقتصادي الوطني.

وتعاني السودان من انخفاض نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ ٢٠,٣٪ عام ٢٠١١ ثم انخفض عام ٢٠٢٣ ليسجل ٥,٢٪ فقط، في حين سجل المتوسط العالمي ٢٦,٤٪ وسجلت الدول العربية متوسطًا قدره ٤٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما

تنخفض نسبة العمالة في الصناعة والتي لم تتجاوز ١٤٪ من إجمالي القوي العاملة عام ٢٠٢٠ مقارنة بنحو ٢٣,٨٪ عالميًا، و٢٤,٥٪ في الدول العربية من إجمال القوي العاملة.

(د) التجارة والاستثمارات الخارجية:

بلغت نسبة ما تسهم به التجارة السودانية في إجمالي الناتج المحلي ٢٨٪ عام ٢٠١١، انخفضت إلى ٢١٪ عام ٢٠١٤، وواصلت انخفاضها لتصل إلى ١٨٪ عام ٢٠١٧، ليواصل منحنى الانخفاض استمراره لتصل إلى ١٠٪ عام ٢٠٢٠، ثم إلى ٢٪ فقط عام ٢٠٢٣، وتعد نسبة ضئيلة للغاية مقارنة بما تشكله نسبة التجارة من الناتج المحلي العالمي، حيث سجلت ٦٣٪، وعلى مستوى الدول العربية سجلت ٦٢٪.

بلغت صادرات السلع والخدمات في السودان ١٢,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١١، انخفضت إلى ٧,٦٪ عام ٢٠١٤، وواصلت انخفاضها في السنوات التالية لتسجل ١,١٪ عام ٢٠٢٣، وتعد نسبة منخفضة للغاية مقارنة بالمتوسط العالمي والذي سجل ٢٩,٢٪، في حين سجل متوسط صادرات السلع والخدمات في الدول العربية ٣٥,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فقد انخفض مؤشر نمو الصادرات ليسجل ٤,٥٪ بعد أن سجل ٧٪ عام ٢٠١٤، ويعزى ذلك إلى احتجاج السودانيين والذي أدى إلى إغلاق ميناء بورسودان أحد أهم الموانئ البحرية في السودان على طول ساحل البحر الأحمر في خريف عام ٢٠٢٢، والذي يستحوذ على نحو ٩٠٪ من إجمالي حركة الصادرات والواردات السودانية، كما تم إغلاق ميناء حيدوب عام ٢٠٢٢، والذي لم يتجاوز انشاءه عامًا واحدًا، والمتخصص في تصدير الثروة الحيوانية إلى دول الخليج العربي والصين، بالإضافة إلى مينائي بشار ١، ٢، ونتيجة لذلك تكبدت الدولة خسائر اقتصادية تصل إلى ٢ مليون دولار يوميًا، واضطر المستوردون السودانيون إلى استخدام الموانئ البحرية المصرية ونقل البضائع برًا إلى السودان (Bertelsmann Stiftung:2024,PP.20-21).

ومن الأهمية بمكان أن هناك علاقة سلبية واضحة وكبيرة بين الهشاشة والاستثمار الأجنبي، حيث انخفضت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٢٠٪ عام ٢٠١١ إلى ١,١٠٪ عام ٢٠٢٣، في حين سجل متوسط الدول العربية ٢,٢٪ في العام نفسه.

ويعزز من ضعف حركة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي في السودان ما جاء في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال[١٤] والذي بلغ ١٧١ عام ٢٠٢٠، وهو معدل منخفض حيث

يعني انخفاض الدرجة قيمة سهولة في ممارسة أنشطة الأعمال وأن الإجراءات الحكومية ملائمة لأنشطة الأعمال والعكس، وصنفت بكونها تحت المعدل، في حين سجلت على مؤشر حرية الاستثمار[١٥] ما درجته ١٠٠/٥ عام ٢٠٢٤، احتلت بها المرتبة ١٧٢ عالميًا من أصل ١٧٥ ولا تسبق سوى كل من إرتيريا وكوريا الشمالية وفنزويلا، واحتلت المرتبة ١٥٨ على مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٢٣ حيث سجلت درجة ١٠٠/٣٣,٩.

وعليه، فإن انفتاح الاقتصاد السوداني على التجارة الخارجية مقيد بعدة عوامل منها؛ عدم الاستقرار السياسي والفساد والبيروقراطية المعقدة والقطاع المالي المنهار وارتفاع الضرائب والرسوم التجارية، وبحسب منظمة التجارة العالمية WTO فقد بلغ متوسط معدل الضريبة البسيط المطبق على السودان عام ٢٠٢١ نحو ٢١,٦٪، وهو معدل مرتفع للغاية، إذ لم يتجاوز في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٨,٣٪ (WTO:2021).

(هـ) مصادر الطاقة:

النفط "الاحتياطات المؤكدة": بلغت الاحتياطيات المؤكدة من النفط في السودان خمسة ملايين برميل، انخفضت إلى ١,٥ مليون برميل في الفترات التالية حتى عام ٢٠٢٠، ليبلغ معدل انخفاضها خلال فترة الدراسة -١١,٣٪، شكلت الاحتياطات المؤكدة السودانية من النفط نحو ٠,١٪ من إجمالي احتياطيات القارة الأفريقية.

النفط "الإنتاج": أخذ الخط البياني لإنتاج النفط في السودان في الانخفاض من عام لآخر، حيث بلغ إجمالي الإنتاج عام ٢٠١١ ٢٩١ ألف برميل/يوميًا، انخفض إلى ١٢٠ ألف برميل/يوميًا عام ٢٠١٤، ليواصل انخفاضه عام ٢٠١٧ حيث سجل ٧٠ ألف برميل/يوميًا، في حين لم يتجاوز الإنتاج ٦٣ ألف برميل يوميًا عام ٢٠٢٠، وتوقف الإنتاج عند حاجز ٥٧ ألف برميل/يوميًا عام ٢٠٢٣، وقد توقف نمو إنتاج النفط في السودان، ليبلغ معدل النمو في الإنتاج -٦,٩٪، في حين لم يتجاوز مساهمة السودان في إنتاج القارة الأفريقية ٠,١٪ عام ٢٠٢٣، ويعزى ذلك لكون معظم إنتاج النفط يقع بالقرب من الحدود المشتركة بين السودان ودولة الجنوب أو تمتد عبرهما، فضلاً عن عدم كفاية الاستثمارات، والنزاعات حول منطقة أبيي وحقل هجليج النفطي بين ولاية جنوب كردفان في السودان وولاية الوحدة في جنوب السودان، واستمرار عدم الاستقرار السياسي في الدولة نتيجة الاقتتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مما يزيد من ضعف البنية التحتية للنفط أو إتلافها ويقلل من الإنتاج.

ويوجد في السودان ثلاث مصافي نفط وثلاثة مصانع تكرير وهي مصافي صغيرة، ومع ذلك فقد تم إغلاق معظم هذه المرافق أو إخراجها من الخدمة، فقط مصفاة الجيلي، وهي أكبر مصفاة في

الدولة تقع على بعد ٤٥ ميلاً شمال الخرطوم، ومصنع الأبيض للتكرير، وعلاوة على ذلك فإن الوضع التشغيلي للمصفاة غير واضح لتأثرها بأضرار جسيمة جراء الاشتباكات العنيفة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع (EIA:2024,P.9). وتجدر الإشارة إلى أن السودان لا ينتج ولا يستهلك أي غاز طبيعي، وينطبق الوضع ذاته على الفحم.

(و) النقل والمواصلات:

تسهم شبكات النقل والمواصلات في تعميق التماسك الوطني بين السكان وشعور السكان بالترابط والانتماء، حيث تقوم بعملية الربط بين جميع أجزاء الدولة مما يمكن الحكومة المركزية من بسط سيطرتها على كل أجزاء الوحدة السياسية، مما يصب في وحدة الدولة، فضلاً عن دورها في نقل السكان والموارد الاقتصادية من وإلى مراكز الإنتاج والاستهلاك والتصدير، ويوضح الشكل (٢٩) شبكة النقل والمواصلات في الدولة السودانية.

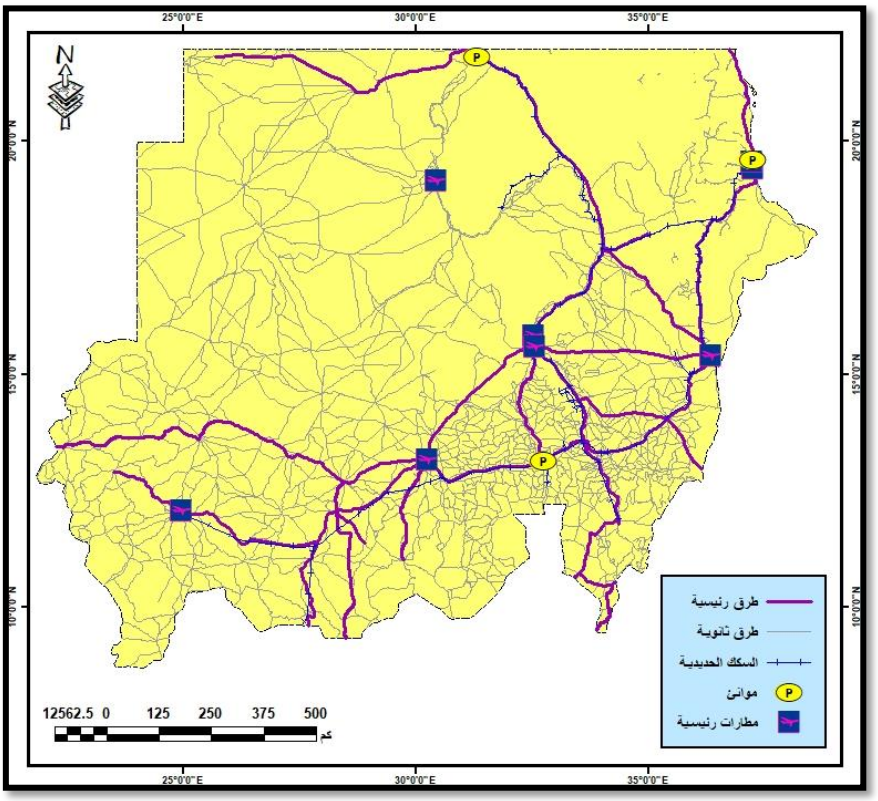

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على بيانات https://diva-gis.org

شكل (٢٩) شبكة النقل والمواصلات في السودان

ويتضح من خلال دراسة الشكل السابق ما يلي:

بلغ إجمالي أطوال الطرق في السودان ٣١ ألف كم، شكلت الطرق الممهدة ٨٠٠ كم، بنسبة بلغت ٢٦٪، في حين بلغت الطرق غير الممهدة ٢٣٠٠ كم، شكلت ٧٤٪ من إجمالي الطرق، وتحتل المرتبة ٨٢ عالميًا في أطوال الطرق، وعليه؛ يبلغ متوسط ما يخدمه الكيلومتر الطولي من المساحة[١٦] بالدولة نحو ٦٠,٠٥ كم٢، وهو نسبة مرتفعة للغاية حيث تصدرت دول جوارها السبع، تلتها الدولة الليبية بنحو ٤٣,٨٠كم٢، وجاءت تشاد في المرتبة الثالثة، ثم أفريقيا الوسطى، وحلت كل من إثيوبيا وإرتيريا في المرتبة الخامسة والسادسة بنحو ٩,١٩كم٢، ٧,٣٥كم٢ على الترتيب، في حين أن مصر تعد أفضل دول المنطقة من حيث نسبة ما يخدمه الكيلومتر الطولي من المساحة بنحو ٣,٠٢كم٢.

وعاد الوضع ليكرر نفسه مجددًا في مؤشر متوسط ما يخدمه الكيلومتر الطولي من الطرق للسكان[١٧]، حيث بلغ في السودان نحو ١٥٩٢,٢ نسمة، تصدرت بها دول منطقتها، حيث تلتها إثيوبيا بنحو ١٠٥٢ نسمة، ثم تشاد ٤٥٦,٩ نسمة، ومصر ٣٤٦,٥ نسمة، وأفريقيا الوسطى ٢٣٩,٢ نسمة، وإرتيريا ٢٣٤,٣ نسمة، وليبيا ١٨٦,١نسمة، وجنوب السودان ١٠٠,١ نسمة، ويعزى ذلك إلى اتساع مساحة الدولة وزيادة المساحات الصحراوية من جهة، وضعف شبكات الطرق من جهة أخرى.

بلغ إجمالي خطوط السكك الحديدية ٢٧٤٧ كم، وبلغت نسبة ما يخدمه الكيلومتر الطولي من السكك الحديدية للمساحة ٦٧٧,٦ كم٢، وهي نسبة مرتفعة للغاية حيث لم تتجاوز على المستوى العالمي ٧,٧ كم٢، في حين بلغت نسبة ما يخدمه الكيلومتر الطولي من السكك الحديدية للسكان ١٧٩٦٨ نسمة.

بلغ عدد المطارات في السودان ٧٤ مطارًا، مما يعني أن لكل مليون من السكان ٢,١ مطار، في حين بلغ المتوسط العالمي ٥,٩ مطارًا/مليون نسمة، وبلغ عدد المطارات لكل مليون كم٢ نحو ٤٣ مطار مقارنة بنحو ٢٨١ مطار/مليون كم٢ عالميًا.

ويشير الوضع السابق إلى مدى الضعف الذي يعتري البنية التحتية للنقل والمواصلات في السودان، مما يعوق الدولة عن السيطرة على جميع أجزائها، وأثر ذلك على نشوء نزعات انفصالية في أجزاء متعددة من الدولة.

(٤) العوامل السياسية:

منذ حصول السودان على الاستقلال من الحكم البريطاني عام ١٩٥٦، شهدت الدولة نمطًا متكررًا من الحكومات الديمقراطية قصيرة العمر تليها الأنظمة العسكرية الطويلة الأمد، مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي وانتشار الصراعات المسلحة، وقد تأثر الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في السودان إلى حد كبير بالزعماء التقليديين الذين تم تمكينهم في ظل الحكم البريطاني، إضافة إلى حلفائهم مثل المتعلمين والتجار وشيوخ القبائل، وبمرور الوقت استمر هؤلاء الأفراد في الحفاظ على قبضتهم على الثروة والسلطة، وهذا الوضع الذي لا يزال قائمًا حتي يومنا هذا.

وقد أدت السياسات الحكومية في السودان إلى تعميق الاحتكاكات بين الطوائف، وتعزيز الرغبات الانفصالية في المناطق الطرفية، وخاصة في الجنوب، وللحفاظ على السلطة طورت الحكومات المتعاقبة نظامًا شخصيًا كان من شأنه إضعاف المجتمع المدني وإنشاء شبكة من المحسوبية خاصة في قطاع الأمن، ومن المفارقات أن تركيز موارد السودان في قطاع الأمن أدى إلى تفاقم الوضع العام في الدولة، مع زيادة التحديات الأمنية ونقص الإنفاق الاجتماعي في المناطق الطرفية وارتفاع وتيرة الاحتجاجات الشعبية ضد النظام (Foong,eds:2020,P.5).

وعليه؛ ترتبط العديد من الصراعات بالانقسامات والتوترات القوية بين المركز السياسي السوداني في الخرطوم وأطرافه، والتي تنظر إلى حكم الخرطوم على إنه استبدادي، وكثيرًا ما أعربت مجموعات سكانية في المناطق الطرفية عن مظالمها بشأن التنمية والحكم غير المتكافئة في الدولة، وفي الوقت نفسه؛ فإن العديد من الصراعات لها جذور محلية، وخاصة التوترات حول الموارد الطبيعية والسلطة وسبل العيش والهوية (Foong,eds:2020,P.5).

وقد تشكل الوضع الحالي نتيجة لحرب أهلية طويلة بدأت في جنوب السودان كتمرد ضد الحكم البريطاني في عام ١٩٥٥، ومن هذه الحروب الأهلية نشأت حركة تحرير قاتلت الحكومات المركزية المتعاقبة وإن تخللتها فترات من السلام من عام ١٩٧٢: ١٩٨٣ (Bertelsmann Stiftung:2024,P.5). واندلعت صراعات عنيفة بين الجنوب والشمال تم تصنيفها على أنها حرب دينية عرقية، والتي انتهت بانفصال الجنوب رسميًا عام ٢٠١١، واندلعت صراعات أخرى في مناطق دارفور وكردفان والنيل الأزرق بدعوى التهميش، فضلاً عن الحرب في منطقة دارفور منذ عام ٢٠٠٣ عندما بدأت مجموعتان متمردتان – حركة تحرير السودان SLM وحركة العدل والمساواة JEM– في قتال الحكومة السودانية، وعزى ذلك إلى النزاعات حول الموارد الأرضية

والمياه بين الرعاة شبل الرحل والمزارعين، وردت الحكومة بحملة تطهير عرقي ضد السكان غير العرب في دارفور، مما أدى إلى مقتل مئات الآلاف من المدنيين وتشـــريد الملايين، ولا يزال الصـراع مع الجماعات المسـلحة مسـتمرًا في دارفور على الرغم من التوقيع على اتفاقيتي سـلام بارزتين: اتفاق سـلام دارفور عام ٢٠٠٦، ووثيقة الدوحة للسـلام في دارفور DDPD عام ٢٠١١، حيث حاولت كلا الاتفاقيتين معالجة تقاســم الســلطة والثروة وترتيبات وقف إطلاق النار بين الحكومة المركزية والمجموعات الإقليمية (Foong,eds,P.7)، ويســتمر الصــراع كذلك على طول الحدود في جنوب كردفان ولا ســيما في أبيي، وفي ديســمبر ٢٠١٨ تحولت الاحتجاجات في الخرطوم، التي اندلعت بسبب تدهور الوضع الاقتصادي بسرعة لتشمل أجزاء كبيرة من الدولة، وبعد فشل الجهود العنيفة لقمع المتظاهرين تم إنشاء المجلس العسكري الانتقالي TMC لحكم الدولة لمدة عام، واندلعت الاحتجاجات مرة أخرى، إذ اعتبر المتظاهرين المجلس العسكري الانتقالي من بقايا النظام القديم، وعُقد اتفاق جديد في أغسطس ٢٠١٩ أفضى إلى إنشاء حكومة مؤقتة جديدة لتقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين مع الالتزام بالانتقال إلى التمثيل الديمقراطي في غضون ثلاث سنوات (Stevens,eds:2020,P.1).

وواجهت المرحلة الانتقالية الســودانية انتكاســات كبيرة أدت إلى اســتيلاء الجيش على السلطة في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، واحتجت قبائل البجا في شرق السودان على تهميشها في اتفاقية جوبا للسلام التي تم توقيعها في أكتوبر ٢٠٢٠، وذلك بإغلاق ميناء بورسودان الرئيسي، فضلاً عن الطريق السريع الفيدرالي المؤدي إلى العاصمة الخرطوم، مما أدى إلى شل الاقتصاد وعرقلة العديد من السلع الاستراتيجية مثل القمح والوقود والأدوية، مما وضع ضغوطًا كبيرة على الحكومة الانتقالية، وتضـــاعف الضـــغط بســـبب العوامل الدولية والإقليمية، وأبرزها كوفيد-١٩، والحرب الروســـية الأوكرانية وحرب تيجراي وفترات الفيضـــانات الســـنوية لنهر النيل (Bertelsmann Stiftung:2024,P.3)، وبلغت الانقسامات بين المدنيين بعضهم البعض وبين العسكريين ذروتها في أواخر صيف ٢٠٢١، وفي الوقت نفسه انشق ما يقرب من ٢٠ كيانًا، بما في ذلك الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة عن قوى الحرية والتغيير – المجلس المركزي (FFC-CC) –وشكلت قوى الحرية والتغيير الوفاق الوطني (FFC-NA)، وفي وقت لاحق انضـــمت قوى الحرية والتغيير– الوفاق الوطني إلى أحزاب ســـياســـية أخرى، مثل الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب البعث الســـوداني، لتأســـيس قوى الحرية والتغيير – الكتلة الديمقراطية في نوفمبر ٢٠٢٢، وبذلك انتهت الشراكة بين المدنيين والعسكريين، وتم اعتقال العديد من القادة السياسيين المدنيين، ودعت عدة قوى سياسية إلى العصيان المدني، وبدأ العديد من السكان في الاحتجاج المستمر حتى الآن.

وتجدر الإشارة إلى إنه تم توقيع اتفاقية إطارية في ٥ ديسمبر ٢٠٢٢ بين الجيش وقوى التغيير، وتم الاتفاق على نقل السلطة إلى حكومة مدنية، ودمج قوات الدعم السريع[١٨] في الجيش والشروع في إصلاحات داخل مؤسسات الشرطة والعدل، وتنفيذ اتفاقية جوبا، وحل القوى الاقتصادية للنظام السابق، وإعادة صياغة الدستور والتحضير للانتخابات العامة، ومع ذلك؛ بحلول ٣١يناير ٢٠٢٣ كان الجيش قد تولى السيطرة الكاملة على السودان وأعاد المؤسسات التحويلية السابقة، مثل "مجلس السيادة" والمؤلف بالكامل من ممثلي الجيش (Bertelsmann Stiftung:2024,P.4). ولا يزال الوضع السياسي -حتى الآن- في السودان هشًا، ومهددًا باستمرار عدم الاستقرار السياسي والتدخل السياسي في الشئون المدنية.

وأسهمت بعض العوامل والمؤشرات السياسية في هشاشة الدولة ومنها تراجع شرعية الحكم، وعدم الاستقرار الداخلي، وحرية التعبير وحقوق الإنسان، والفساد السياسي، وهي ما يوضحها الجدول (٢١).

جدول (٢١) العوامل السياسية المؤثرة في هشاشة السودان في الفترة ٢٠١١- ٢٠٢٣م

	المؤشرات	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠٢٠	٢٠٢٣	الترتيب
الديمقراطية والمشاركة السياسية	الديمقراطية الانتخابية		٠,٢٥	٠,٢٧	٠,١٨	٠,١٧	١٧٩/١٦٧
	الديمقراطية الليبرالية		٠,٠٨	٠,١١	٠,٠٨	٠,٠٧	١٧٩/١٦٧
	المشاركة الديمقراطية		٠,٠٩	٠,١٠	٠,١١	٠,٠٩	١٧٩/١٤٩
	الديمقراطية التداولية		٠,٠٨	٠,١١	٠,١٦	٠,١٦	١٧٩/١٦٧
	المساواة الديمقراطية		٠,٠٧	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٢١	١٧٩/١٧٢
الحريات	حرية التعبير		٠,١٨	٠,٢٣	٠,٤٥	٠,٤٢	١٨٠/١٤٩
	حقوق الإنسان	٠,١٨	٠,١٩	٠,٢٣	٠,٣٢	٠,٢٤	
	مؤشر الحرية					٣,٨١	١٦٥/١٦٣
	حرية الصحافة					٧١,١٣	١٨٠/١٧٤
	الحرية الدينية					٤,٠	١٦٢/١٦٠
	الحريات المدنية	٧	٧	٧	٦	٦	١٨٣/١٧٩
الفساد والاستقرار السياسي	الفساد السياسي		٠,٧٩	٠,٦٦	٠,٥٥	٠,٤١	١٧٩/١٦٢
	مدركات الفساد	١٣	١١	١٦	١٦		١٨٠/١٦٢
	شرعية الدولة			٩,٨	٩,٣	٩,٤	١٧٧/١٥
	الاستقرار السياسي		-٢,١٦	-١,٩٧	-١,٦٦	-٢,٠٠	١٩٣/١٨٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على: (Nord,eds:2024)، (V-Dem:2024)، (Herre,eds,:2023)، (HFI:2024)، (FSI:2024)

ومن خلال دراسة الجدول السابق، يمكن الخروج بالنتائج التالية والتي أسهمت في هشاشة الدولة السودانية:

(أ) الديمقراطية والمشاركة السياسية:

ويعبر عن هذا العامل خمسة مؤشرات، تمثل أولها في مؤشر الديمقراطية الانتخابية[١٩]، وبلغت درجته في السودان ٠,٢٥ عام ٢٠١٥ ارتفعت عام ٢٠١٧ لتبلغ ٠,٢٧، ثم عادت للانخفاض مسجلة ٠,١٨ عام ٢٠٢٠، وبلغت في عام ٢٠٢٣ ما درجته ٠,١٧ لتصنف وفقًا لذلك ضمن الأنظمة الاستبدادية غير الانتخابية، واحتلت المرتبة ١٦٧ عالميًا من أصل ١٧٩ دولة شملها المؤشر، وجاء ثاني المؤشرات في الديمقراطية الليبرالية[٢٠]، وانخفضت قيمة المؤشر بنحو -٠,٠١ في عام ٢٠٢٣ حيث بلغت ٠,٠٥ عما كانت عليه عام ٢٠١١، مما يعني عدم ديمقراطية السودان من خلال القيود المفروضة على الحريات المدنية والقضاء، واحتلت السودان مرتبة متدنية عالميًا، إذ احتلت المرتبة ١٦٧ من أصل ١٧٩ دولة شملها المؤشر.

وبلغت قيمة مؤشر المشاركة الديمقراطية[٢١] ٠,٠٩ عام ٢٠٢٣، مما يضع السودان في مرتبة متأخرة من حيث قدرة المواطنين في المشاركة في الحياة السياسية، حيث احتلت المرتبة ١٤٩ عالميًا من أصل ١٧٩ دولة، وجاء مؤشر الديمقراطية التداولية[٢٢]، ليؤكد الوضع المتدني للوضع الديمقراطي والمشاركة السياسية في السودان، حيث سجل درجة بلغت قيمتها ٠,١٦، في المرتبة ١٦٧ عالميًا من إجمالي ١٧٩ دولة شملها المؤشر.

وانخفضت قيمة مؤشر "المساواة الديمقراطية" في السودان لتسجل ٠,٢١ عام ٢٠٢٣، احتلت المرتبة ١٧٢ عالميًا من أصل ١٧٩ شملها المؤشر، ويعزى ذلك إلى التفاوتات المادية وغير المادية والتي تمنع ممارسة الحقوق والحريات الرسمية، وتقلل من قدرة المواطنين من جميع الفئات الاجتماعية على المشاركة، حيث تتحقق المساواة الديمقراطية عندما يتم حماية حقوق وحريات السكان بالتساوي بين جميع الفئات الاجتماعية، ويتم توزيع الموارد بالتساوي بين جميع الفئات الاجتماعية، فضلاً عن تمتع المجموعات السكانية المتباينة بفرص متساوية للوصول إلى السلطة، وهو الأمر الذي لا يتحقق في السودان وعبرت عنه قيمة المؤشر.

(ب) الحريات:

وجاءت جميع مؤشرات هذا المتغير متدنية، والتي تعبر عن قدرة السكان على مناقشة المسائل السياسية في المجال العام والصحافة ووسائل الاعلام الحرة، وقدرتها على تقديم

وجهات نظر سياسية مختلفة، وحرية التعبير الأكاديمي والثقافي (V-dem:2024)، حيث سجل مؤشر حرية التعبير[٢٣] ٠,٤٢، احتلت به السودان المرتبة ١٤٩ عالميًا من أصل ١٨٠ دولة شملها المؤشر عام ٢٠٢٣، في حين سجلت قيمة مؤشر حقوق الإنسان ٠,٢٤، مما يعني أن حقوق الانسان في السودان تحظى بحماية ضعيفة، حيث يقيس المؤشر مدى تمتع السكان بالحرية من التعذيب الحكومي والقتل السياسي والعمل القسري، ومدى تمتعهم بحقوق الملكية والتنقل والدين والتعبير وتكوين الأحزاب والجمعيات.

وصنف السودان وفقًا لمؤشر حرية التعبير كونها "غير حرة"، حيث سجلت ٣,٨١ درجة، احتلت به المرتبة ١٦٣ من إجمالي ١٦٥ دولة شملها المؤشر عام ٢٠٢٣، في حين حلت في المرتبة ١٧٤ عالميًا من أصل ١٨٠ دولة شملها مؤشر حرية الصحافة، إذ سجلت درجة مقدراها ٧١,١، وبهذا تصنف "بوضع خطير للغاية". وتقلصت للغاية الحريات الدينية حيث حلت في المرتبة ١٦٠ عالميًا من إجمالي ١٦٢ دولة شملها مؤشر الحرية الدينية بدرجة بلغت ٤، وينطبق الوضع على الحريات المدنية والتي سجلت ٦ درجات احتلت به المرتبة ١٧٩ من أصل ١٨٣ دولة شملها المؤشر عام ٢٠٠٣، مما يدل على تدني مجال الحريات العامة في السودان.

(ج) الفساد والاستقرار السياسي:

إن تصور الفساد يشكل عامل خطر يساهم في الهشاشة السياسية، فالفساد الفعلي قد يغذي المظالم ويزيد من المطالبات بالتغيير السياسي الذي قد يؤدي إلى العنف السياسي والاضطرابات الاجتماعية، كما يمكن للفساد أن يغذي الجشع، والذي قد يوفر الدوافع لمجموعات المعارضة لمحاولة الاستيلاء على الدولة من خلال وسائل عنيفة، وللدولة لاستخدام وسائل عنيفة لقمع المعارضة (Le Billon: 2003).

وتعاني السودان من المحسوبية السياسية، وهي عامل مؤثر يسهم في هشاشة الدولة وتعد شكل من أشكال "التشويه السياسي" ومختلف عن الفساد السياسي، وللمحسوبية تأثير سلبي على التنمية طويلة الأجل، كونها تفضل التحويلات الاستراتيجية قصيرة الأجل إلى أجزاء محددة من السكان في مقابل الأصوات والدعم السياسي، وغالبًا ما تأتي هذه الممارسة على حساب السلع العامة طويلة الأجل، مثل أنظمة الصحة والتعليم، وتسهم في تفاقم التفاوتات الرأسية والأفقية، وتؤدي المحسوبية أيضًا إلى خفض المنافسة السياسية، مما يسهم بشكل كبير في هشاشة الدولة (Bardhan, Mookherjee:2012).

وقد تم قياس هذا المتغير من خلال أربعة مؤشرات أولهما الفساد السياسي، والذي احتلت به السودان مرتبة متدنية عالميًا، حيث جاءت في الرتبة ١٦٢ من إجمالي ١٧٩ دولة شملها التقرير، إذ سجلت درجة قيمتها ٠,٤١ عام ٢٠٢٣، وجاء الوضع ليؤكد ذلك الوضع في مؤشر مدركات الفساد، حيث احتلت الرتبة ذاتها بدرجة بلغت ١٦ عام ٢٠٢٣، وفيما يخص شرعية الدولة فقد سجلت السودان وفقًا لأحدث قيمة لعام ٢٠٢٣ ٩,٤، احتلت به المرتبة الـ١٥ من حيث ضعف شرعية الدولة، مما يؤشر إلى ضعف مستوى ثقة السكان في مؤسسات الدولة وعملياتها، وتجلت آثار غياب تلك الثقة في المظاهرات العامة الحاشدة والعصيان المدني المستمر وظهور التمردات المسلحة وارتفاع مستويات الفساد والاستغلال وتهميش جماعات المعارضة أو اضطهادها أو استبعادها (FSI:2024).

وبناءً على ما سبق تعاني السودان من ضعف مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف[٢٤]، حيث سجلت -٢ عام ٢٠٢٣، بانخفاض قدره -١,٩٩ عن عام ٢٠٢١، جاءت معه في المرتبة ١٨٢ عالميًا من إجمالي ١٨٢ دولة شملها المؤشر، ويعزى ذلك ارتفاع وتيرة العنف والإرهاب بدوافع سياسية.

وعليه؛ يمكن القول إن للعوامل السياسية- ضمن عوامل عديدة- أثرًا مهمًا ومؤشرًا دالاً على مدى عدم الاستقرار الذي تعاني منه السودان ويدفعها نحو الهشاشة، حيث اتضح من دراسة العوامل السياسية للدولة السودانية اتجاه جميع درجاتها نحو الانخفاض، مما يعني خفضًا في قوة الدولة ووزنها السياسي.

(٥) انفصال جنوب السودان:

تشكل دولة الجنوب العمق الاستراتيجي الرئيس للسودان، وكان لانفصالها تداعيات جيوبوليتيكية كبيرة على دولة السودان، ومنها:

(أ) الموقع الجغرافي: قلص الانفصال امتداد دولة السودان صوب الأقاليم المدارية باقتصاداتها المختلفة، إذ كان يمتد نحو ١٨ دائرة عرضية جعلت منه -سابقًا- قلبًا للقارة الأفريقية وحلقة للوصل بين الدول العربية من ناحية والدول الأفريقية من ناحية أخرى، واختفت كل من كينيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية من الخريطة السياسية لدولة السودان كدول مجاورة، وأصبحت تمثل حدودها مع دول الجنوب أطول الحدود السياسية بين دولتين في القارة الأفريقية، وتوسطت جمهورية أفريقيا الوسطى الدولتين من جهة الغرب، في حين توسطت إثيوبيا

الدولتين شـــرقًا، مما قد يغير من موازين القوى الإقليمية في المنطقة لما للدولة الوليدة من إيديولوجيات مختلفة.

(ب) المساحة: بلغت مساحة السودان قبل انفصال دولة الجنوب ٢,٥ مليون كم٢، تقلصت إلى قرابة ١,٨مليون كم٢، مما يعني أنها فقدت ٢٥,٠٥٪ من إجمالي مســـاحته بعد الانفصـــال، وجاءت في المرتبة الثالثة عربيًا بعد كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية.

(ج) السكان: انحدر عدد السكان نتيجة الانفصال إلى ٣٥,٣ مليون نسمة، منخفضًا بنحو ٢١,٧٥٪ عما كان عليه قبل الانفصـــال، حيث فقد قرابة ٩,٨ مليون نسـمة عام ٢٠١١، مما سبب مزيدًا من الخلل السكاني بين السودان وجاراتها ودفع نحو مزيد من الانحدار السكاني.

(د) التداعيات الاقتصـــادية: فقد الســـودان نتيجة انفصـــال دولة الجنوب ٢٥٪ من إجمالي الأراضي الزراعية، حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية عام ٢٠١١ نحو ١٣٧٢٤٦٢ كم٢، انخفضـــت إلى ١١١٤٦٦٠ كم٢ بعد الانفصـــال، مما يعني قرابة ربع مصـــادر إنتاج الغذاء الرئيسية، وما تبع ذلك من ارتفاع مؤشر الجوع في السودان وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وفقد السودان ٧٣٣١٢,٣ كم٢ من مساحة ثروته الغابية (The World Bank:2024)، شكلت ٢٧,٠٩٪ من إجمالي الثروة الغابية قبل الانفصـــال، وانخفض مجموع ما تســـهم به الموارد الطبيعية في الناتج القومي بنســـبة بلغت ٢٣,٨٠٪ عام ٢٠٢٠، حيث بلغت ١٦,٨٪ عام ٢٠١١، انخفضت إلى ١٢,٨٠٪ عام ٢٠٢٠.

(هـ) المواد النفطية: انخفضـــت مســـاهمة إيرادات المواد النفطية من إجمالي الدخل القومي قبل الانفصـــال من ١٥,١٠٪ إلى ٣,٣٠٪ عام ٢٠٢١ (The World Bank:2024)، حيث شـــكلت صادرات البترول السودانية قبل الانفصال ٩٥٪ من إجمالي صادرات الدولة، مما أدى إلى تقلص حجم موازنة الدولة وضغط النفقات العامة والتأثير سلبًا على خدمات البنية الأساسية ورفع الدعم عن السلع الأساسية ووقف الاستيراد، ووفقًا لبيانات البنك الدولي فقد ارتفع معدل التضخم إلى ٢٠٦,٩٪ سنويًا عام ٢٠٢٣، في حين لم يتجاوز ٢٧٪ عام ٢٠١١، مما كان سببًا مباشرًا في ارتفاع الأسعار وانخفاض المستوى المعيشي وأفضى إلى مظاهرات عام ٢٠١٨.

(و) التداعيات الأمنية: فتح انفصـال دول الجنوب الباب أمام المزيد من النزعات الانفصـالية لسكان بعض الولايات السودانية كما هو الحال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، فضلاً عن زيادة الاضـــطرابات في الولايات الشـــمالية المطالبة بالحكم اللامركزي، فضـــلاً عن دعم

الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان للحركات الانفصالية في مختلف أنحاء السودان مثل الحركات المتمردة في دارفور والتي تطالب باقتسام كل من الثروة والسلطة.

(ز) النزاعات الحدودية: تشهد الحدود بين الدولتين تواجدًا عسكريًا، إذ لم يتم التوصل لاتفاق بشأن الحدود بينهما، وإن حُسم ترسيم قرابة ٨٠٪ من الحدود نظريًا، مما أوجد مناطق نزاعات حدودية بين الدولتين، تتمثل في كل دبة الفخار وجبل المقينص وكاكا التجارية وكافي كينجي "حفرة النحاس" وسماحة وهجليج ومنطقة أبيي.

رابعًا: تداعيات هشاشة دولة السودان:

تفضي هشاشة الدولة إلى تحديات عدة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، فالمشاكل المرتبطة بالدول الهشة مثل الإرهاب والحروب الأهلية والفقر وانتهاكات حقوق الإنسان تهدد السلام والأمن على المستويين الإقليمي والدولي، فالحروب الأهلية التي تصاحب في كثير من الأحيان هشاشة الدولة وانهيارها يمكن أن تمتد بسهولة إلى الدول المجاورة من خلال حركة اللاجئين والمتمردين ودعمهم، ولهشاشة الدولة أيضًا آثار سلبية على النمو الاقتصادي في الدولة والدول المجاورة من خلال خلق استثمارات إضافية لاستيعاب اللاجئين وانتشار الأمراض والأوبئة، ويرى البعض أن الدول المجاورة لدولة هشة من المرجع أن تشهد مستويات أعلى من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات والحروب الأهلية، إضافة إلى احتمال انتقال فشل الدولة نفسه إلى دول أخرى (Beyene:2020,P.17).

ويمكن للدول الهشة أن تزعزع استقرار الأمن الإقليمي والعالمي، إذ إن إمكانات زعزعة الاستقرار بها تتجاوز حدودها، وتعمل الدول الهشة كنقاط عبور للتجارة غير المشروعة في إنتاج المخدرات والإتجار بها والإرهاب الدولي وانتشار الجريمة، مما يشكل أرضًا خصبة للتطرف وإيواء الجماعات الإرهابية والاجرامية المنظمة وازدهار العنف (Faust,eds:2013,P.9).

(١) على المستوى المحلي:

(أ) النزاعات المسلحة:

تعد النزاعات المسلحة المحصلة النهائية لهشاشة الدولة، ومع ذلك فهي ليست مجرد نتيجة للهشاشة، بل يمكن أن تكون أيضًا عاملاً دافعًا للهشاشة سواء الحالية أو المستقبلية، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الضغط على المؤسسات السياسية، والتوترات الاجتماعية التي كثيرًا ما تبرز نتيجة للصراع العنيف (Vallings, Moreno:2005,P.2)، ويعرف النزاع المسلح بأنه حالة من عدم التوافق المتنازع عليها تتعلق بالحكومة أو الإقليم، حيث يؤدي استخدام القوة المسلحة بين طرفين أحدهما على الأقل حكومة دولة ما إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٥ شخصًا بسبب المعارك في سنة تقويمية واحدة (Mata, Ziaja:2009,P.7).

قد يُنظر إلى النزاعات المسلحة باعتبارها سببًا أو عرضًا أو نتيجة للهشاشة، وهو ما يفسر سبب كونها بُعدًا رئيسيًا من أبعاد أغلب مؤشرات الدول الهشة، حيث يؤدى فشل الدول إلى اضطرابات أهلية وعنف طائفي وصراع مسلح، وعندما لا تقدم الدولة الخدمات الأساسية التي من المفترض أن تقدمها، أو عندما تكون سلطتها محدودة أو تمارس بشكل تعسفي، أو عندما يتم التشكيك في شرعيتها بشكل منهجي، فإن العقد الاجتماعي والثقة العامة يضعفان إلى الحد الذي يتحول فيه الاستياء العام بسهولة إلى نزاع عنيف من جانب قطاعات المجتمع، وفي محاولة لاستعادة النظام؛ كثيرًا ما ترد الدولة بالعنف على العنف الناجم عن إخفاقاتها (Mata, Ziaja:2009,P.7).

تقوض النزاعات المسلحة سلطة الدولة وشرعيتها وتحد من آفاق التنمية وتعد سببًا رئيسيًا للهشاشة، ومع ذلك فإن الدول الضعيفة أو الهشة بسبب انخفاض وضعها الإنمائي، يمكن أن تؤدي في حد ذاتها إلى الصراعات وما يترتب على ذلك من حلقة مفرغة من الهشاشة إلى الصراع، ومن الصراع إلى الهشاشة، وهكذا العلاقة السببية بين هشاشة الدولة وفشلها والصراع متعدد الاتجاهات (Naudé,ede:2008,P.3). فالصراع والهشاشة يغذيان بعضهما البعض، ويوضح الشكل (٣٠) التطور العددي للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة ٢٠١١-٢٠٢٣م.

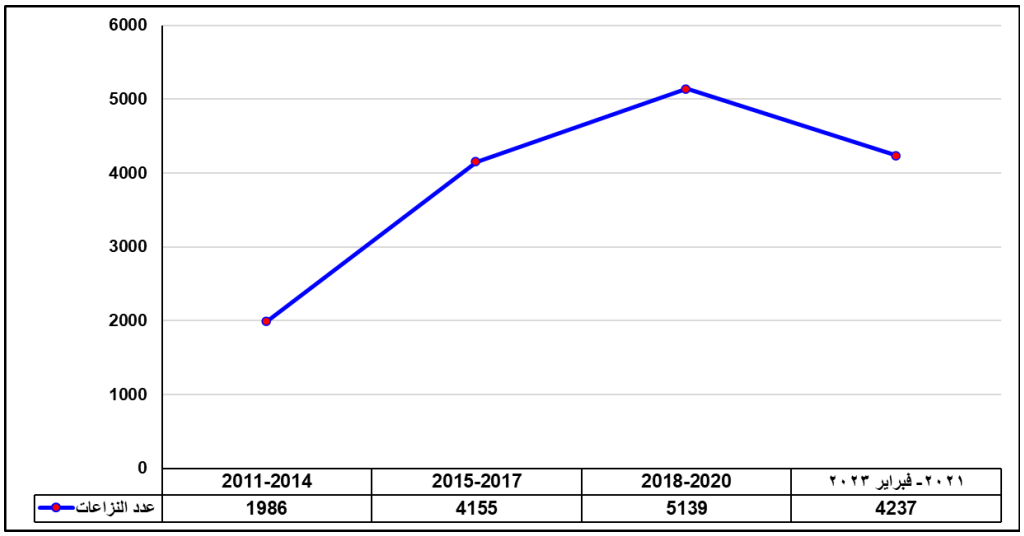

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات (ACLED:2023).

شكل (٣٠) التطور العددي للنزاعات المسلحة في السودان خلال الفترة ٢٠١١– ٢٠٢٣

ويتضح من خلال الشكل السابق ارتفاع عدد النزاعات المسلحة في السودان في الفترة ٢٠١١– ٢٠٢٣، إذ بلغت ١٥٥٥٧ نزاعًا مسلحًا، واحتلت الفترة ٢٠١٨– ٢٠٢٠ المرتبة الأولى من إجمالي النزاعات المسلحة في السودان خلال فترة الدراسة بعدد نزاعات بلغ ٥١٣٩ شكلت ٣٣,١٪ من إجمالي النزاعات المسلحة خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك إلى بدء المظاهرات المناهضة للنظام الحاكم منذ عام ٢٠١٨ وارتفاع وتيرتها، تلتها الفترة (٢٠٢١– فبراير ٢٠٢٣) بإجمالي نزاعات ٤٢٣٧ وبنسبة ٢٧,٣٪، وهي مرشحة للارتفاع والتزايد نتيجة استمرار حدة النزاعات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وحلت الفترة ٢٠١٥– ٢٠١٧ في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ٢٦,٧٪، وجاءت الفترة التي أعقبت انفصال دولة الجنوب والممتدة من ٢٠١١– ٢٠١٤ في المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث عدد النزاعات المسلحة بإجمالي ١٩٨٦ نزاعًا مسلحًا، شكلت ١٢,٨٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في السودان خلال الفترة ٢٠١١– ٢٠٢٣.

ويختلف التوزيع الجغرافي للنزاعات المسلحة في السودان، ويتفق ذلك مع طبيعة النزاعات وأنماطها[٢٦]، حيث يرتفع نمط معين من النزاعات على حساب أنماط أخرى، ولبيان ذلك؛ يوضح الجدول (٢٢) والشكل (٣١) التركز الموقعي للنزاعات المسلحة في الولايات السودانية في الفترة ٢٠١١– ٢٠٢٣م.

جدول (٢٢) التوزيع الجغرافي للنزاعات المسلحة في السودان وتركزها الموقعي خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠٢٣

أنماط النزاعات / الولايات	المعارك		الاحتجاجات		العنف ضد المدنيين		التطورات الاستراتيجية		أعمال الشغب		انفجارات/عنف عن بعد		الإجمالي
	العدد	التركز	العدد	التركز	العدد	التركز	العدد	التركز	العدد	التركز	العدد	التركز	
الجزيرة	١٧	٠,١٨	٤٨٣	٢,٣٩	٢٠	٠,١٢	٨	٠,٢٤	٢٨	١,٢٤	٤	٠,٠٩	٥٦٠
النيل الأزرق	١٨٥	٢,٣٥	١١٤	٠,٦٧	٧٥	٠,٥٤	٣٠	١,٠٩	٩	٠,٤٧	٦٠	١,٥٥	٤٧٣
وسط دارفور	٤٠٤	١,٤٦	١٥٦	٠,٢٦	٧٤٤	١,٥٣	٨٣	٠,٨٥	٢٥	٠,٣٧	٢٥٣	١,٨٥	١٦٦٥
شرق دارفور	١٢٨	٢,٢٦	٩٥	٠,٧٧	٧٩	٠,٨٠	٢٣	١,١٦	١٠	٠,٧٣	٥	٠,١٨	٣٤٠
القضارف	٧٥	٠,٩٨	٢٣٥	١,٤١	٩٤	٠,٧٠	٢٤	٠,٨٩	٢٥	١,٣٥	٨	٠,٢١	٤٦١
كسلا	٣٠	٠,٥٩	٢٢٥	٢,٠٢	٢٣	٠,٢٦	٦	٠,٣٣	٢١	١,٦٩	٣	٠,١٢	٣٠٨
الخرطوم	٨٠	٠,١٩	١٨٣٦	١,٩٧	٢٠٨	٠,٢٨	٢١٠	١,٣٩	٢٣٧	٢,٢٨	١٣	٠,٠٦	٢٥٨٤
شمال دارفور	٤٢٤	٠,٩٥	٢٩٨	٠,٣١	١٤٥٣	١,٨٥	٢٢٦	١,٤٤	٣٥	٠,٣٢	٢٥٣	١,١٥	٢٦٨٩
شمال كردفان	٢٨	٠,٥٩	١٩٧	١,٩٢	٣٠	٠,٣٦	١٢	٠,٧٢	١٣	١,١٤	٤	٠,١٧	٢٨٤
الشمالية	١٥	٠,٣٥	٢١١	٢,٢٨	٨	٠,١١	٩	٠,٦٠	١٣	١,٢٦	0	٠,٠٠	٢٥٦
البحر الأحمر	٤١	٠,٥٧	٣٢٤	٢,٠٦	٢٠	٠,١٦	١٠	٠,٣٩	٣٦	٢,٠٥	٥	٠,١٤	٤٣٦
نهر النيل	٥	٠,١٠	٢٤٧	٢,٢٥	٧	٠,٠٨	٦	٠,٣٤	٣١	٢,٥٣	٨	٠,٣٢	٣٠٤
سنار	١٢	٠,٣٠	٢٠٣	٢,٣٠	١٥	٠,٢١	٢	٠,١٤	١١	١,١٢	١	٠,٠٥	٢٤٤
جنوب دارفور	٣٦٨	١,٢٤	٣١٠	٠,٤٨	٨٧٦	١,٦٨	٩٩	٠,٩٥	٤٢	٠,٥٨	٩٣	٠,٦٣	١٧٨٨
جنوب كردفان	٣٥٨	١,٦٢	١٦٠	٠,٣٣	٣٢١	٠,٨٣	٧٦	٠,٩٨	١٤	٠,٢٦	٤٠٣	٣,٦٩	١٣٣٢
غرب دارفور	٢١٨	١,٥٥	١٣٠	٠,٤٣	٤١٦	١,٦٩	٤٥	٠,٩١	١٨	٠,٥٣	١٦	٠,٢٣	٨٤٣
غرب كردفان	١٨٩	١,٦٤	١٧٧	٠,٧١	١٠٧	٠,٥٣	٣٦	٠,٨٩	٤٤	١,٥٧	١٤١	٢,٤٨	٦٩٤
النيل الأبيض	٤	٠,٠٩	٢٠٨	٢,٢٧	٢٧	٠,٣٦	١	٠,٠٧	١٣	١,٢٧	١	٠,٠٥	٢٥٤
الإجمالي	٢٥٨١	٩,٩٤	٥٦٠٩	١,٣٨	٤٥٢٤	٠,٧٧	٩٠٦	٠,٧٤	٦٢٥	١,١٥	١٢٧٢	١,٠٦	١٥٥١٧

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحث اعتمادًا على (ACLED:2023).

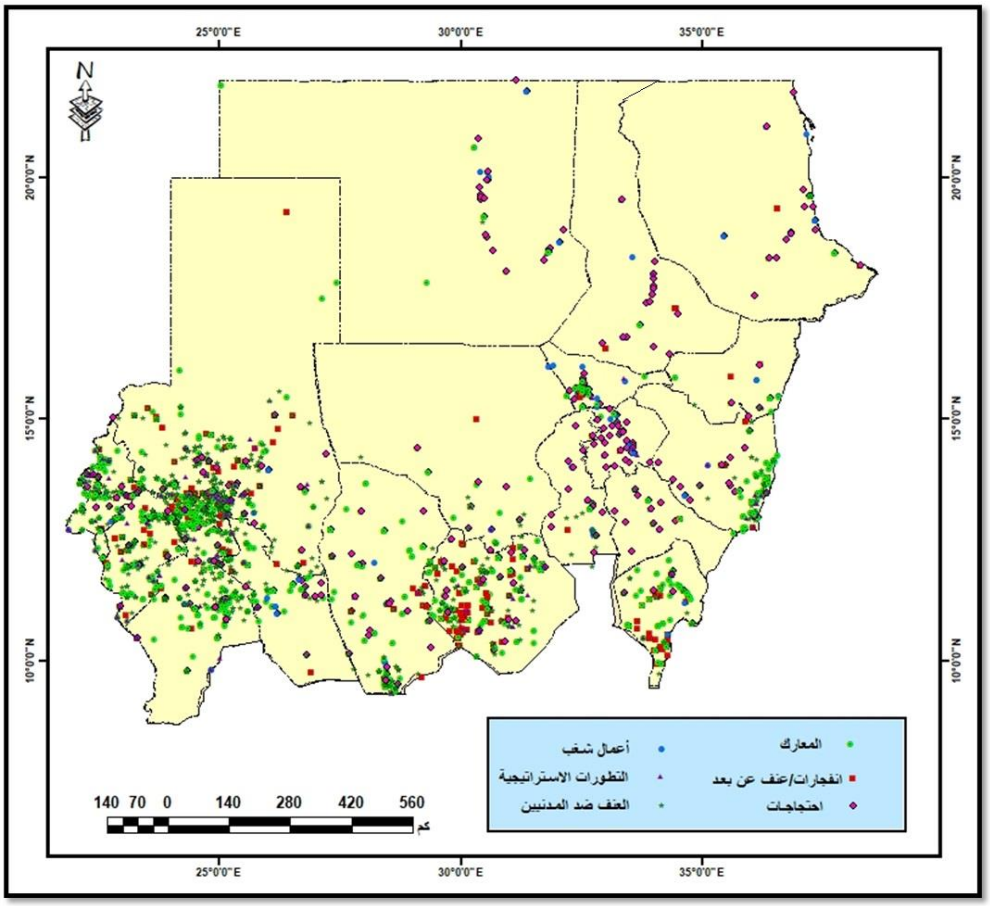

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على (ACLED:2023)

شكل (٣١) التوزيع الجغرافي للنزاعات المسلحة في السودان خلال الفترة ٢٠١١– ٢٠٢٣

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين، يتضح ما يلي:

– احتلت ولاية شمال دارفور المرتبة الأولى من حيث عدد النزاعات المسلحة بأنواعها، شكلت نحو ١٧,٣٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في الدولة السودانية، تلتها ولاية الخرطوم بعدد بلغ ٢٥٨٤ نزاعًا مسلحًا، في حين جاءت ولاية جنوب دارفور في المرتبة الثالثة بنسبة ١١,٥٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في الفترة ٢٠١١– ٢٠٢٣، وحلت ولاية وسط دارفور في المرتبة الرابعة بعدد بلغ ١٦٦٥ نزاعًا مسلحًا، تلتها ولاية جنوب كردفان بنزاعات مسلحة بلغ عددها ١٣٣٢ نزاعًا مسلحًا، شكلت ٨,٦٪ من إجمالي النزاعات المسلحة.

وعليه؛ تشكل الولايات الخمس أكثر من ثلثي عدد النزاعات المسلحة في السودان خلال فترة الدراسة، حيث شكلت ٦٤,٨٪ من إجمالي النزاعات المسلحة.

- توزع عدد النزاعات المسلحة والبالغ ٥٤٥٧ نزاعًا على ولايات الدولة بنسب متقاربة، جاء أعلاها في ولاية غرب دارفور بنسبة ٥,٤٪، تلتها غرب كردفان بنسبة ٤,٥٪، في حين سجلت ولاية سنار أقل عدد للنزاعات المسلحة خلال فترة الدراسة بواقع ٢٤٤ نزاعًا، شكلت ١,٦٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في الدولة والبالغة ١٥٥١٧ نزاعًا مسلحًا خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٣.

وتوزعت النزاعات المسلحة وفقًا لأنماطها كالتالي:

- **المعارك:** بلغ العدد الإجمالي للمعارك في السودان ٢٥٨١، شكلت ١٦,٦٪ وهي ذات تركز كبير حيث سجلت ٩,٩، وإن تنوعت نسبة تركزها من ولاية لأخرى كما يلي:
  - ولايات ذات تركز شديد +١: وتمثلت في ولايات النيل الأزرق ووسط دارفور وشرق دارفور وجنوب دارفور وجنوب كردفان وغرب دارفور وغرب كردفان.
  - ولايات ذات تركز كبير ٠,٦: ٠,٩: وجاءت في ولاياتي القضارف وشمال دارفور.
  - ولايات ذات تركز متوسط ٠,٤: ٠,٦: وتمثلت في ولايات كسلا وشمال كردفان والبحر الأحمر.
  - ولايات ذات تركز منخفض أقل من ٠,٤: وتمثلت في باقي الولايات السودانية.
- **الاحتجاجات:** وبلغ إجمالي عددها في السودان ٥٦٠٩، شكلت ٣٦,١٪ وهي ذات تركز شديد حيث سجلت ١,٣٨، وإن تنوعت نسبة تركزها من ولاية سودانية لأخرى على النحو التالي:
  - ولايات ذات تركز شديد +١: وتمثلت في عشر ولايات "النيل الأبيض، سنار، نهر النيل، البحر الأحمر، الشمالية، شمال كردفان، الخرطوم، كسلا، القضارف، الجزيرة".
  - ولايات ذات تركز كبير ٠,٦: ٠,٩: وجاءت في ولايتي النيل الأزرق وشرق دارفور.
  - ولايات ذات تركز متوسط ٠,٤: ٠,٦: وتمثلت في ولاية غرب دارفور فقط.
  - ولايات ذات تركز منخفض أقل من ٠,٤: وتمثلت في باقي الولايات السودانية.
- **العنف ضد المدنيين:** وبلغ عددها ٤٥٢٤، شكلت ٢٩,١٪ وهي ذات تركز متوسط حيث سجلت ٠,٧٧، وإن تنوعت نسبة تركزها من ولاية سودانية لأخرى كالتالي:
  - ولايات ذات تركز شديد +١: وتمثلت في خمس ولايات "غرب دارفور، أعالي النيل، جنوب دارفور، شمال دارفور، وسط دارفور".

- ولايات ذات تركز كبير ٠,٦: ٠,٩: وجاءت في ولايات شرق دارفور والقضارف وجنوب كردفان.
- ولايات ذات تركز متوسط ٠,٤: ٠,٦: وتمثلت في ولايتي غرب كردفان والنيل الأزرق.
- ولايات ذات تركز منخفض أقل من ٠,٤: وتمثلت في باقي الولايات السودانية.

– **التطورات الاستراتيجية:** بلغ عددها ٩٠٦ وشكلت نحو ٥,٨٪ وهي ذات تركز متوسط حيث سجلت ٠,٧٤، وإن تباينت نسبة تركزها من ولاية سودانية لأخرى:

- ولايات ذات تركز شديد +١: وتمثلت في سبع ولايات "النيل الأزرق، وسط دارفور، شرق دارفور، جنوب دارفور، جنوب كردفان، غرب دارفور، وغرب كردفان".
- ولايات ذات تركز كبير ٠,٦: ٠,٩: وجاءت في ثمان ولايات "غرب كردفان، غرب دارفور، جنوب كردفان، جنوب دارفور، الشمالية، شمال كردفان، القضارف، وسط دارفور".
- ولايات ذات تركز منخفض أقل من ٠,٤: وتمثلت في باقي الولايات السودانية.

– **أعمال الشغب:** بلغ العدد الإجمالي لأعمال الشغب في السودان ٦٢٥، شكلت ٤,٠٢٪ وهي ذات تركز شديد حيث سجلت ١,١، وإن تنوعت نسبة تركزها من ولاية سودانية لأخرى كالتالي:

- ولايات ذات تركز شديد +١: وتمثلت في ١١ ولاية "النيل الأبيض، غرب كردفان، سنار، نهر النيل، البحر الأحمر، الشمالية، شمال كردفان، الخرطوم، كسلا، القضارف، الجزيرة".
- ولايات ذات تركز كبير ٠,٦: ٠,٩: وتمثلت في ولاية شرق دارفور فقط.
- ولايات ذات تركز متوسط ٠,٤: ٠,٦: وتمثلت في ولايات غرب دارفور وجنوب دارفور والنيل الأزرق.
- ولايات ذات تركز منخفض أقل من ٠,٣: وتمثلت في باقي الولايات السودانية.

– **انفجارات/عنف عن بعد:** بلغ العدد الإجمالي لها ١٢٧٢، شكلت ٨,١٪ وهي ذات تركز شديد حيث سجلت ١.٠٦، وإن تنوعت نسبة تركزها من ولاية سودانية لأخرى كما يلي:

- ولايات ذات تركز شديد +١: وتمثلت في ولايات غرب كردفان وأعالي النيل والنيل الأزرق وجنوب كردفان وشمال دارفور.
- ولايات ذات تركز كبير ٠,٦: ٠,٩: وتمثلت في ولاية جنوب دارفور.
- ولايات ذات تركز منخفض أقل من ٠,٣: وتمثلت في باقي الولايات السودانية.

(ب) النزوح الداخلي IDPs:

يمثل النزوح في السودان مشكلة طويلة الأمد وعائقًا كبيرًا أمام الحكومة، فقد أجبرت الصـــراعات وانعدام الأمن الملايين على الفرار من منازلهم والعيش في مخيمات النازحين أو في أطراف المدن، وإلى جانب الكوارث التي من صـنع الإنسـان هناك الكوارث الطبيعية والتي تحدث بانتظام في الســودان وهي من بين القيود الهيكلية على الحكومة في الســودان، حيث تضرب الدولة فيضانات سنوية ناجمة عن الأمطار الغزيرة، مما يؤدي إلى دمار شامل للمنازل والبنية التحتية والنزوح وخسائر في الأرواح.

يُقصـَد بالنازحين داخليًا "الأشــخاص أو جماعات الأشــخاص الذين أُكرهوا على الهرب أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سـعيًا لتفادي آثار نزاع مسـلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات حقوق الإنسـان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشـر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة، مما يعني أن هناك شرطين أساسيين للنزوح الداخلي وهما الحركة الداخلية والإكراه، ويبقى عبور الحدود الدولية من المتطلبات الأساسية لاعتبار شخص ما "لاجئًا"، وبالتالي، فإن الأشخاص النازحين قســـرًا من منازلهم الذين لا يســـتطيعون عبور الحدود أو يختارون عدم عبورها لا يُعتبرون لاجئين، حتى ولو كانوا يشــاركون مَن يعبر الحدود الظروف والتحديات نفســها، وعلى عكس اللاجئين لا يتمتع النازحون داخليًا بوضـــع خاص بموجب القانون الدولي ولا بحقوق خاصـــة بوضعهم، ويبقى مصطلح "النازحون داخليًا" مجرد وصف لحالتهم (UNHCR:2024).

وبحســب المفوضــية الســامية لشــئون اللاجئين فقد بلغ إجمالي عدد النازحين داخليًا نتيجة الكوارث الطبيعية ٥٨ ألف نسمة عام ٢٠٢٣، في حين بلغ إجمالي عدد النازحين نتيجة الصراعات وأحداث العنف ١٠,٧مليون نسمة عام ٢٠٢٤ قبل وبعد اندلاع الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع RSF في أبريل ٢٠٢٣، يتوزعون على ٨٧١٢ موقعًا، وذلك في جميع ولايات السـودان الثماني عشـر، وتشـير التقديرات إلى أن عدد النازحين داخليًا في السـودان بلغ ٧,٩ مليون نازحًا منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣، وأن ٢٧٪ من النازحين الذين نزحوا في البداية قبل اندلاع النزاع الحالي تعرضــوا لنزوح ثانوي منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣(IOM:2024, P.1) ويوضــح الشــكل (٣٢) التوزيع النســبي لحركة النازحين داخليًا من ولايات المنشــأ إلى ولايات النزوح.

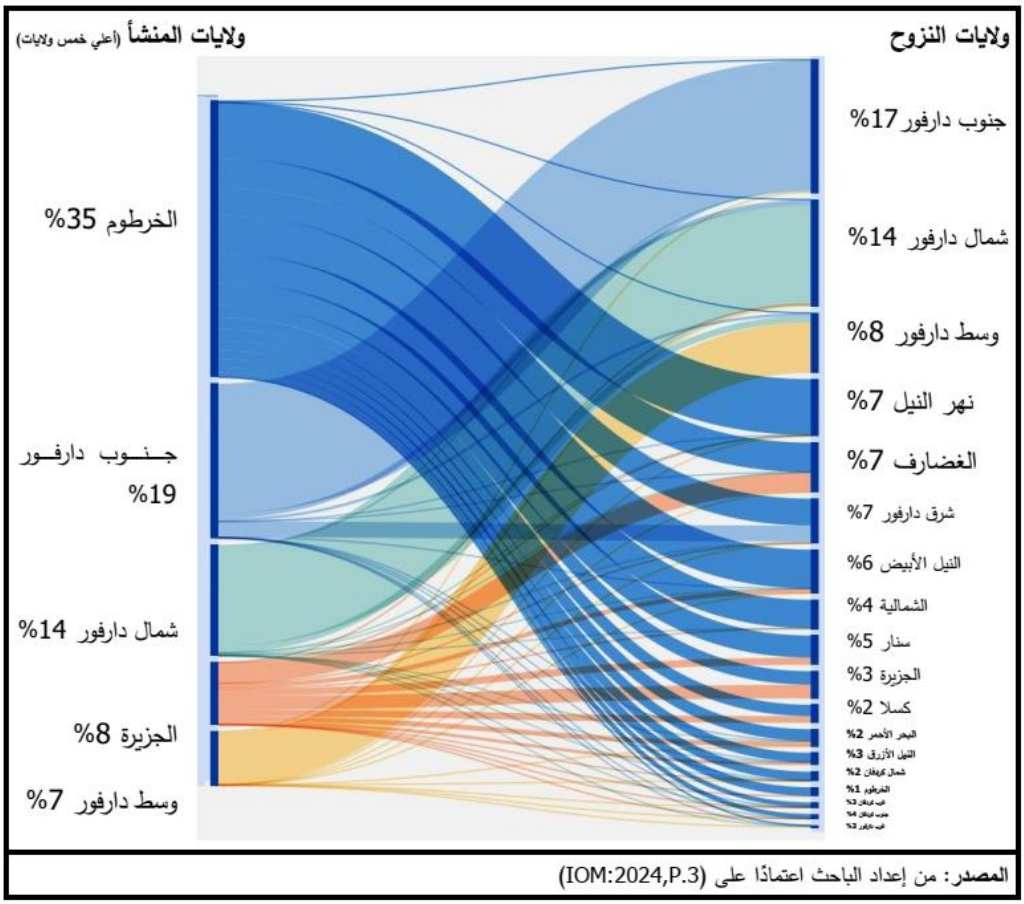

شكل (٣٢) التوزيع النسبي لحركة النازحين داخليًا من ولايات المنشأ إلى ولايات النزوح يوليو ٢٠٢٤

ومن خلال دراسة الشكل السابق يتضح ما يلي:

– احتلت الخرطوم المرتبة الأولى كولاية منشأ ينحدر منها النازحون، حيث شكلت أكثر من ثلث النازحين داخليًا، بعدد بلغ ٣,٧١٥,٠٩٢ نازحًا، بنسبة ٣٥٪ من إجمالي عددهم في السودان، وقد نزح النازحون منها عبر جميع الولايات الثماني عشرة، واستقبلت ولاية نهر النيل ٢٠٪ من النازحين من الخرطوم، ونحو ١٤٪ نزحوا صوب ولاية النيل الأبيض، في حين نزح ١١٪ إلى ولاية القضارف، وتأتي ولاية جنوب دارفور في المرتبة الثانية من حيث منشأ النازحون بنسبة ١٩٪، واتجه النازحون منها صوب ولاية جنوب دارفور في المرتبة الأولى، واحتلت ولاية شمال دارفور المرتبة الثالثة كولاية منشأ للنزوح بنسبة ١٤٪، في حين احتلت ولاية الجزيرة المرتبة الرابعة كولاية منشأ بنسبة بلغت ٨٪، وفي المرتبة الخامسة جاءت ولاية وسط دارفور بنسبة ٧٪ من إجمالي عدد النازحين في السودان وفقًا لولاية المنشأ.

– اســـتقبلت ولاية جنوب دارفور أعلى نســـبة من النازحين، حيث بلغ عدد النازحين إليها ١,٨مليون نازحًا، بنسـبة بلغت ١٧٪، وهي بذلك تظل أكبر ولاية مضـيفة للنازحين داخليًا قبل وبعد ١٥أبريل ٢٠٢٣، تلتها ولاية شـمال دارفور بواقع ١,٥مليون نازحًا بنسـبة ١٤٪، وجاءت ولاية وسط دارفور في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ٨٪.

– نزح النازحون داخليًا من ولايتي دارفور وكردفان في المقام الأول داخل نفس الولايات عبر المنطقة الغربية من السـودان، ونزح ما يقرب من ٨٤٪ من النازحين داخليًا من جنوب دارفور إلى مواقع أخرى داخل الولايـة، ونزح مـا يقرب من ١٦٪ من إلى ولايـات أخرى في منطقـة دارفور.

وقد لجأ ٥١٪ من الأسر النازحة داخليًا إلى الحصول على مأوى لدى الأسر المضيفة والمجتمعـات المحليـة، في حين لجـأ ٢٣٪ إلى المخيمـات، ولجـأ ١٠٪ من النـازحين في المســتوطنات غير الرســمية أو المناطق المفتوحة، ولجأ ٩٪ إلى المدارس أو المباني العامة، في حين لجأ ٥٪ إلى المساكن الخاصة المستأجرة (IOM:2024,P.4).

وبالنســـبة للملامح الديموغرافية للنازحين فإن ما يقرب من ٥٤٪ من النازحين داخليًا من الإناث، في مقابل نحو ٤٦٪ من الذكور، وشكل الأطفال دون سن ١٨ عامًا نحو ٥٢٪، في حين شكل الأطفال دون سن الخامسة ٢٦٪، وكان حوالي ٢٩٪ من النازحين من الأطفال الإناث دون سن ١٨ عامًا (IOM:2024,P.4).

وتؤدي حركة النزوح الداخلي إلى تفاقم الضـغط على الموارد في المناطق المسـتقبلة، حيث تتضـرر المجتمعات الزراعية بشـكل خاص، على سـبيل المثال لجأ العديد من النازحين داخليًا وكذلك المجموعات الرعوية في دارفور إلى إنتاج الفحم للتكيف مع الصـــراعات في المنطقة، ومع ذلك تعد هذه الاستراتيجية سببًا رئيسيًا لإزالة الغابات والتدهور البيئي، لا سيما في شمال السودان وفي المناطق المحيطة بالمراكز الحضرية حيث يكون الضغط على الموارد أكبر (Foong,eds:2020,P.16).

وقد كان لتدمير البنية الأســاســية في المراكز الحضــرية تداعيات كبيرة على قدرة النازحين على الوصـــول إلى الخدمات الأســاســية، حيث توقفت ما بين ٧٠– ٨٠٪ من المستشـفيات في المناطق المتضـررة من النزاع عن العمل، الأمر الذي ترك ما يقرب من ثلثي السـكان بدون خدمات صـحية، وأضـاف موسـم الأمطار بين مايو وأكتوبر تعقيدًا أخر، حيث ضـربت الفيضـانات المخيمات التي تؤوي الأشـخاص الذين فروا بالفعل من الصـراع، وخاصـة

في ولايتي نهر النيل وجنوب دارفور، كما أصـــبح انعدام الأمن الغذائي تحديًا كبيرًا مع تعطل الأســـواق وإمدادات الغذاء والزراعة، مما أدى إلى تدهور اقتصـــادي حاد، وبحلول نهاية عام ٢٠٢٣ عانى نحو ٣٧٪ من الســـكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وســـجلت ولاية غرب دارفور أعلى نسـبة من سـكانها النازحين وأعلى معدل من الأشـخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الحاد في الدولة.

وفرض النزاع وانعدام الأمن الغذائي خســـائر كبيرة على الأطفال النازحين داخليًا، فحتى نوفمبر ٢٠٢٣ كان معدل سـوء التغذية بين الأطفال دون سـن الخامسـة هو الأعلى في العالم، وتعد السـودان أكبر حالة نزوح للأطفال على مسـتوى العالم، حيث يُقدر عدد الأطفال الذين أجبروا على الفرار يوميًا بنحو ٧٦٠٠ طفل، ومع إغلاق العديد من المرافق التعليمية فقد ١٩ مليون طفل إمكانية الوصول إلى التعليم، فضلاً عن أنهم أصبحوا عُرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة والاستغلال والعنف القائم على النوع الاجتماعي (IDMC:2024,P.35).

(ج) التداعيات الأمنية:

لقد أدى غياب الأمن والأمان المسـتمر إلى تعميق عدم ثقة المواطنين في قدرة الدولة على توفير الحماية، وقد نشـــأت عدم الثقة من لامبالاة القيادة الســـياســـية بمعاناة الفئات المجتمعية المهمشة التي تكافح الفقر المدقع والجوع، وبالإضافة إلى النفوذ المتزايد للميليشيات، حيث بدأ السكان يتصرفون وكأن الدولة غير موجودة والبحث عن الحماية في قبائلهم بدلاً من ذلك، وانتهك الدستور مرارًا وتكرارًا وفقدت القوانين أهميتها، وأصبحت إدارة الدولة تخدم مصالح النظام الحاكم في المقام الأول.

ويتشـــكل المشـــهد الأمني في الســـودان منذ عام ٢٠٢٣ في المقام الأول من قبل مجموعتين مسلحتين: القوات المسلحة السودانية SAF والجيش الوطني الرسمي، وقوات الدعم السريع شبه العسكريةRSF ، ويمكن إرجاع ظهور قوات الدعم السريع إلى السنوات الأخيرة من رئاسـة "عمر البشـير" عندما كان السـودان يعاني من ضـعف الدولة وتصـاعد العنف والصـراع المسـتمر في دارفور، وبمرور الوقت جمع الجنرال محمد حمدان دقلو المعروف أيضًـــا باســم "حميدتي"، والذي يقود قوات الدعم الســـريع ثروة كبيرة من خلال قنوات مختلفة، وشـــمل ذلك الدعم الاقتصـادي من النظام السـابق، والتمويل من المملكة العربية السـعودية والإمارات العربية المتحدة لمشـاركة قوات الدعم السـريع في الحرب اليمنية، والسـيطرة على إنتاج مناجم الذهب

والتهريب، تدريجيًا وسعت قوات الدعم السريع نفوذها لتولي أدوارًا حاسمة، مثل إدارة قضية الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر السودان، والتي تلقت تمويلاً من الاتحاد الأوروبي، ومؤخرًا أنشأت قوات الدعم السريع وحدة لمكافحة الإرهاب داخل السودان، وعليه؛ فإن صعود قوات الدعم السريع كقوة شبه عسكرية في السودان هو نتيجة مباشرة لتدهور الدولة.

وفي بيئة تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاقتصادية والصراع وتفكك الدولة السودانية، لم تنهب هذه الميليشيات الموارد فحسب، بل فرضت أيضًا ضرائب على السكان المقيمين في مناطق خارج سيطرة الدولة، ولا سيما في ولاية جنوب كردفان، أصبحت حدود السودان مع الدول المجاورة مناطق محفوفة بالمخاطر بشكل خاص حيث تعمل الميليشيات بسبب غياب سلطة الدولة، وتشمل هذه المناطق شرق السودان والحدود الجنوبية المشتركة مع جنوب السودان والحدود الغربية مع تشاد، وفي أعقاب الانتفاضات التي بدأت في ديسمبر ٢٠١٨ تدهور هذا الوضع بشكل أكبر، حيث يبدو أن قوة الميليشيات تنمو، خاصة في ضوء خلل الحكومة المركزية والجهود المتأخرة لمواجهة الميليشيات التي تسيطر على موارد الدولة (Bertelsmann Stiftung:2024,P.5).

وما تزال الحكومة الفعلية المسيطرة على استخدام القوة في العاصمة والمدن الكبرى، إلا أنه في الولايات مثل دارفور وجنوب كردفان أصبحت هذه السيطرة هشة، حيث تمارس الميليشيات والمجموعات المحلية المسلحة نفوذها، والتي تسهم في زعزعة الأوضاع الأمنية، فضلاً عن قدرتهم على اجتياز الحدود الإقليمية؛ مما أتاح لهم حرية الحركة بالمشاركة في أنشطة حدودية غير مشروعة، بما في ذلك التهريب والإتجار بالبشر والتعاون مع المنظمات الإرهابية، ويؤكد ذلك أن درجة احتكار استخدام القوة للحكومة السودانية لم تتجاوز درجتان وفقًا لمؤشر BTI عام ٢٠٢٤.

(د) الأثر الاقتصادي للهشاشة:

يُعرف الأثر الاقتصادي للعنف والناتج عن هشاشة الدولة بأنه الإنفاق وتداعيات احتواء عواقب العنف ومنعها والتعامل معها، ويؤدي العنف والخوف من العنف إلى حدوث اضطرابات اقتصادية كبيرة، إذ تولد تكاليف في شكل أضرار في الممتلكات أو إصابات بشرية، ويؤدى الخوف من العنف أيضًا إلى تغيير السلوك الاقتصادي، يتمثل في الحد من الاستثمار والاستهلاك، ونقص في الإنتاجية، وأرباح ضائعة، ونفقات مشبوهة (IEP:2024,P.41).

ويتكون التأثير الاقتصـادي الإجمالي للعنف من ثلاث مكونات: التكاليف المباشـرة، والتكاليف غير المباشرة، والأثر المضاعف، وتشمل التكاليف المباشرة للعنف العواقب المباشرة على الضحايا والأنظمة العامة بما في ذلك الصحة والقضاء والسلامة العامة، وتشير التكاليف غير المباشـرة إلى التكاليف الأطول أمدًا مثل فقدان الإنتاجية نتيجة للآثار الجسـدية والنفسـية وتأثير العنف على إدراك السـلامة والأمن في المجتمع، ويمثل التأثير المضـاعف الفوائد الاقتصادية التي قد تنجم عن تحويل الإنفاق إلى بدائل أكثر إنتاجية (IEP:2024,P.41).

وعليه؛ يتضـمن التأثير الاقتصـادي العديد من المؤشـرات مثل الإنفاق العسـكري، ووفيات الصـراعات، وجرائم القتل، اللاجئين والنازحين داخليًا، والخسـائر الناجمة عن الصـراعات، والانتحار، ونفقات الأمن الداخلي، ويوضح الجدول (٢٣) التكلفة الاقتصادية للعنف في السودان عام ٢٠٢٤.

جدول (٢٣) التكلفة الاقتصادية للعنف في السودان خلال الفترة ٢٠١٦– ٢٠٢٤

السنوات	التكلفة الاقتصادية للعنف (بالمليون، دولار أمريكي، تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠٢٣)	التكلفة الاقتصادية للعنف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	التأثير على الفرد (٢٠٢٣، تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	التكلفة الاقتصادية للعنف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، المرتبة
٢٠١٦	٤٥,٨٣	٢١,١	٩١٠	٢٠
٢٠١٨	٤٧,٨٠٩,٩	١٧	٨٢٠,٧	١٣
٢٠٢٠	٣٣,٥٣٧,٧	١٨	١,٢٢٧,٣	١٣
٢٠٢٢	٦٨,٨٩٥,٨٥٤,٣٧٠	٤٠	١,٨٤٢	٣
٢٠٢٤	٦٣,٥٩١,٥٧٩,٨٧٠	٢٩,٩٠	١,٣٢١,٨٢	٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على (IEP:2017,P.128), (IEP:2023,P.90)، (IEP:2024,P.82)

ويتضـح من تحليل الجدول السـابق تكبد السـودان لتكلفة اقتصـادية كبيرة للعنف خلال الفترة ٢٠١٦– ٢٠٢٤، وأن تلك التكلفة الاقتصـادية تتخذ منحنيًا خطيًا يأخذ في الارتفاع من فترة لأخرى، حيث بلغ في عام ٢٠١٦ ما قيمته ٤٥,٨ مليون دولار أمريكي، شـكلت ٢١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، شـغلت معها السـودان المرتبة ٢٠ عالميًا من حيث التكلف الاقتصادية للعنف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لتستقر عند مستوى ٦٣,٥ مليون دولار في منتصف عام ٢٠٢٤، لتشكل ٢٩,٩٪ من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي، وهي مرشحة للارتفاع في نهاية العالم مع اسـتمرار القتال وحدته بين الأطراف المتناحرة في السـودان، لتحتل المرتبة السابعة عالميًا كتكلفة اقتصادية للعنف كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي.

(هـ) الأمن الغذائي:

قبل تصعيد الصراع الحالي كان وضع الأمن الغذائي في السودان محفوفًا بالمخاطر بالفعل، متأثرًا بمجموعة من العوامل بما في ذلك تدهور الظروف الاقتصادية الكلية، والعقوبات الاقتصادية، وتقلب الإنتاج الزراعي، والتحديات المرتبطة بالمناخ مثل الجفاف والفيضانات، وعلى الرغم من أن جزءًا كبيرًا من الدولة يتمتع بأراضي زراعية وفيرة وموارد مائية إلا أن السودان يعاني من نقص حاد في الغذاء، ويعزى ذلك إلى نقص الاستثمار في الزراعة والبنية الأساسية غير الكافية والاعتماد على الواردات الغذائية، وقد أدت هذه العوامل إلى جانب معدلات التضخم المرتفعة وانخفاض قيمة العملة إلى جعل الوصول إلى الغذاء صعبًا بشكل متزايد بالنسبة لجزء كبير من السكان (Kirui,eds:2024,P.1). وقد عانى القطاع الزراعي في السودان –العمود الفقري للاقتصاد– بشكل كبير بسبب الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، فقد منع انعدام الأمن والنزوح المزارعين من الوصول إلى حقولهم في مناطق معينة، في حين أدت العمليات العسكرية إلى تدمير البنية التحتية الزراعية الحيوية، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وتناقص توافر الغذاء (FAO:2023).

بحلول يونيو ٢٠٢٤، كان أكثر من ٢٥ مليون سوداني يواجهون الجوع الحاد، بما في ذلك نحو ٧٥٥ ألف سوداني على شفا المجاعة، ويزداد الوضع حرجًا لأولئك السكان المحاصرين في المناطق المتضررة من النزاع، وخاصة دارفور وكردفان والخرطوم والجزيرة، ويواجه مالا يقل عن ثلثي ولايات السودان الـ ١٨ تفشي أمراض متعددة بما في ذلك الكوليرا والملاريا والحصبة وسط انهيار نظام الرعاية الصحية العامة (OCHA:2024,P.1)

ويواجه السودان أسوء مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد في تاريخه، إذ يعاني أكثر من نصف سكانه من الجوع الحاد، ويشمل ذلك أكثر من ٨,٥ مليون شخص يواجهون مستويات الطوارئ من الجوع، ويزداد خطر المجاعة في ولايات دارفور وكردفان والجزيرة والخرطوم جراء تصاعد النزاعات وصعوبة وصول المساعدات الإنسانية، فضلاً عن الخلل الواضح في خدمات الرعاية الصحية وتلوث المياه وسوء حالة الصرف الصحي والنظافة الصحية التي تؤدى إلى مزيج قاتل من الجوع وسوء التغذية والمرض (OCHA:2024). وقد بلغ انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل بين السكان ٥٠,٧٪، في حين لم يتجاوز المتوسط العالمي ٢٨,١٪، وبلغ معدل انعدام الأمن الغذائي الشديد بين السكان نحو ١٧,٤٪، مما يمثل نحو ضعف المتوسط العالمي للمؤشر.

ويزداد الوضع سوءً في المناطق الريفية، حيث شهدت ولايات غرب كردفان وجنوب كردفان وشمال دارفور وشرق دارفور وسنار أعلى معدل لانتشار سوء استهلاك الغذاء بنسب بلغت ٣٤، ٣٣، ٢٩، ٢٤٪ على الترتيب، في حين عانت ٥٦٪ من الأسر الريفية في السودان من انعدام الأمن الغذائي في غرب كردفان وجنوب كردفان والنيل الأزرق (Kirui,eds:2024,P. ii).

(٢) على المستوى الإقليمي:

(أ) اللجوء:

تعرّف اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئ بأنّه: كلّ من وجد "بسبب خوف له ما يبرره من التعرّض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة بسبب آرائه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كلّ من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد." وقد وسعت الصكوك الدولية اللاحقة (على غرار إعلان قرطاجة بشأن اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا) هذا التعريف في بعض الدول ليشمل الأشخاص الهاربين من الآثار العامة لنزاع مسلح و/أو كوارث طبيعية (UNHCR:2024)، ويوضح الجدول (٢٤) والشكل (٣٣) التوزيع الجغرافي للاجئين السودانيين في دول الجوار.

جدول (٢٤) التوزيع العددي والنسبي للاجئين السودانيين في دول الجوار الجغرافي يوليو ٢٠٢٤

الدول	المواطنين السودانيين	المواطنين غير السودانيين	الإجمالي	٪
مصر	٥٠٠,٠٠٠	١٤,٨٢٧	٥١٤,٨٢٧	٢٢,٦٤
ليبيا	١٥,٨٤٢	١,٥٨٩	١٧,٤٣١	٠,٧٧
تشاد	٦٢٨,١٣٨	١٨٥,٠٠٠	٨١٣,١٣٨	٣٥,٧٥
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٨,١٥٨	٦,١٥٨	٣٤,٣١٦	١,٥١
جنوب السودان	١٦٣,٤٥٦	٥٨٨,٧٥٧	٧٥٢,٢١٣	٣٣,٠٧
إثيوبيا	٧٠,١٨٣	٧٢,٣٢٧	١٤٢,٥١٠	٦,٢٧
الإجمالي	١,٤٠٥,٧٧٧	٨٦٨,٦٥٨	٢,٢٧٤,٤٣٥	١٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على (IOM:2024,P.4).

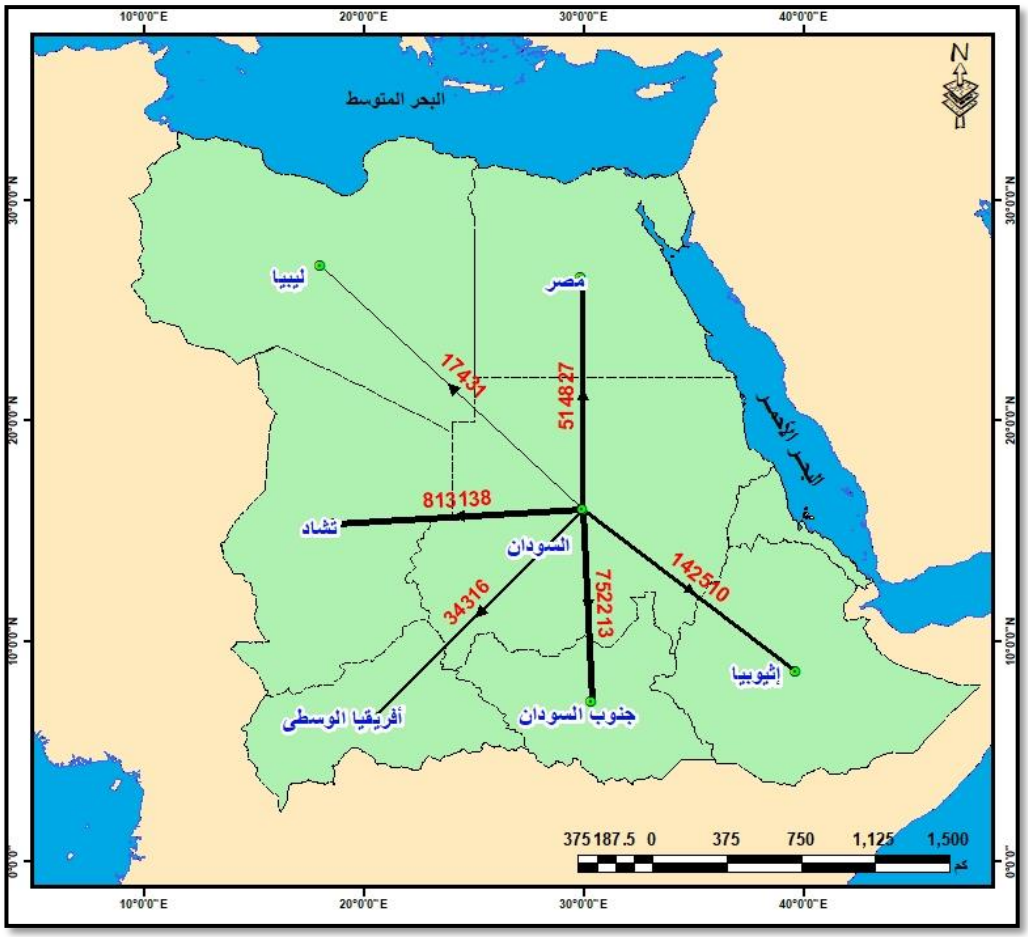

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على بيانات الجدول (٢٤)

شكل (٣٣) التوزيع العددي للاجئين السودانيين في دول الجوار الجغرافي يوليو ٢٠٢٤

ومن خلال تحليل الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

– عبر ما يقدر بنحو ٢,٢مليون لاجئ الحدود السودانية إلى الدول المجاورة، وذلك منذ اندلاع الصراع في ١٥ أبريل ٢٠٢٣، ومع غياب نهاية تلوح في الأفق لأعمال العنف التي تشهدها الدولة، يلتمس السكان الأمان والحماية في الدول المتاخمة مثل تشاد وجنوب السودان ومصر وإثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى.

– احتلت تشاد المرتبة الأولى في استقبال اللاجئين السودانيين، حيث استقبلت ٨١٣,١ ألف لاجئ، بنسبة ٣٥,٧٪ من إجمالي اللاجئين السودانيين، ويعزى ذلك إلى القرب الجغرافي لمدينتي الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور ومدينة أدرى التشادية، إذ لا تتجاوز المسافة

بينهما ٢٨كم فقط، حيث دفع تحول ولاية غرب دارفور في بؤرة الصراع الدائر حاليًا، وانتشار أعمال العنف ضد المدنيين للجوء السودانيين إلى شرق تشاد المتاخم لهم، فضلاً عن أقاليم سيلا ووادي فيرا التشاديين، إلا أن أوضاع اللاجئين السودانيين متدهورة من حيث نقص الرعاية الطبية وانتشار الأمراض والأوبئة.

– جاءت جنوب السودان في المرتبة الثانية من حيث استقبال اللاجئين السودانيين، بنسبة بلغت ٣٣,٠٧٪ من إجمالي اللاجئين السودانيين، ويعزى ذلك لأسباب متعددة منها التقارب اللغوي والعرقي والديني، فضلاً عن القرب الجغرافي.

ويمكن القول بأن التدفقات المفاجئة للاجئين السودانيين إلى دولة الجنوب في الأزمة الأخيرة يزيد من احتمالية إعادة إشعال الصراع والمنافسة على الموارد الشحيحة في جنوب السودان، فضلاً عن أن الصراع في السودان قد أدى إلى تعطيل إمدادات المواد الغذائية والسلع الأساسية التي يعتمد عليها جنوب السودان اقتصاديًا (خطيب:٢٠٢٣، ص٣٨).

– حلت مصر في المرتبة الثالثة في كدولة لجوء للسودانيين، حيث استقبلت ٥١٤,٨ ألف لاجئ، بنسبة ٢٢,٦٤٪ من إجمالي اللاجئين السودانيين، فعلى مدى عدة عقود ظلت مصر موطنًا للملايين من السودانيين الذين يدرسون أو يعملون أو يتلقون الرعاية الصحية، ويُعفى من شروط الدخول النساء والفتيات السودانيات والفتيان السودانيين دون ١٦ عامًا والرجال فوق سن الـ ٤٩، وتعمل الحكومة المصرية على ضمان حصول الأفراد الذين أجبروا على الفرار على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والتعليم على قدم المساواة مع المواطنين المصريين.

وعليه، فقد استقبلت الدول الثلاث ٩١,٤٦٪ من إجمالي اللاجئين السودانيين، وتوزعت النسبة الباقية على كل من إثيوبيا بنسبة ٦,٢٧٪، وتعزى تلك النسبة الضئيلة إلى أن كثير من مخيمات اللاجئين السودانيين في إثيوبيا تتعرض للهجوم من قبل الميليشيات المسلحة، فضلاً عن النقص الحاد في الرعاية الصحية وانتشار الأوبئة، وبلغت النسبة في جمهورية أفريقيا الوسطى ١,٥١٪، وذلك عبر معبر أم دافوق الحدودي، وتتناقص النسبة لانعدام الأمن الغذائي ونقص الخدمات الصحية، وبلغت نسبة اللاجئين السودانيين أدناها في ليبيا حيث شكلت ٠,٧٧٪ من إجمالي عدد اللاجئين السودانيين في دول الجوار، ويواجه اللاجئين في ليبيا أوضاعًا وظروفًا صعبة، وعلى الرغم من ذلك بات السودانيون يشكلون ثالث

جنســـية من اللاجئين في ليبيا، ووفقًا لمنظمة الهجرة الدولية فإن ٣٣٪ من إجمالي اللاجئين السودانيين في ليبيا جاءوا من ولاية الخرطوم و١٧٪ من الولايات الشمالية.

– قدر نحو ٦٢٪ من العابرين للحدود من المواطنين السودانيين، في حين شكل نحو ٣٨٪ من المواطنين غير السودانيين، وإن تباينت نسبة السودانيين مقابل غير السودانيين وفقًا للدولة، حيث إن ٩٧٪ من اللاجئين الذين عبروا إلى مصر كانوا من المواطنين السودانيين، في حين شكل ما يقدر بنحو ٧٨٪ من اللاجئين الذين عبروا إلى جنوب السودان من غير المواطنين السودانيين وخاصة مواطني جنوب السودان.

(ب) الجرائم المنظمة العابرة للحدود:

لطالما اعتبرت ظروف النزاع والهشــاشــة عوامل مســهمة في الإجرام، وتظهر بيانات مؤشر الجريمة المنظمة العالمي أن مناطق النزاع تواجه هشاشة متزايدة أمام الجريمة المنظمة، حيث إنه كلما زاد تأثر دولة ما بالنزاعات أصـــبحت أكثر عرضـــة لتدني قدراتها في مواجهة الجريمة المنظمة، فعندما تتصـــدر جهود الحرب أجندة الدولة؛ يعاد توجيه الموارد فتصـــبح المؤسسات ضعيفة، فانهيار هياكل الحكم، وضعف إنفاذ القانون، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأســاســية، هي كلها أمور توفر للجماعات الإجرامية أرضًــا خصــبة لتعمل فيها(GI-TOC:2023,p.23)،

احتلت السودان المرتبة ٣٣ على مستوى العالم من حيث مؤشر الجرائم المنظمة العالمية بدرجة بلغت ٦,٣٧ عام ٢٠٢٣، من أصل ١٩٣ دولة شملها المؤشر، في حين جاءت في المرتبة الثامنة أفريقيًا من إجمالي ٥٤ دولة إفريقية، والثالثة في دول شرق أفريقيا من إجمالي تسع دول، وتتمثل الجرائم المنظمة العابرة للحدود في:

- **الإتجار بالبشر:**

تظل السودان دولة مصدر وعبور ووجهة للإتجار بالبشر، حيث يتم الإتجار بمعظم الضــحايا من شــرق وغرب ووســط أفريقيا، والضــحايا هم في المقام الأول من النســاء اللائي يجبرن على العبودية المنزلية وعبودية الديون والزراعة، ويتم إجبار الأطفال المشـــردين في الخرطوم على العمل القسري، وقد أساء بعض المسئولون في قوات الدعم السريع في استغلال مناصـــبهم كحرس حدود وتورطوا في حالات الإتجار بالبشـــر (Globalinitiative:2023,P.2)، حيث أفضي عدم الاستقرار والصراع إلى زيادة أعداد الأشخاص الذين يحاولون عبور الحدود،

فإن العديد منهم يصبحون هدفًا سهلاً للمتاجرين الذين يعرفون أنهم سيكونون أقل ميلاً لطلب المساعدة من السلطات لأنهم يخشون إعادتهم – وخاصة عندما تكون السلطات الفعلية متورطة بشكل مباشر أو غير مباشر في الإتجار، على سبيل المثال، أفاد أفراد تم تهريبهم بواسطة قوات الدعم السريع السودانية إلى ليبيا أن قوات الدعم السريع "باعتهم" بشكل منهجي إلى المتاجرين الليبيين والمتمردين التشاديين وميليشيات التبو في المناطق الحدودية بين السودان وليبيا (Benedikt,et al:2019,P.31).

ويعد السودان مركزًا بارزًا لتهريب البشر على طول ساحل شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، حيث يعمل كدولة عبور للرحلات إلى شمال أفريقيا وأوروبا والخليج، وتستخدم معظم شبكات تهريب البشر الطرق البرية في منطقة الساحل، وتعبر حدودًا شديدة التسليح حيث يقع الأفراد غالبًا عرضة للجماعات البدوية المفترسة التي تبتزهم وتختطفهم للحصول على فدية، وقد تضاءل تهريب البشر في شرق السودان، ومع ذلك فإن هذه الجريمة عرضة للزيادة مع صراع تيغراي، وفي غرب السودان (دارفور وكردفان)، أدى اندلاع الصراعات العنيفة من جديد إلى زيادة عدد النازحين قسرًا، ويسعى الشباب السودانيون إلى الفرار من الدولة بسبب تصاعد الصراعات الداخلية والخارجية والضعف الاقتصادي وانعدام الوصول إلى العدالة. (Globalinitiative:2023,P.2)

- **الإتجار بالأسلحة:**

لقد كان السودان منذ فترة طويلة مركزًا لتهريب الأسلحة بسبب حدوده المخترقة وصراعه الداخلي مع جنوب السودان المستقل الآن، ويمثل تهريب الأسلحة متعدد الاتجاهات مشكلة كبيرة في الدولة، وتستمر الدول الخارجية في تزويد الدولة بالأسلحة، وقد اعتمدت الحكومة على قبائل مسلحة بالوكالة لمحاربة جماعات المعارضة، وهناك قدر ضئيل من الشفافية أو المساءلة في كيفية إدارة وتوزيع أسلحة الدولة وشبه العسكرية، في الواقع يتم الاعتماد على قوات الدعم السريع شبه العسكرية، المتهمة بتهريب الأسلحة لتنفيذ حملة نزع السلاح الوطنية، كما اتُهم السودان بانتهاك حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على جنوب السودان وتزويد الجماعات المتمردة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالأسلحة، كما أن صراع تيغراي في إثيوبيا له تأثير على التجارة غير المشروعة في الأسلحة (Globalinitiative:2023,P.2).

وتؤدي الفوضى الأمنية إلى سهولة انتشار السلاح دون ضوابط؛ ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجرائم سواء العادية أو الإرهابية، مع تأجيج الصراعات القبلية وسهولة القيام بعمليات إرهابية بأقل تكلفة ممكنة، وقد خلف الصراع في السودان ما يقارب ٨ ملايين قطعة سلاح خفيف في أيادي مدنيين، وهذا ما أثار المخاوف الأمنية خاصة في ظل انتشار الحركات المسلحة، ولم تقتصر المشكلة على الخوف من انتشار السلاح في أيدي الإرهابيين فحسب، بل الخوف من انتشاره في أيدي عصابات الإتجار بالبشر والنهب والسرقة أيضا، أو استخدامه في الصراعات القبلية مما يخلف أعدادًا كبيرة من القتلى والنازحين من أماكن العنف المسلح (حسين: ٢٠٢٣، ص٧٦).

- **الإتجار بالمخدرات:**

تشهد تجارة الهيروين ارتفاعًا في السودان، حيث يتم تهريب كميات كبيرة منه إلى البلاد عبر سفن الشحن على طول ساحل البحر الأحمر، ثم تُستخدم قوارب الصيد الصغيرة لنقل الهيروين من المياه الإقليمية السودانية، كما يُعد السودان بلد عبور للكوكايين إلى شبه الجزيرة العربية، ويسهل الفساد ووجود شبكات إجرامية تجارة المخدرات في السودان، حيث يتم تهريب المخدرات جنبًا إلى جنب مع أنشطة غير مشروعة أخرى مثل الإتجار بالأسلحة والبشر.

وتنتشر زراعة القنب واستهلاكه على نطاق واسع في السودان، وتعد البلاد واحدة من أكبر منتجي القنب في أفريقيا، وغالبًا ما يتم تهريب المخدرات إلى شبه الجزيرة العربية، ومن المعروف أيضًا أن "الكيف" المغربي يمر عبر البلاد، وبدلاً من كونها سوقًا إجرامية، فإن هذه التجارة راسخة ثقافيًا وغير رسمية، وقد تم زرع كميات كبيرة من القنب في محمية رادوم جنوب غرب دارفور، والتي تعد ملاذًا آمنًا لتجار المخدرات نظرًا لموقعها الجغرافي (Globalinitiative:2023,P.3).

ونظرًا للافتقار إلى الشرعية السياسية تظاهر المئات من السودانيين للمطالبة بإنهاء الحكم العسكري والمطالبة بحكومة مدنية، إلا أن القوات الأمنية ردت على هذه المظاهرات بالقمع العنيف والاستخدام المفرط للقوة لتفريقها، وفقد المئات حياتهم بينما أصيب الآلاف، فضلاً عن الملاحقات القانونية، والسيطرة على وسائل الإعلام من خلال استهداف الصحف وتعطيل الإنترنت وقطع إشارات البث التليفزيوني واعتقال العاملين في الإذاعة والتليفزيون الحكوميين (Bertelsmann Stiftung:2024,P.11).

- **التجارة غير الشرعية "التهريب":**

تؤدي كل من العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية دورًا مهمًا في عمليات التهريب عبر حدود السودان المشتركة مع دول الجوار، وذلك على النحو التالي (عمر:٢٠١٤، ص ١٨٧-١٨٨):

- تشابه الظروف الاقتصادية مع معظم دول الجوار، فهي دول فقيرة تعاني الجفاف والتصحر، إضافة إلى الاضطرابات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، ومن ثم نقص الغذاء والسلع الاستهلاكية الأساسية مما شجع على التهريب لتلك الدول.

- افتقار الحدود التي تفصل السودان عن دول جواره إلى التخطيط، حيث تظهر الحدود واضحة على الخرائط إلا أنها لا تتسم بهذا الوضوح في الطبيعة، مما أسهم في تنشيط عمليات التهريب عبر الحدود.

- التداخل القبلي الذي تشهده مناطق التماس مع دول الجوار، مما يمكن من التعامل مع سكان المناطق الحدودية بدول الجوار بسهولة ويسر.

- الطول المفرط للحدود السودانية يجعل من حراستها أمرًا صعبًا ويؤدي إلى ضعف نقاط المراقبة الحدودية وقلتها.

- عدم الاستقرار والاضطرابات الأمنية في الدول المجاورة، فعلى سبيل المثال يؤدى النزاع الإثيوبي- الإرتيري إلى توقف حركة التجارة عبر الحدود مع السودان، مما دفع سكان المناطق الحدودية إلى التهريب حفاظًا على استمرار تجارتهم.

(ج) التدخل الخارجي:

يعد النزاع والتمرد وانعدام الأمن والعنف الشديد والعديد من العوامل الأخرى التي تدمر الدول ذات السيادة، فضلاً عن الفوضى التي تنشأ عن الجماعات المتطرفة والمتمردة تحظى بدعم من الخارج، ولكي تزعزع أي جماعة استقرار دولة ذات سيادة فإن هناك ثلاثة أمور أساسية تشكل محورًا لنجاحها (Said:2013, P.35)، يتمثل أولها في ملجأ للاختباء، وثانيًا دعم مادي وشخصي لكي تعمل وتنجح، والمؤيدون الخارجيون هم الأفضل، إذ لا يتوقع للدعم الداخلي الاستمرار على الأمد البعيد، وأخيرًا بيئة جيدة لتجنيد المؤيدين ونشر النفوذ؛ وفي أغلب حالات الدول الهشة يتم توفير العناصر الثلاثة من قبل المتدخلين الخارجيين.

ويؤكد ذلك ارتفاع قيمة مؤشر التدخل الخارجي إلى ٩,٠٥ درجة من أصل ١٠ درجات لعام ٢٠٢٣، احتلت به المرتبة ٢١ عالميًا من أصل ١٧٩ دولة شملها المؤشر، حيث يتناول المؤشر تأثير الجهات الفاعلة الخارجية على أداء الدولة الأمني وحالات التبعية الاقتصادية والمساعدات الاقتصادية.

(د) تأجيج حالة عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة:

يقع السودان في منطقة محورية في ثلاثة أبعاد حيوية: شمال أفريقيا، ومنطقة الساحل والصحراء، والقرن الأفريقي، وتمس هشاشة السودان بؤر التوتر والصراع في المناطق الثلاث، وذلك على النحو التالي (خطيب:٢٠٢٣، ص٣٥):

- تعاني الدولة الإثيوبية حربًا أهلية ناتجة عن تمرد الجماعات المسلحة من التيغراي وهي على الحدود المتاخمة للسودان، وينص الدستور الإثيوبي الصادر في عام ١٩٩٤ بأن لكل قومية من قوميات الدولة الحق في تقرير مصيرها، والخطير في الأمر أن بعض هذه القوميات الإثيوبية أو الشعوب لها عداءات تاريخية ضد الدولة الإثيوبية أهمها الأورومو (ناجي:٢٠١٣، ص١٢٢)، فضلاً عن أن موضوع الإقليم الصومالي في إثيوبيا ما زال مطروحًا.
- يسيطر حزب الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة في إريتريا على السلطة، ويعد غطاءً سياسًا للتنظيم المسلح لجبهة التحرير الإريترية، والتي تتصارع مع تنظيمات أخرى داخل الدولة الإريترية، وتدخلت لصالح إثيوبيا في حرب تيغراي.
- يدير الحكم في تشاد مجلس عسكري انتقالي، وتعد الجبهة الحاكمة امتدادًا لجبهة الإنقاذ التي أسسها الرئيس السابق وهي جبهة قبلية إثنية وليس الجيش التشادي الرسمي سوى غطاء شرعي لهذا التنظيم، وتواجه تلك الجبهة عدة مجموعات سياسية مسلحة أخرى بينها اضطرابات سياسية، وقامت تشاد بإغلاق حدودها مع السودان خشية أن تكون لدى قوات الدعم السريع طموحات إقليمية، فضلاً عن محاولة منع امتداد الصراع إليها مما قد يؤدى إلى زعزعة استقرارها.
- يحكم جمهورية أفريقيا الوسطى حزب القلوب الموحدة، وهو تنظيم سياسي مدعوم من مجموعة فاجنر الروسية، وتعاني الدولة من صراع إثني كبير من التنظيمات المسلحة المتصارعة على السيطرة على الدولة.
- تنتشر في ليبيا المجموعات المسلحة المنقسمة أمنيًا وسياسيًا، فضلاً عن الأطراف الإقليمية والدولية، ويؤدي المرتزقة ومقاتلو المليشيات السودانية دورًا نشطًا في ذلك.

- يعاني جنوب السودان من حربًا أهلية بين الحكومة والفصائل المتمردة، فضلاً عن تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية (خطيب:٢٠٢٣، ص٣٥).

وبالنظر إلى السودان والدول المجاورة نجد حركات تمرد وفصائل معارضة مسلحة مع فاعلين خارجيين يبحثون عن وكلاء محليين، ومن ثم قد تدفع هذه الحالة إلى تمدد تنظيمات منها تنظيم "القاعدة" والمنظمات المحلية المتحالفة معها إلى الدول المجاورة، وهذا ما يثير احتمالية انزلاق المنطقة جميعها إلى الفوضى، إذا تمكنت هذه الجماعات من استيعاب الجيل المُحبط من ويلات الحرب، وسيمثل ذلك تحدًيا للإقليم بالكامل وليس السودان فحسب.

(هـ) التداعيات الاقتصادية الإقليمية:

- تهديد التجارة لدول الجوار: يعد السودان مصدرًا لعدد من المنتجات، وبالتالي يمكن للصراع الحالي أن يخلق مشاكل اقتصادية لهذه الدول في حالة تعطل الإمدادات من السودان، وتتمثل تلك الصادرات في الذهب "٥٠٪ من إجمالي الصادرات"، والوقود "١٠٪"، والبذور الزيتية "١٨٪"، والحيوانات الحية "٧٪"، فضلاً عن اللحوم المجمدة والسمسم والفول السوداني والصمغ العربي، وجميعها سلع مهمة قد يؤثر نقصها سلبًا على دول الجوار وعلى رأسهم جنوب السودان وأفريقيا الوسطى واللتان تعتمدان على ٧٠٪ من السلع الغذائية من السودان (الشافعي: ٢٠٢٣).

- عرقلة التدفقات التجارية عبر مضيق باب المندب: يتدفق عبر البحر الأحمر نحو ١٢٪ من التجارة العالمية و١٠٪ من إجمالي النفط العابر للمحيطات في العالم، ومن ثم فإن عودة القرصنة في البحر الأحمر وإغلاق باب المندب ولو بصورة مؤقتة يمكن أن يؤدى إلى خسائر كبيرة وارتفاع أسعار مواد الطاقة العالمية، حيث ستتجه ناقلات البترول إلى الدوران حول طريق رأس الرجاء الصالح، مما يزيد من تكلفة العبور بمقدار ٤٥ مليون دولار يوميًا، فضلاً عن الخسائر التي ستلحق بالدول التي لديها موانئ مطلة على البحر الأحمر (جابر:٢٠٢٤، ص ٢٩).

- تعطل التجارة الخارجية للدول الحبيسة: يعد ميناء بورتسودان الميناء الرئيس في الدولة، ويمر عبره ٩٠٪ من صادرات الدولة السودانية، ويعتبر واجهة بحرية تجارية مهمة للدول المجاورة غير الساحلية تعتمد عليه في تجارتها الخارجية، ومن ثم قد يؤدي توقف الميناء إلى تفاقم النقص الحاد بالفعل في السلع الأساسية، مما يشكل أزمة اقتصادية لهذه الدول الحبيسة كما هو الحال في كل من دولتي الجنوب وتشاد (الشافعي: ٢٠٢٣).

الهوامش:

(١) **مقياس "G"**: يستخدم لقياس أهمية مساحة الدولة عن طريق حساب النسبة اللوغاريتمية لمساحة أي دولة إلى النسبة اللوغاريتمية لمساحة العالم، ويربط هذا المقياس بين مساحة الدولة ومساحة العالم، ويمكن الحصول عليه من خلال المعادلة $GX=log\frac{Ga}{RX}$ حيث إن Ga= مساحة العالم، RX= مساحة أي دولة، log= لوغاريتم. ويعني صغر نتيجة القسمة كبر المساحة والعكس صحيح.

(٢) **مؤشر IC أو K**: يمكن الحصول عليه من خلال المعادلة التالية:

$$K = 0,28\frac{P}{\sqrt{A}}$$

حيث إن: P= محيط الدولة "كم"، A= مساحة الدولة "كم٢"، وإذا كانت نتيجة هذا المؤشر تساوي الواحد الصحيح فإن الدولة تتخذ الشكل الدائري، في حين إذا تجاوزت الواحد فإن الدولة تتخذ شكلاً غير منتظمًا.

(٣) **معامل الاستطالة**: ويمكن حساب هذا المعامل من خلال المعادلة التالية:

$$R = 1,128\frac{\sqrt{A}}{L}$$

حيث إن: A= مساحة الدولة بالكيلو متر مربع، L= طول الدولة، وإذا كانت النتيجة محصورة بين ٠,٨ : ١,٠٠ فإن شكل الدولة أقرب إلى الاستطالة، في حين إذا بلغت قيمة المعادلة بين ٠,٦: ٠,٨ فإن شكل الدولة غالبًا ما تتخذ الشكل الدائري(Ramkumar,2015: 127-201)

(٤) **مؤشر كول**: يتم حساب المؤشر من خلال المعادلة: مساحة شكل الوحدة الإدارية ÷ مساحة أصغر دائرة تحيط بالشكل، وتتراوح قيمه بين (١) للشكل الدائري حيث أقصي درجات الاندماج، والصفر حيث أدنى درجات الاندماج لشكل الوحدة المكانية (Blair,1967: 10).

(٥) **مقياس ميلر** = مساحة الوحدة الإدارية × ١٠٠ ÷ مساحة الدائرة التي محيطها يساوي محيط الوحدة المكانية، وتتراوح قيمته بين الصفر في حالة انعدام الاندماج إلى ١٠٠ في حالة الاندماج الكامل (الصالح، السرياني،٢٠٠٠: ٢٦٨).

(٦) **مقياس بويس-كلارك**: يعتمد هذا المؤشر في قياس ووصف أشكال الوحدات الإدارية على معادلة تتراوح نتائجها بين صفر: ١٧٥، وتصاغ رياضيًا كالتالي: $\sum_1^n \left| \left(\frac{ri}{\sum_1^n} \times 100 - \frac{100}{n} \right) \right.$ حيث إن: r = طول نصف القطر الواحد، ri = مجموع أطوال عدد من أنصاف الأقطار، n= عدد أنصاف الأقطار، |= علامة رياضية تعني بغض النظر عن الإشارة أو القيمة المطلقة، وعندما تكون النتيجة صفر يكون الشكل دائريًا، وإذا بلغ ١٢ يكون مربعًا، ١٨معين، ٢٥ نجمي، ٢٨ مستطيل، حتى تصل النتيجة إلى ١٧٥ فإن الشكل يكون عبارة عن خط مستقيم (Boyce,Clark,1964: 561-572).

(٧) **النسبة بين إجمالي الحدود والحدود المثالية**= إجمالي طول الحدود (البرية والبحرية) ÷ طول الحدود المثالية للدائرة × ١٠٠

(٨) **النسبة بين الحدود البرية والحدود المثالية**= طول الحدود البرية ÷ طول الحدود المثالية للدائرة × ١٠٠

(٩) **مؤشر لا مركزية العاصمة:** ويقصد به انحراف العاصمة عن مركز الوسط، ويمكن الحصول عليه من خلال المعادلة:

$$I = \frac{\text{distance CA}}{\bar{r}} \times 100$$

(Muir,1983: 34)، حيث إن C= مركز الوسط، A= العاصمة وبلغت في الدولة السودانية ٣٠٣,٥، ($\bar{r}$) = متوسط المسافات من مركز الوسط إلى حدود الدولة الخارجية، وبلغت ٧٩٥,٥. وتتراوح قيم المؤشر بين (٠) للدلالة على اقتراب العاصمة من المركزية، (١٠٠) ابتعادها عن المركزية واقترابها من العشوائية.

(١٠) **النسبة بين السكان وإجمالي الحدود** = إجمالي عدد السكان ÷ طول الحدود بنوعيها البرية والبحرية.

(١١) **معامل احتكاك الحدود** =الكثافة الحسابية العامة لسكان الدولة ÷ نسبة حدودها البرية إلى مساحتها، وكلما زادت قيمة هذا المعامل زادت فرصة الاحتكاك على الحدود، وليس لهذا المعامل قيمة فهو نسبي بمقارنة الدول ببعضها البعض.

(١٢) **معامل التركز النسبي الموقعي** = كثافة السكان في الولاية ÷ كثافة سكان الدولة، إذا كان الناتج ١,٥ فأكثر فتعد الولاية منطقة تركز سكاني شديد، أما إذا كان الناتج ١,٥: ١ فالولاية منطقة تركز، بينما إذا كان الناتج أقل من ١ فالولاية منطقة خلخلة سكانية (عمر: ٢٠١٤، ص١٣٢).

(١٣) **مؤشـــر الجوع العالمي GHI:** أداة لقياس الجوع وتتبعه بشـــكل كامل على المســـتويات العالمية والإقليمية والوطنية، وتستند درجات المؤشر إلى أربعة مؤشرات، وهي نقص التغذية، تقزم الأطفال، هزال الأطفال، وفيات الأطفال. للمزيد: https://www.globalhungerindex.org/

(١٤) **مؤشر سـهولة ممارسـة الأعمال:** تم إنشاءه عام ٢٠٠٣، ويعتمد على متوسط عشرة مؤشرات فرعية وهي الشـروع في النشـاط الاسـتثماري، التعامل مع تصـاريح البناء، الحصـول على الكهرباء، تسـجيل الممتلكات، الحصـول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضـرائب، التجارة خارج حدود البلد، تنفيذ العقود، الإنقاذ من الإفلاس، ويعني الحصـــول على مرتبة عالية (درجة رقمية منخفضـــة) أن البيئة الإجرائية تعتبر ملاءمة وأكثر تشجيعًا، للمزيد: https://data.worldbank.org/indicator/IC.BUS.EASE.XQ?locations=SD

(١٥) **مؤشر حرية الاستثمار:** يقيم مؤشر حرية الاستثمار مجموعة متنوعة من القيود المفروضة على الاستثمار "البيروقراطية، والقيود المفروضـة على ملكية الأراضـي، ومصـادرة الاسـتثمارات دون تعويض عادل، وضـوابط الصرف الأجنبي، وضوابط رأس المال، ومشاكل الأمن، والافتقار إلى البنية الأساسية للاستثمار، وما إلى ذلك، ويتم خصـــم النقاط من الدرجة المثالية البالغة ١٠٠ لكل من القيود الموجودة في نظام الاســـتثمار في بلد ما. للمزيد: (IEF:2024)

(١٦) **متوسط المساحة المخدومة بالطرق** = مساحة المنطقة ÷ أطوال الطرق.

(١٧) **متوســـط الســـكان المخدومين بالطرق** = إجمالي عدد الســـكان ÷ إجمالي طول الطرق، للمزيد (Hagget:1969)

(١٨) **قوات الدعم السريع RSF** : هي قوة شبه عسكرية شبه مستقلة تشكلت في عام ٢٠١٣ لمحاربة الجماعات المتمردة المسلحة في السودان، وكان محمد حمدان دقلو "المعروف أيضًا باسم حميدتي" قائدًا لها؛ تم وضعها في

البداية تحت جهاز المخابرات والأمن الوطني، ثم أصبحت تحت القيادة المباشرة للرئيس السابق عمر البشير، الذي عززها كقوة أمنية شخصية له؛ ونتيجة لذلك تم تمويلها وتجهيزها بشكل أفضل من القوات المسلحة النظامية؛ قامت قوات الدعم السريع منذ ذلك الحين بتجنيد أفراد من جميع أنحاء السودان بخلاف مجموعاتها العربية الدارفورية الأصلية؛ وشاركت قوات الدعم السريع في العمليات القتالية في اليمن وفي عمليات مكافحة التمرد في دارفور وجنوب كردفان وولاية النيل الأزرق؛ كما كانت نشطة على طول الحدود مع ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى واستُخدمت للرد على المظاهرات المناهضة للنظام؛ اتُهمت قوات الدعم السريع بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المدنيين ويقال إنها متورطة في مشاريع تجارية مثل تعدين الذهب (CIA:2024)

(١٩) الديمقراطية الانتخابية: تحدد الأنظمة السياسية داخل الدولة، وتميز بين الأنظمة الاستبدادية غير الانتخابية (الدرجة ٠)، والأنظمة أحادية الحزب (١)، والأنظمة الاستبدادية متعددة الأحزاب بدون سلطة تنفيذية منتخبة (الدرجة ٢)، والأنظمة الاستبدادية متعددة الأحزاب (الدرجة٣)، والديمقراطيات الحصرية (الدرجة٤)، والديمقراطيات الذكورية (الدرجة ٥)، والديمقراطيات الانتخابية (الدرجة ٦).

(٢٠) **الديمقراطية الليبرالية:** يعبر عن مدى حق الاقتراع، وحرية ونزاهة الانتخابات، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحقوق الأفراد والأقليات والمساواة أمام القانون، والقيود التنفيذية، وتتراوح درجاته بين ٠ إلى ١ معظمها ديمقراطية (V-dem:2024)

(٢١) **المشاركة الديمقراطية:** يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة الفعالة في جميع العمليات السياسية، وتتراوح درجاته بين ٠ إلى ١ معظمها ديمقراطية (V-dem:2024)

(٢٢) **الديمقراطية التداولية:** يركز المؤشر على العمليات التي من خلالها يتم التوصل إلى القرارات في أي نظام سياسي، وكذلك مدى قدرة النخب السياسية على بترير مواقفها للصالح العام، واستشارة النخب في تغييرات السياسيات، ومدى تداول المجتمع لتغييرات السياسات، وتتراوح درجاته من الأقل إلى الأعلى (٠-١)، (V-dem:2024)

(٢٣) **مؤشر حرية التعبير:** يقيس مدى احترام الحكومة لحرية الصحافة والاعلام، وحرية تعبير السكان العاديين في مناقشة المسائل السياسية، وتتراوح درجته بين (٠-١) من الأقل إلى الأعلى (V-dem:2024)

(٢٤) مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس المؤشر مدى احتمالية عدم الاستقرار السياسي أو العنف بدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب، وتتراوح درجاته -٢,٥ إلى ٢,٥ تقريبًا.

(٢٥)ACLED: يعد مشروع بيانات موقع النزاع المسلحة وأحداثها، مشروعًا لجمع البيانات المصنفة وتحليلها ورسم خرائط الأزمات، حيث يجمع ACLED التواريخ والجهات الفاعلة والمواقع والوفيات وجميع أنواع العنف السياسي والاحتجاج المبلغ عنها في جميع أنحاء العالم، مع إجراء تحليل لوصف سيناريوهات النزاع واستكشافها واختبارها، وجعلها متاحة للاستخدام المجاني من خلال: https://acleddata.com/data-export-tool

(٢٦) صنفت ACLED النزاعات المسلحة إلي:

- **المعارك:** وتشمل الاشتباكات المسلحة، مصادرة الحكومة للأراضي.
- **الاحتجاجات:** تشمل الاحتجاجات السلمية، الاحتجاجات مع التدخل، القوة المفرطة ضد المتظاهرين.

- **العنف ضد المدنيين:** وتشمل الاعتقالات، تغيير إلى نشاط/مجموعة، استخدام الأسلحة، إنشاء المقرات، النهب وتدمير الممتلكات.
- **أعمال الشغب:** وتتمثل في عنف الغوغاء، المظاهرات العنيفة.
- **انفجارات/ عنف عن بعد:** وتتمثل في القنابل اليدوية/المتفجرات عن بعد، الألغام الأرضية، القنابل الانتحارية، ضربات جوية بدون طيار، أسلحة كيماوية. للمزيد: (ACLED:2023a, P.8).

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١) **الشافعي، هايدي (٢٠٢٣).** التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان. – القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. – متاح في: https://ecss.com.eg/34834/

٢) **الصالح، ناصر عبد الله والسرياني، محمد محمود (٢٠٠٠)** الجغرافيا الكمية والإحصائية: أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة، ط٢. – مكة المكرمة: مكتبة العبيكان.

٣) **جابر، شيرين (٢٠٢٤).**تأثير تطورات الأوضاع في السودان على الأمن القومي المصري.– الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، الأمن القومي والاستراتيجية ع٣، س٢. متاح في: https://nsas.journals.ekb.eg/article_337106_b8cb86a82e909219b2dea2e8c12070ba.pdf

٤) **حسين، شيماء سمير محمد .(٢٠٢٣).** أثر تداعيات الصراع المسلح السوداني على نشاط التنظيمات الإرهابية. – في: الصراع المسلح السوداني العوامل– التداعيات– التحديات، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

٥) **خطيب، آية (٢٠٢٣).** تأثير الأزمة السودانية إقليميًا ودوليًا. – في: الصراع المسلح السوداني العوامل– التداعيات– التحديات، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

٦) **عمر، مها محمود صالح. (٢٠١٤).** حدود جمهورية السودان الشرقية والغربية: دراسة في الجغرافيا السياسية. – رسالة دكتوراه، غير منشورة. – جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم الجغرافيا.

٧) **مصيلحي، فتحي محمد (١٩٩٢).** خريطة القوي السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية. – ط ١. –(د. ن).

٨) **ناجي، سهام .(٢٠١٣).** مقاربة في العلاقة بين الفشل الدولاتي وتنامي الحركات الانفصالية دراسة حالة السودان. – رسالة ماجستير، غير منشورة. – جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1) **ACLED .(2023)**. Data Export Tool. – available at: https://acleddata.com/data-export-tool
2) **African Development Bank (AfDB) (2018).** After Two Decades of "Solitude": Targeted strategies for quick economic wins. Sudan Economic Report. Abidjan: AfDB.
3) **Ayferam, G. (2023).** Sudan's Conflict in the Shadow of Coups and Military Rule. – available at: https://carnegieendowment.org/sada/2023/08/sudans-conflict-in-the-shadow-of-coups-and-military-rule?lang=en
4) **Bardhan, P. and D. Mookherjee (2012)**. "Political Clientelism and Capture: Theory and Evidence from West Bengal, India".
5) **Bayeh, Endalcachew. (2022)**. Post-2018 Ethiopia: state fragility, failure, or collapse? Humanities and Social Sciences Communications. 9. 10.1057/s41599-022-01490-0.
6) **Benedikt Franke, Laura Hartmann**, Juliane Kabus, Marcel Lewicki, Julian Voje, Anna Winters,(2019). "Transnational Security Report. Cooperating Across Borders: Tackling Illicit Flows," Munich: Munich Security Conference, June 2019, https://doi.org/10.47342/BIWY2341
7) **Bertelsmann Stiftung, BTI .(2024)**. Country Report — Sudan. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung.
8) **Beyene, E. (2020).** External Interventions and State Fragility, Failure and Collapse: Comparative Analysis of African Experiences. International Affairs and Global Strategy. Vol.88.
9) **Blair. D.J and Biss. T.H (1967).** The Measurement of Shape in Geography. – Quantitative Bulletin Geography Dept**.** – Nottingham University.
10) **BMZ (2007)**. Development-Oriented Transformation in Conditions of Fragile Statehood and Poor Government Performance. Strategies 153, Bonn: German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ).
11) **Boyce, R.R. and Clark, W.A(1964).** The Concept Shape in Geography. – Geographical Review, Vol.54.
12) **BTI Bertelsmann Transformation Index. (2024).**available at: https://bti-project.org/en/?&cb=00000
13) **BTI.(2022)** BTI Codebook for stata . Gütersloh: Bertelsmann Stiftung
14) **Carment, D., Bertrand, S. , Samy, Y.(2014)** Assessing State Fragility, With a Focus on The Middle East and North Africa Region: A 2014

Country Indicators for Foreign Policy Report. – Country Indicators for Foreign Policy . – Norman Paterson School of International Affairs . – Ottawa: Carleton University.

15) **_____.(2016)** Assessing State Fragility, With a Focus on Climate Change and Refugees: A 2016 Country Indicators for Foreign Policy Report. – Country Indicators for Foreign Policy . – Norman Paterson School of International Affairs . – Ottawa: Carleton University.
16) **_____. (2017)** Exiting the fragility trap: Rethinking our approach to the world's most fragile states. WIDER Working Paper 2017/181. Helsinki: UNU-WIDER. https://doi.org/10.35188/UNU-WIDER/2017/407-0
17) **_____.(2020)** Fragile and Conflict-Affected States in the Age of COVID 19 A 2020 Country Indicators for Foreign Policy Report. – Country Indicators for Foreign Policy . – Norman Paterson School of International Affairs . – Ottawa: Carleton University.
18) **CCKP Climate Change Knowledge Portal (2024)** available at: https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/sudan/climate-data-historical
19) **CEDARE/IFAD.(2000).** Regional strategy for the utilization of the Nubian sandstone aquifer System, Center for Environment and development for the Arab region and Europe, international Fund for agriculture Development.
20) **CEDARE (2014).** "Nubian Sandstone Aquifer System (NSAS) M&E Rapid Assessment Report", Monitoring & Evaluation for Water In North Africa (MEWINA) Project, Water Resources Management Program, CEDARE.
21) **CIFP.(2005).** CIFP-Concept Paper. – The Norman Paterson School of International Affairs, Carleton University.
22) **Clausen, Maria-Louise & Albrecht, Peter. (2022).** Fragile states: Analytically vacuous, politically useful. Danish Institute for International Studies (DIIS), Copenhagen
23) **Costantini, Irene & Baldaro, Edoardo. (2021).** Fragility and resilience in the European Union's security strategy: comparing policy paradigms. Rivista Italiana di Scienza Politica. 51(3). 10.1017/ipo.2020.22.
24) **CPIA .(2023).** Assessing Africa's policies and institutions : policies for economic resilience in a turbulent World / World Bank. – Washington DC : International Bank for Reconstruction and Development, September . – iv, 126 pages : illustrations.

25) **Desta, A. (2023).** Socio-Economic and Political Analysis of a Fragile State: A Reflection on Ethiopia. Management Research: English Edition. DOI:10.17265/2328-2185/2023.02.003
26) **DFID (2007).** 'Why we need to work more effectively in fragile states', Department for International Development. – available at: https://reliefweb.int/report/zimbabwe/why-we-need-work-more-effectively-fragile-states
27) **Dix, S., K. Hussman and G. Walton (2012)**. Risks of corruption to state legitimacy and stability in fragile situations, Chr. Michelson Institute.
28) **EIA Energy Information Administration.(2024).** Country Analysis Brief: Sudan and South Sudan, available at: https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Sudan_and_South_Sudan/pdf/Sudans%20CAB%20FY2024.pdf
29) **Eizenstat, S. E., Porter, J. E., & Weinstein, J. M. (2005).** Rebuilding Weak States. Foreign Affairs, 84(1), 134–146. https://doi.org/10.2307/20034213
30) **El Refaei, Salma Essam (2017).** "Civil Society and State Fragility in Angola," The Undergraduate Research Journal: Vol. 5 , Article 1. Available at: https://fount.aucegypt.edu/urje/vol5/iss1/1
31) **Elbadawi, E. and N. Sambanis (2000)**. "Why are there so many civil wars in Africa? Understanding and preventing violent conflict", Journal of African Economies, Vol. 9/3, pp. 244–269.
32) **Erik S. Reinert & Rainer Kattel, (2009)**. "The Economics of Failed, Failing, and Fragile States: Productive Structure as the Missing Link," The Other Canon Foundation and Tallinn University of Technology Working Papers in Technology Governance and Economic Dynamics 18, TUT Ragnar Nurkse Department of Innovation and Governance.
33) **FAO/ (2023).** The Sudan—Rapid Assessment on the Summer Season Agricultural Performance. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations. Available at: https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/ebaa26fb-82d9-4104-ada9-dbcd1e3c4d80/content
34) **Faust, Jörg; Grävingholt, Jörn; Ziaja, Sebastian (2013).** Foreign aid and the fragile consensus on state fragility, Discussion Paper, No. 8/2013, ISBN 978-3-88985-611-1, Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE), Bonn
35) **Ferreira, I.A. (2015).** Defining and measuring state fragility : a new proposal 1.- The Annual Bank Conference on Africa

36) **Ferreira, I.A. (2017)**. The impact of foreign aid on economic development in fragile states. Doctoral thesis, University of East Anglia: Faculty of Social Sciences.
37) **FFP. (2017).** "Fragile States Index Methodology and Cast Framework." Washington, D.C.: The Fund for Peace.
38) **FFP. (2023).** "Fragile States Index Annual Report 2023." Washington, D.C.: The Fund for Peace.
39) **Ficek R. (2022)**. The idea of a fragile state: Emergence, conceptualization, and application in international political practice. [version 1; peer review: awaiting peer review] Stosunki Międzynarodowe – International Relations 2022, 2:11, https://doi.org/10.12688/stomiedintrelat.17468.1
40) **Focus Economics .(2024).** Economic Data by Region and Country. – available at: https://www.focus-economics.com/countries?region=asean
41) **Food and Agriculture Organization (FAO) (2020).** Special Report: 2019 FAO Crop and Food Supply Assessment Mission (CFSAM) to the Sudan. Rome: FAO.
42) **Foong, A., Pohl, B., Rüttinger, L., (2020).** Climate-Fragility Risk Brief: Sudan. – The Climate Security Expert Network. Berlin: CSEN, adelphi research gGmbH
43) **FSI .(2024).**Country Stats. – available at: https://fragilestatesindex.org/country-data
44) **GHI (2024).** Global Hunger Index: One Decade to Zero Hunger – Linking Health. – available at: https://www.globalhungerindex.org/pdf/en/2024.pdf
45) **Girardin L., Philipp Hunziker**, Lars-Erik Cederman, Nils-Christian Bormann, Seraina Rüegger, and Manuel Vogt. 2015. GROWup - Geographical Research On War, Unified Platform. ETH Zurich. http://growup.ethz.ch/
46) **GI-TOC (2023).** Global Organized Crime index 2023, The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, Geneva, available at: https://globalinitiative.net/
47) **Glassner, M. I. (1992).** Political Geography. – New Heaven Connecticult, John Wiely & Sons Inc
48) **Global Initiative Against Transnational Organized Crime.(2023).** Global Organized Crime Index, Sudan, available at:https://ocindex.net/assets/downloads/2023/english/ocindex_profile_sudan_2023.pdf

49) **Grimm, S., Lemay-Hébert, N., & Nay, O. (2014).** 'Fragile States': introducing a political concept. Third World Quarterly, 35(2), 197–209. https://doi.org/10.1080/01436597.2013.878127

50) **Guillaumont, P., and Guillaumont Jeanneney S. (2009)**."State fragility and economic vulnerability: What is measured and why?", Background paper to the European Report on Development 2009, European University Institute, Florence, May 2009http://erd.eui.eu/media/BackgroundPapers/ERD-Background_Paper-Guillaumont.pdf

51) **Hagget, P.,.(1969).** Locational Analysis in Human Geography, London: Arnold.

52) **Hanson. J, . Sigman, R. (2021).** Population based on various sources (2023) – with major processing by Our World in Data. "State capacity index" [dataset]. Jonathan Hanson and Rachel Sigman, "State Capacity Dataset Version 1"; Various sources, "Population" [original data]. Retrieved August 12, 2024 from https://ourworldindata.org/grapher/state-capacity-index

53) **Harmacek, J., Krylova, P. & Htitich, M. (2024).** 2024 Social Progress Index. Social Progress Imperative. Washington, DC.

54) **Herre B., Arriagada P., Roser M. (2023)**. "State Capacity" Published online at OurWorldInData.org. Retrieved from: 'https://ourworldindata.org/state-capacity' [Online Resource]

55) **Holden, J.; Pagel, M. (2012).** Fragile states' economies. What does fragility mean for economic performance? EPS-PEAKS, UK

56) **IEA.(2024).** International Energy Agency , Data and Statistics. – available at: https://www.iea.org/data-and-statistics?country=WORLD&fuel=Energy%20consumption&indicator=TotElecCons

57) **IEF.(2024).** 2024 Index of Economic Freedom. – The Heritage Foundation.- available at: https://www.heritage.org/index/

58) **IEG Independent Evaluation Group. (2006).** Engaging with Fragile States : An IEG Review of World Bank Support to Low-Income Countries under Stress. © Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/7155 License: CC BY 3.0 IGO

59) **IEG. (2010).** "The World Bank's Country Policy and Institutional Assessment : An IEG Evaluation," World Bank Publications – Books, The World Bank Group, number 13547, December.

60) **IEP Institute for Economics and Peace. (2015).** Global peace index 2015: Measuring peace, Its Causes and its Economic Value, PP. 114-116

61) ———————. **(2018).** Global peace index 2018: Measuring peace in A complex World, PP. 90-92
62) ———————. **(2021).** Global peace index 2021: Measuring peace in A complex World, PP.86-88
63) ———————. **(2024).** Global peace index 2024: Measuring peace and A complex World, PP.79-81
64) **ILO. (2016)**. Selected definitions and characteristics of 'fragile states' by key international actors. – available at: https://www.ilo.org/resource/selected-definitions-and-characteristics-fragile-states
65) **MF International Monetary Fund, .(2022).** "General government gross debt". World Economic Outlook, The International Monetary Fund. Retrieved: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2022/April.
66) International Organization for Migration **(IOM), [July 2024**]. DTM [Sudan Mobility Update (4)]. IOM, [https://dtm.iom.int/reports/dtm-sudan-mobility-update-04?close=true].
67) **Jackson RH. (1987)**. Quasi-states, dual regimes, and neoclassical theory: International jurisprudence and the Third World. International Organization. 1987;41(4):519-549. Doi:10.1017/S0020818300027594
68) **John J. Chin and Jessica Kirkpatrick**. "African Coups D'etat in the Covid-19 Era: A Current History." Frontiers in Political Science 5 (2023): 1-20.
69) **Kaufmann, D., & Kraay, A. (2023).** Reproducibility package for 2023 Update of Worldwide Governance Indicators. World Bank. https://doi.org/10.60572/8N3Y-EV47
70) **Kaufmann, D., & Kraay, A. and Mastruzzi, M.(2010).** The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues (September 2010). World Bank Policy Research Working Paper No. 5430, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1682130
71) **Kirui, Oliver K.; et al. (2024).** Food security and social assistance in Sudan during armed conflict: Evidence from the first round of the Sudan Rural Household Survey (November 2023–January 2024). A joint report by the International Food Policy Research Institute (IFPRI) and the World Food Programme (WFP). June 2024. Washington, DC: International Food Policy Research Institute. https://hdl.handle.net/10568/145388
72) **Le Billon, P. (2003).** "Buying peace or fuelling war: The role of corruption in armed conflicts", Journal of International Development, Vol. 15/4, pp. 413-426

73) **LPI Legatum Prosperity Index (2023a).**Defining Prosperity.- available at: https://www.prosperity.com/about/resources
74) **Mackinder, Sophia (2018)**. Social protection and fragile states: An historical and ideational institutionalist analysis of agenda development in the World Bank. PhD thesis, University of York.
75) **Marshall, M. G., & Cole, B. R. (2011).** Global Report on Conflict, Governance and State Fragility 2011. Foreign Policy Bulletin, 20 (3), Center for Systemic Peace. P. 30
76) ——————— **(2014).** Global Report on Conflict, Governance and State Fragility 2014. Foreign Policy Bulletin, 21 (4), Center for Systemic Peace. P. 45
77) ———————**. (2017).** Global Report on Conflict, Governance and State Fragility 2017. Foreign Policy Bulletin, 22 (5), Center for Systemic Peace. P. 45
78) ———————**. (2018).** Global Report on Conflict, Governance and State Fragility 2018. Foreign Policy Bulletin, 23 (6), Center for Systemic Peace. P. 10
79) ————. **(2022).** COUP D'ÉTAT EVENTS, 1946-2021 CODEBOOK. – Center for Systemic Peace. Available at: https://www.systemicpeace.org/inscr/CSPCoupsCodebook2021.pdf
80) **Mata F. , Ziaja. S. (2009).** Users' Guide on Measuring Fragility. German Development Institute / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE) and the United Nations Development Programme (UNDP). https://www.die-gdi.de/uploads/media/usersguide_measure_fragility_ogc09_0.pdf
81) **MIF Mo., Ibrahim Foundation, .(2022).** Mo Ibrahim Foundation- 2022 IIAG: Profile ; Sudan 2012-2021 Governance Resulates. Available at: https://assets.iiag.online/2022/profiles/2022-IIAG-profile-sd.pdf
82) ———————**.(2024).** 2022 Ibrahim Index of African Governance: Index Report. Ibrahim Index of African Governance. Available at: https://mo.ibrahim.foundation/sites/default/files/2023-01/2022-index-report.pdf
83) **Miguel, E., S. Satyanath and E. Sergenti (2004).** "Economic shocks and civil conflict: An instrumental variables approach", Journal of Political Economy, Vol. 112/4, pp. 725–753, http://doi.org/10.1086/421174.
84) **Muir, R. (1983).** Modern Political Geography. – 2nd ed.- London: Macmillan Publishers Ltd.
85) **Muraya, Karanja. (2023).** Exploring Eastern Africa's Landscape: A Scoping Study on an Independent Civil Society-UN Counter-Terrorism

Engagement Mechanism. African Journal of Empirical Research. 4. 157-168. 10.51867/ajernet.4.2.18

86) **Myrdal, G. K. (1969).** The Soft States of South Asia: The Civil Servant Problem. Bulletin of the Atomic Scientists, 25(4), 7–10. https://doi.org/10.1080/00963402.1969.11455198

87) **Naudé, Wim, Amelia U. Santos-Paulino, and Mark McGillivray, eds.(2008).** Fragile States: Causes, Costs, and Responses, Research Brief (3).-WIDER Studies in Development Economics , United Nation University.

88) **Nay, O. (2013).** Fragile and Failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids. International Political Science Review, 34(3)

89) **Nord, Marina, Martin Lundstedt**, David Altman, Fabio Angiolillo, Cecilia Borella, Tiago Fernandes, Lisa Gastaldi, Ana Good God, Natalia Natsika, and Staffan I. Lindberg. (2024). Democracy Report 2024: Democracy Winning and Losing at the Ballot. University of Gothenburg: V-Dem Institute.

90) **OCHA .(2024).** Sudan Humanitarian Response Dashboard as of June 2024.- available at: https://www.unocha.org/sudan

91) **OECD (2012)**ز 'Fragile states 2013: Resource flows and trends in a shifting world'. – available at: https://www.oecd.org/mena/

92) ——— **(2015).** States of Fragility 2015: Meeting Post-2015 Ambitions, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/9789264227699-en

93) ——— **(2016)**. States of Fragility 2016: Understanding Violence, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/9789264267213-en.

94) ——————— **(2018).** States of Fragility 2018, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/9789264302075-en

95) ——————— **(2020).** States of Fragility 2020, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/ba7c22e7-en

96) ——————— **(2022).** States of Fragility 2022, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/c7fedf5e-en

97) **Rameshshanker. V, MacIntyre. C, Stewart.S. (2020).** Beyond the Headlines: Forgotten Fragility in Ethiopia. – Norman Paterson School of International Affairs, Carleton University.

98) **Ramkumar, Mu, eds (2015)**. Environmental Management of River Basin Ecosystems– **.** Springer Earth System Sciences.

99) **Rice, S. E., Patrick, S., .(2008).** Index of state weakness in the developing world. Brookings Institution Global Economy and Development, & Brookings Institution Foreign Policy Program. Brookings Institution.p.10

100) **Rotberg R. (2003).** Failed states, collapsed, weak states: causes and indicators. In: Robert I (ed) State failure and state weakness in a time of terror. Brookings Institution Press, Washington, DC.

101) **Sabr, M. el Din** , Sikainga, . Ahmad Alawad , Unit, . Economist Intelligence , Al-Shahi, . Ahmed S. , Collins, . Robert O. and Spaulding, . Jay L. (2024, August 4). Sudan. Encyclopedia Britannica. https://www.britannica.com/place/Sudan

102) **Saeed, R. (2020).** The Ubiquity of State Fragility: Fault Lines in the Categorisation and Conceptualisation of Failed and Fragile States. Social & Legal Studies, 29(6), 767-789. https://doi.org/10.1177/0964663920906453

103) **Said, Nussrathullah W.,(2013).** "Failed or Fragile States in International Power Politics" .- CUNY Academic Works. https://academicworks.cuny.edu/cc_etds_theses/171

104) **Schlüter, Thomas (2008).** Geological Atlas of Africa.2ed. Springer Berlin. https://doi.org/10.1007/978-3-540-76373-4

105) **Sørensen G. (2001)**. Changes in Statehood: The Transformation of International Relations. Houndmills, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

106) **Stawski, Theresa Paola and Hans-Joachim Lauth. (2023).** Handbook: Introducing the Stateness Index StIx. Lehrstuhl für Vergleichende Politikwissenschaft und Systemlehre.- Julius-Maximilians-Universität Würzburg: Institut für Politikwissenschaft und Soziologie

107) **_____.(2024).** StIx Report: The World of States in 2023. Lehrstuhl für Vergleichende Politikwissenschaft und Systemlehre.- Julius-Maximilians-Universität Würzburg: Institut für Politikwissenschaft und Soziologie

108) **_____.(2024a)**. The Stateness Index (StIx) – Conceptual Design and Empirical Results. Würzburger Arbeitspapiere zur Politikwissenschaft und Soziologie, Nr. 15, 2024. Würzburg: Universität Würzburg. DOI: 10.25972/OPUS-34761

109) Stern, S., Harmacek, J., Krylova, P. & Htitich, M.(2024). Social Progress Index Methodology Summary. Social Progress Imperative. Washington, DC. Available at: www.socialprogress.org/global/methodology

110) **Stevens, L., Wang, D., and Ismail, H. (2020).** Sudan: Freedom, peace, and justice, Carleton University.- available at: https://carleton.ca/cifp/wp-content/uploads/Sudan-Fragility-Brief-2020-1.pdf

111) **Stewart, F., & Brown, G. (2009).** Fragile States. – CRISE Working Paper No. 51, CRISE (Department of International Development, University of Oxford).

112) **The British Geological Survey/Africa Groundwater Atlas. (2024).** Available at: https://africangroundwateratlas.org/downloadGIS.html

113) **The World Factbook (2021).** Washington, DC: Central Intelligence Agency, available at: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/sudan/

114) **_____ .(2024)** Sudan Climate Data: Historical. Climate Change Knowledge Portal.- available at: https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/sudan/climate-data-historical

115) **Torres MM, Anderson M. (2004).** Fragile States: Defining Difficult Environments for Poverty Reduction. PRDE Working Paper 1, UK Department for International Development.

116) **UNDP (United Nations Development Programme). (2024).** Human Development Report 2023-24: Breaking the gridlock: Reimagining cooperation in a polarized world. New York

117) **UNHCR (2024)** About internally displaced persons. – available at: https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-internally-displaced-persons/about-internally-displaced-persons

118) **Vallings, C., & Moreno-Torres, M. (2005).** NO . 7 DRIVERS OF FRAGILITY : WHAT MAKES STATES FRAGILE ? April 2005. Department for International Development (DFID).

119) **Vásquez. I, McMahon. F, Murphy. R, and Schneider. G S, .(2016).**The Human Freedom Index 2016: A Global Measurement of Personal, Civil, and Economic Freedom .-Washington: Cato Institute and the Fraser Institute, p.330.

120) **_____.(2018).**The Human Freedom Index 2018: A Global Measurement of Personal, Civil, and Economic Freedom .-Washington: Cato Institute and the Fraser Institute, p.324.

121) **_____.(2020).**The Human Freedom Index 2020: A Global Measurement of Personal, Civil, and Economic Freedom .-Washington: Cato Institute and the Fraser Institute, p.326.

122) **_____ .(2023).**The Human Freedom Index 2023: A Global Measurement of Personal, Civil, and Economic Freedom .-Washington: Cato Institute and the Fraser Institute, p.332.

123) **V-Dem (2024)** . processed by Our World in Data. "Territory under state control – (best estimate, aggregate: average)" [dataset]. V-Dem, "V-Dem Country-Year (Full + Others) v14" [original data]. Retrieved August

12, 2024 from https://ourworldindata.org/grapher/percentage-of-territory-controlled-by-government

124) **WGI.(2024)**. Worldwide Governance Indicators. – available at: https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access

125) **World Bank.(2024).** CPIA economic management cluster average (1=low to 6=high).- available at: https://data.worldbank.org/indicator/IQ.CPA.ECON.XQ

126) **Worldometer (2024)**. Elaboration of data by United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. – available at: https://www.worldometers.info/world-population/sudan-population/

127) **WTO.(2021).** Tariff profiles. – available at: https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/daily_update_e/tariff_profiles/SD_E.pdf

128) **Ziaja, Sebastian. (2012).** What do fragility indices measure? Zeitschrift für Vergleichende Politikwissenschaft. 6. 10.1007/s12286-012-0123-8.

Assessing the Fragility of the state of Sudan from 2011-2023 and its implications: A study in Political Geography

Abstract:

State fragility is one of the most important challenges facing states, as it undermines their functions, contributes to long-term security threats, and imposes serious repercussions on the state and its geographical neighborhood, from political, social and economic instability.

State fragility indicators are very important tools and a warning bell for states to prevent them from falling into failure and then collapse. The study identified fourteen global quantitative indicators to measure state fragility, all of which were applied to the Sudanese state. The study included 26 tables and 33 figures to measure state fragility in Sudan from a Political Geography perspective.

The study relied on the Political Geography perspective to understand the fragility of the state in Sudan, as it devoted an entire section to studying the natural geographical factors affecting the fragility of the Sudanese state, represented in studying the location and its spatial relations, geological structure, terrain, climate and its changes, area, and shape, in addition to studying the human factors, which are represented in the population in terms of size, deaths, the relationship between population and area, population decline, population density, and ethnic composition with its three ethnic, linguistic, and religious data, in addition to the economic factors in terms of the gross domestic product, agriculture and food resources, industry, trade and foreign investments, energy sources, transportation and communications, and it also studied the political factors leading to the fragility of the Sudanese state, represented in democracy and political participation, freedoms,

corruption and political stability, and the repercussions of the secession of Sudan on the fragility of the state in Sudan.

The study concluded that the Sudanese state is currently in a fragile state and has begun the process of sliding into a failed state, as the state is replete with all the factors of failure, as the state lacks both the monopoly of legitimate violence, and the functional authority necessary to provide basic security within its borders, and its inability to ensure the security of its borders and sovereign local territories, as it is characterized by ethnic conflicts, armed conflicts, humanitarian crises, and economic collapse, and the authority, legitimacy, and capacity of the government no longer extends to all parts of the state, but has instead become limited to specific regions or groups.

The Sudanese state lacks the institutional capacity to provide the basic social needs of its population, as well as the legitimacy necessary to effectively represent its citizens at home and abroad, and the state has become vulnerable to failure due to its limited ability to govern, economic stagnation, and the state suffers from a lack of resources and a decline in the development of local capabilities.

The fragility of the Sudanese state has serious repercussions on the state, represented by the increase in the rate of armed conflicts, chronic human displacement, general insecurity, economic collapse, in addition to its repercussions on its geographical neighbors, represented by asylum, the spread of cross-border organized crimes such as human trafficking, arms and drugs, and illegal trade, and fueling the destabilization of the already troubled region.

Keywords: Fragility of states, Sudan, Political Geography, the consequences of state fragility.